آفاق برلمانية

نشرة تصدرعن: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - رام الله

٤ آب ٢٠١١ م المجلد الخامس عشر العدد ٢

4 August 2011 Volume 15, No. 2

أين يتجه الاقتصاد الفلسطيني؟

صفحة٢

غزة والمصالحة بعد ٥ سنوات من الحصار

صفحة٦

«التوجيهي».. اختبار الصعوبة قبل المعرفة

صفحة١١

في هذا العدد أيضاً:

غزة: أنصاف الرواتب ومخاطر قطعها تزيد الأوضاع المعيشية سوءاً صفحة٣

المستنكفون .. بين الحنين للعمل وتحصيل الحقوق وتجاذبات السياسة صفحة٤

قانونيون: القرار بقانون لتعديل قانون الجمعيات الخيرية اجتهاد قانوني خاطئ ينبغي التراجع عنه صفحة٨

معبر رفح: تسهيلات مصرية مع وقف التنفيذ .. ومعاناة المسافرين تتفاقم! صفحة١٠

المخدرات في غزة .. تجارب التجار وخبرات المدمنين صفحة١٢

تجارة تهريب السيارات عبر الأنفاق تسجل أعلى نسبة أرباح صفحة١٤

غزة: خريجون يضطرون للعمل خارج نطاق تخصصاتهم هرباً من البطالة صفحة١٦

التحويل للمستشفيات الخاصة رهن بموافقة دائرة شراء الخدمة في «الصحة» صفحة١٧

وعودٌ حكومية وأجواء تفاؤل نقابي طبي تخفف آهات المرضى صفحة١٨

موسم الاصطياف على البحر .. مشروع استثماري بامتياز على حساب فقراء غزة صفحة١٩

مخيمات صيفية تقشفية .. وأطفال يرفضون الالتحاق بها صفحة٢٠

غزة: المخيمات الصيفية تتحول إلى ساحة صراع خفية على الطلبة صفحة٢١

المسرح في غزة .. إبداع يقيده التمويل صفحة٢٢

هل الاحتراف الكروي ملائم للأندية الفلسطينية؟ صفحة٢٣

الافتتاحية

أنصاف الرواتب، أنصاف التعليم العالي، أنصاف الاقتصاد

ما الذي يجمع هذه الأمور الثلاثة؟ لنبدأ بالرواتب. يوجد عجز في موازنة الحكومة سببه عدم دفع المستحقات من قبل بعض الدول التي تقدم الدعم للاقتصاد الفلسطيني. خطة الحكومة كانت تقوم على أنه سيمكن للسلطة الفلسطينية أن تصل إلى الاكتفاء الذاتي، أو ما يقارب، خلال فترة زمنية محددة، بعدها تستغني عن الدعم.

الاكتفاء الذاتي هنا يأتي من الضرائب أساساً، ولكن تقارير البنك الدولي المتواترة تفيد بوضوح أن هذا غير ممكن في وضع الاحتلال، أي بوجود تكبيل للاقتصاد الفلسطيني من قبل إسرائيل، باستمرار وجود الحواجز الداخلية، والحواجز الخارجية الموضوعة على حرية التصدير والتبادل والاستثمار، ومقومات ذلك من بنى تحتية قانونية وجمركية من بين أمور أخرى.

إن الوزارة تسعى إلى أن تثبت للعالم أن السلطة الفلسطينية قادرة على التحول إلى دولة لها قدر مقبول من الاكتفاء الذاتي. لكن هذا على ما يظهر متعذر في ظل الاحتلال، على الرغم من النجاحات التي تحققت حتى الآن. هذا بمعزل عن التساؤل عن مستقبل هذا المسعى، إن لم يكن في الإمكان الوصول إلى الدولة المنشودة بوجود فشل للمسار السياسي حتى الآن.

أما التعليم العالي فهو يعاني من أمرين: عدم وجود فرص عمل كافية لخريجي الجامعات، الأمر المرتبط بنمو وتطور الاقتصاد الفلسطيني وجلب الاستثمارات المولدة لفرص العمل الجديدة في اقتصاد السوق، وهو اقتصاد السلطة الفلسطينية، غير المنفتح على آفاقه الممكنة بفعل قيود الاحتلال. ويعاني أيضاً من شح الاستثمار فيه من موازنة الحكومة لغرض دعمه وتطويره حتى يصبح خريجو الجامعات في وضع منافس في ناحية إعدادهم ومهاراتهم ونوعية تدريبهم وتعليمهم. وهذا يعيدنا إلى المربع الأول؛ أي واقع ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني في ظل الاحتلال.

إذاً، إن هذه الأنصاف، بما في ذلك "نصف" الاقتصاد الفلسطيني إن جاز التعبير التي تتحكم فيه إسرائيل، هي الموضوع.

مساعي الحكومة الحالية لا حظَّ لها من النجاح ما لم يتم إنهاء الاحتلال وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة. عدا عن ذلك، سيستمر الوضع الحالي على ما هو عليه. أما الاكتفاء الذاتي تحت الاحتلال دون أفق قريب وواقعي للاستقلال، فهو يزيل عن إسرائيل المسؤوليات التي من الواجب أن تتحملها كسلطة محتلة. ولا يعقل أن يتحمل الفلسطينيون نفقات إعالتهم بدلاً من أن تتحمّل إسرائيل مسؤولياتها كسلطة محتلة. وإذا أرادت الدول المانحة تحمّل هذه المسؤولية بالإنابة عن إسرائيل، كما هو الحال منذ سنوات عدة، فليكن، وهذا شأنهم. أما أن يقوم الفلسطينيون بذلك، فهذا أمر لا يمكن القبول به، في ظل انسداد الأفق السياسي الحالي.

تقارير دولية متباينة حول حقيقة النمو

أين يتجه الاقتصاد الفلسطيني؟

جميل دراغمة

بين حالة من عدم اليقين في الشارع الفلسطيني، حول قدرة الاقتصاد الوطني الفلسطيني على النمو وتجاوز الأزمات التي يتعرض لها، ثمة آراء متباينة، بعضها يدعم السياسة الحكومية في تعزيز النمو الاقتصادي، والآخر يلقي على السياسات المالية المتعاقبة مسؤولية أية أزمة تهز البنية الاقتصادية الفلسطينية.

وفي الربع الثاني من الشهر الماضي، اتجهت تقارير دولية بعضها دوري، إلى زاوية التحليل لواقع الاقتصاد الفلسطيني، ففي الوقت الذي وصف فيه تقرير للبنك الدولي هذا الاقتصاد بالمتنامي، أشار تقرير آخر لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين (أونروا) إلى ارتفاع نسبة البطالة وانخفاض الأجور.

وعلى الرغم من أن الحكومة دافعت عن سياستها بعد تفجر أزمة الرواتب التي أثرت على قطاعات الاقتصاد الوطني، فإنها تعرضت لانتقادات حادة من قبل الموظفين والنقابات ومحللين اقتصاديين.

وفي إشارة منه إلى تقريري البنك الدولي و«الأونروا»، قال الخبير الاقتصادي د. نصر عبد الكريم إن كلا التقريرين لم ينفيا وجود نمو، لكن الاختلاف بينهما أن تقرير البنك الدولي ركز على الجانب الإيجابي دون التطرق إلى الجوانب الأخرى، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن التقرير لم يربط النمو بالمؤشرات الاجتماعية كالبطالة. وعلى الرغم من أن تقرير البنك الدولي لم يذكر مصدر النمو، فإنه وصفه بالهش.

ومعلوم أن قطاعات اقتصادية مختلفة شهدت منذ العام ٢٠٠٧ نمواً واضحاً في الضفة الغربية، إلا أن هذا النمو كما وصفه الكثيرون «شكلي وغير مستدام». وقد ركز تقرير «الأونروا» على البطالة والفقر في مخيمات اللاجئين، و«عكس صورة أصدق حول ذلك»، على حد قول عبد الكريم.

ولفت عبد الكريم إلى أن تقارير البنك الدولي عموماً هي «تقارير دبلوماسية أكثر من اللازم، وتحاول أن تتحدث بإيجابية، وهذا يشمل العالم العربي، وليس مرتبطاً بالحال في فلسطين».

ومثل محللين اقتصاديين آخرين، يقول عبد الكريم إن الاقتصاد الفلسطيني هو «اقتصاد غير مستدام»، مشيراً في هذا السياق إلى إشكالية عدم توفير رواتب الموظفين التي أثرت على الحركة الاقتصادية .. «فإذا توقفت الرواتب شهرين سنعود إلى الصفر».

نمو لا يرى الفقراء

ووصف الرجل الاقتصاد الفلسطيني بـ«الأعمى»، لافتاً في الوقت نفسه إلى أن «هذا النمو الاقتصادي لا يرى الفقراء، ولا المهمَّشين». ويردد المعنى ذاته محللون آخرون.

ويربط عبد الكريم بين القدرة على النمو الاقتصادي وبين الإنفاق الحكومي، مشيراً إلى أن «الاقتصاد ارتبط بشكل وثيق بالإنفاق الحكومي، وسياسة الحكومة الاجتماعية غير متوازنة، وتعتريها الارتجالية ... لذلك يجب إعادة النظر في السياسة المالية للإنفاق في ظل عدم توفر الموارد».

وقال: كانت هناك دعوة منذ زمن لتطبيق خطة تقشف، لكن هذه الخطوة جاءت متأخرة على الرغم من أنها ضرورية، ولذلك يجب مراجعة مسائل الإنفاق كل فترة، وبشكل جيد، وعدم دفع فاتورة التقشف من جيوب الفقراء.

ولم يخف عبد الكريم، صعوبة المرحلة القادمة، متوقعاً أنه «خلال السنتين القادمتين سيشتد الصراع، لذلك لا مجال للاسترخاء، لأن الاسترخاء هو الذي أدى إلى هذه الأزمة».

فياض يدافع عن سياسة الحكومة

وتعيش الأراضي الفلسطينية منذ شهرين مخاوف أزمة مالية عززتها عدم قدرة الحكومة على دفع فاتورة الرواتب، بسبب نمو العجز المتواصل في مديونية خزانة مالية السلطة الوطنية، وهو ما دفع كثيرين لتوجيه اللائمة إلى رئيسها سلام فياض الذي دافع عن سياسته وتحمل المسؤولية الكاملة عنها.

وقال فياض في كلمة خصصها لهذا الشأن: إن الإنجاز الرئيسي الذي حققناه تمثل في تعزيز ثقة المواطن بقدرته على النجاح والإنجاز، وإن التشكيك والتشويه إزاء الأزمة المالية يستهدف المس بهذه الثقة وتقويض الإنجازات.

وأضاف: على مدار العامين الماضيين، بلورت السلطة الوطنية، انطلاقاً من التزامها الكامل بالمصالح العليا لشعبنا، إستراتيجية عمل تتمثل في استنهاض كامل طاقات شعبنا لإنهاء الاحتلال، وتعزيز صموده على الأرض، وتوفير مقومات بقائه وثباته عليها في مواجهة المشروع الاستيطاني الإسرائيلي.

وتابع: إن ما تحقق خلال العامين الماضيين توّج بإقرار المجتمع الدولي بأن السلطة الوطنية قد أكملت جاهزيتها لإقامة الدولة، حيث باتت تمتلك مؤسسات قوية وقادرة على تقديم الخدمات إلى مواطنيها بكفاءة عالية، بل وربما بأفضل من مؤسسات دول قائمة.

وحول الأزمة المالية الحادة والمتفاقمة التي تمر بها السلطة الوطنية قال رئيس الوزراء: لا يمكن النظر إلى ما يجري من تشكيك، لا بل وتشويه، في إطار التأويل اللامنطقي والمجحف بشأن الأزمة المالية الراهنة، إلا على أنه يمس بصورة جوهرية بهذه الثقة، تماماً كما يؤدي إلى تقويض ما تحقق من إنجازات أخرى في إطار عملية استكمال بناء مؤسسات دولة فلسطين وبنيتها التحتية، والتي بات العالم أجمع يقر بها. ومن حق شعبنا أن يتساءل لمصلحة من يجري كل ذلك.

وأضاف: إن الأزمة المالية التي تمر بها السلطة الوطنية اليوم تمثل صعوبة حقيقية ينبغي علينا جميعاً مضاعفة الجهود، وكل من موقعه، لتجاوزها.

وقال فياض: لقد أكدت مسؤوليتنا الكاملة إزاء هذه الأزمة. فنحن لم نحاول أن نتهرب، أو نصدر هذه المسؤولية، وحاولنا تجنيب الموظفين التأثير السلبي الناجم عن الأزمة، والوفاء باستحقاقات رواتبهم كاملة، إلا أن الضرورة، وبعد استنفاد كل الوسائل الأخرى المتاحة، اقتضت دفع نصف فاتورة الرواتب فقط، مع الحرص على عدم المساس بمخصصات ذات حساسية خاصة، كمخصصات أسر الشهداء.

أبو لبدة: الاقتصاد محاصر بالإجراءات الإسرائيلية

لكن كيف يرى حسن أبو لبدة، وزير الاقتصاد، النمو الاقتصادي، بعد صدور التقريرين؟ يقول أبو لبدة إن كل تقرير جاء في سياقه، مشيراً إلى أن تقرير وكالة الغوث جاء في سياق الحديث عن فرص العمل والبطالة بين اللاجئين، وتركيزه الأساسي كان على أن الاقتصاد لم يكن ينمو بصورة مناسبة، فيما تحدث تقرير البنك الدولي عن الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام.

يتبع ←

وأضاف: إن المقارنة ليست عادلة. وقال: أعتقد أن ما تحدث عنه البنك الدولي في تقريره كان صحيحاً، لكن هناك بعض القضايا التي يمكن مناقشتها في تقرير «الأونروا».

وتابع: إن الاقتصاد الفلسطيني محاصر بالإجراءات الإسرائيلية المختلفة، وإن عدم التزام إسرائيل باتفاقيات باريس الاقتصادية، أثر على النمو الاقتصادي.

ونوه أبو لبدة إلى أن عدم توفر البيئة التشريعية الحديثة التي تساعد في نمو الاقتصاد بشكل مطرد، وفي جلب الاستثمارات، وعدم مواتاة بيئة الأعمال لتحفيز القطاع الخاص بالشكل الكافي والناجع أيضاً، من العوامل التي تقف أمام نمو الاقتصاد الوطني.

وأردف: إن المطلوب تحقيق الجاهزية المؤسسية بتوافر عناصر البنية التحتية لقيام دولة عصرية وحضارية، والمتمثلة في تحديث القوانين الناظمة للاقتصاد الفلسطيني.

وقال وزير الاقتصاد: إذا أردنا للاقتصاد أن ينمو، فإن زوال الاحتلال من أهم شروط الانطلاقة الكاملة للاقتصاد، لكنه نوه في الوقت نفسه إلى أن النمو الاقتصادي في ظل الاحتلال أيضاً ممكن، على اعتبار أنه «نمو رغم الاحتلال». وشدد على «ضرورة اتخاذ ما يجب من أجل زيادة التنافسية الاقتصادية وفتح السوق الفلسطينية لمنتجاتنا، وتحديث الصناعة حتى نتمكن من فتح الأسواق بشكل كامل».

المصادر الاقتصادية خاضعة للضغوط السياسية

لكن د. نافذ أبو بكر، أستاذ الاقتصاد في جامعة النجاح الوطنية، قال إن ٨٠٪ من إيرادات السلطة من الضرائب والرسوم الجمركية التي تجبيها إسرائيل لصالح السلطة الوطنية، وكذلك هناك المساعدات الخارجية، مستدركاً: بمعنى آخر، إن عناصر الاستخدام في الأنشطة الاقتصادية ليست بيد السلطة إنما بيد إسرائيل والمساعدات الخارجية والفلسطينيين.

وأضاف أبو بكر: هذا يعني لدرجة كبيرة أن هذه المصادر خاضعة للضغوط السياسية ... هذا الاقتصاد الذي كان يحقق نمواً في العام ٢٠١٠ بات الآن يعاني أزمة كبيرة حادة في يوم وليلة.

وتابع: هناك غياب في الاستدامة، وهذا الموضوع هو ما دفع الأزمة للظهور في ظل وضع فلسطيني هش، ناهيك عن بعض السياسات المالية للسلطة.

وقال: نحن بحاجة إلى سياسات مالية قادرة على تحقيق أمور أساسية: أولاً نحن بحاجة إلى تقشف وليس ترشيد نفقات من خلال برنامج ثالث، ويجب العمل على سياسات مالية تحسن من وضع الجباية من خلال تشجيع الصناعة الوطنية وتشجيع الاستثمار وليس الاعتماد على الاستيراد بشكل كامل من إسرائيل والخارج. فهناك استيراد غير مقنن.

وأضاف: كثير من السلع يدفع ثمنها للخارج وليس للداخل. وهذا لا يحقق جوانب الحل التي نريدها.

وأكد على ضرورة إدارة عملية إنفاق السلطة الفلسطينية بصورة جيدة والرقابة عليها حسب الأصول، لأن الجزء الأكبر من الموازنة مشتت هنا.

كما أكد أبو بكر وجود تناقض بين التقريرين الصادرين عن البنك الدولي و «الأونروا».

وقال: آن الأوان للاعتراف بأن الاتفاقيات المبرمة انتهى مفعولها وصلاحيتها ولم تعد مناسبة، مشدداً على «ضرورة التركيز على العمق العربي والإسلامي للفلسطينيين، وبناء شراكات مع هذا العمق، مع التركيز على القطاع الخاص الفلسطيني الذي لم يدخل شريكاً حتى الآن مع السلطة بكل ما للكلمة من معنى».

وتابع: إن المحرك الأساس في الاقتصاد الفلسطيني هو السلطة الوطنية من خلال دفع الرواتب والمساعدات الاجتماعية، ومن خلال الإنفاق على مشاريع البنية التحتية.

وزير الزراعة متفائل

لكن على الطرف الآخر من الطروحات المتشائمة، هناك من يرى أن بعض القطاعات الرافدة للدخل القومي تنمو بصورة سريعة ومطردة، كما هو حال وزير الزراعة د. إسماعيل دعيق، الذي أشار إلى أن قطاع الزراعة ساهم في الربعين الثالث والرابع من العام المنصرم، بنحو (٢٢-٢٦٪) من النمو العام، منوهاً إلى أن العام الجاري يشهد ارتفاعاً في النمو بنسبة عالية.

وقال دعيق: نتوقع أن تكون هناك زيادة في مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي بنسب أعلى، مشيراً إلى الحركة الاستثمارية التي يشارك فيها القطاع الخاص، ما رفع نسبة الاقتراض من البنوك من جهة، ونسبة التصدير إلى الخارج من جهة أخرى.

وأضاف: نحن نصدر ١٥٠ طناً من النباتات الطبية شهرياً، ونتوقع أن نصدر ٢٥٠ طناً شهرياً حتى نهاية العام ... ليس هناك خوف على القطاع الزراعي، ونحن أبرمنا نحو ١٥ اتفاقية مع دول جديدة، وهذا سيلعب دوراً كبيراً في عمليات التصدير.

وكان مجلس الوزراء صادق، مؤخراً، على اتفاقية اللجنة الفلسطينية التركية المشتركة الخاصة بتصدير التمور الفلسطينية إلى الأسواق التركية دون خضوعها للجمارك. وسيتيح ذلك لمنتجي التمور تصدير نحو ألف طن من التمور معفاة من الجمارك لدى دخولها إلى الأسواق التركية، كما تساهم هذه الخطوة في تعزيز القدرة التنافسية لهذه السلعة في الأسواق التركية. وتدخل الاتفاقية حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من البرلمان التركي.

صرف راتب شهر لم يبدد قلق الموظفين

غزة: أنصاف الرواتب ومخاطر قطعها تزيد الأوضاع المعيشية سوءاً

فايز ابو عون

لم يبدد صرف راتب شهر لموظفي القطاع الحكومي، في الأول من الشهر الجاري، قلق هؤلاء الموظفين على أوضاعهم المعيشية خلال الفترة القادمة، بينما لا يزال لهم «نصف راتب» في ذمة حكومة سلام فياض، وفي ظل تصريحات رسمية بين فينة وأخرى تشير إلى أن الأزمة الحقيقية لم تبدأ بعد!

ففي الثاني من تموز الماضي، نقل عن مدير مركز الإعلام الحكومي، الناطق الرسمي باسم الحكومة، الدكتور غسان الخطيب، تصريح مفاده أن موعد صرف الرواتب عن شهر حزيران الماضي «لم يحن بعد»، وأنه في حال حدوث أي شيء غير طبيعي بهذا الخصوص سيتم الإعلان عنه رسمياً.

وكان الخطيب صرح في الثامن من حزيران الماضي أن «تعطيل تحويل الضرائب من قبل إسرائيل سيؤثر على وفاء السلطة بالتزاماتها، وبخاصة أن عوائد الضرائب تشكل حوالي ثلثي فاتورة الرواتب الشهرية لموظفي السلطة».

ولم يكن التصريح الذي نسب لعزيز أبو دقة المستشار المالي لرئيس الوزراء في العاشر من أيار الماضي، ومفاده أنه «لا رواتب الشهر الحالي ولا حتى الأشهر المقبلة»، والذي نفاه الخطيب في حينه، ببعيد عن جملة التصريحات التي تصدر بين الحين والآخر، وتساهم في إيجاد حالة من الإرباك الاقتصادي في السوق المحلية، والقلق النفسي لدى جموع موظفي القطاع العام وحتى الخاص الذي يعتمد جزء كبير منه على رواتب الموظفين.

الشاب شادي (٣٠ عاماً) من سكان حي تل الهوى جنوب مدينة غزة، قال: لم يكن لدي شقة سكنية بمفردي لأعيش بها أنا وزوجتي واثنان من أبنائي، بل أقتسم أنا وشقيقي الأكبر وزوجته واثنان من أبنائه شقة واحدة لا تزيد مساحتها على ١٥٠ متراً مربعاً، وكلما زاد عدد أفراد أسرتينا ضاقت الشقة علينا وزادت مشاكلنا مع بعضنا البعض، ما جعلنا نقترض جزءاً ونستدين الجزء الباقي لصب سقف خرساني جديد كلفته ٣٦ ألف شيكل لإنشاء شقة إما لي أو لشقيقي ليعيش كل منا بمفرده.

وأضاف: منذ اللحظات الأولى التي أنهينا فيها صب السقف، بدأت الشائعات التي تحولت فيما بعد إلى معلومات عن الرواتب تتوارد شيئاً فشيئاً، فتارة إذا لم تُحوِّل إسرائيل عائدات الضرائب للسلطة لن تكون الأخيرة قادرة على دفع الرواتب، وتارة إذا لم تلتزم الدول المانحة، العربية منها والأجنبية، بالإيفاء بالتزاماتها سيكون من الصعب على السلطة توفير رواتب الموظفين في موعدها الأسبوع الأول من كل شهر، إلى أن خرجت السلطة بتصريح سرعان ما تأكد وهو دفع نصف راتب للموظفين، الذي أعقبه تصريح آخر وهو أن السلطة لن تكون قادرة على دفع نصف الراتب الآخر أو حتى دفع رواتب الأشهر المقبلة، الأمر الذي جعلنا نعيش في حالة من القلق والإرباك الشديدين من إمكانية عدم قدرتنا على دفع ما علينا من مستحقات للبنوك لصالح المقاول، الذي يمسك علينا شيكات ستصبح بين عشية وضحاها دون رصيد، وسنصبح إما نصابين يلاحقنا المقاول عشائرياً، أو مطاردين تتقصى الشرطة أخبارنا لإلقاء القبض علينا وملاحقتنا قضائياً.

وتابع: سواء أكان هذا أم ذاك، فنحن وبسوء تخطيط أو إدارة، ربما من حكومتنا بالضفة أو رئيس وزرائها ووزير ماليتها، أو ربما بخبث سياسي لغاية في نفس يعقوب، دخلنا في معركة ليست لنا فيها ناقة أو جمل، وأصبحنا كغيرنا الآلاف من الموظفين الذي يعتمدون بالأساس على رواتب السلطة في رام الله، وعملوا على برمجة أوضاعهم المعيشية على نمط وسياسة اقتصادية معينة، أي خلل فيها يؤدي إلى كارثة لا تُحمد عقباها.

شعبان: الأزمة تشكل تلاعباً بمشاعر الناس

وفي هذا السياق، أكد خبير الاقتصاد والتنمية البشرية عمر شعبان، أنّ «الأزمة المالية المصطنعة والمختلقة أثارت الشك لدى الكثير من أبناء الشعب الفلسطيني الذي أدرك أن هذه الأزمة تشكل تلاعباً خطيراً في مشاعر الناس وتهديداً لاستقرار المجتمع، سواء أكان الاقتصادي أم الأمني أم الاجتماعي»، وقال: إن ما يؤكد أن هذه الأزمة مفتعلة وتُثير الشك والريبة، التصريحات المتوالية التي كانت تصدر عن رئيس الوزراء في الضفة الغربية الدكتور سلام فياض في كل مناسبة، بأن السلطة ستكون في حل من اعتمادها على الدول المانحة بحلول العام ٢٠١٣، أي بعد أقل من عامين فقط.

وتساءل عن كيفية تفسير الوضع الحالي في ظل هذه التصريحات، وأيها يمكن تصديقه، مشيراً إلى أن «التناقض الكبير بين تلك التصريحات والواقع الحالي يندرج ضمن الخداع السياسي الذي يجب أن يحاسب عليه القانون الرسمي والمساءلة الشعبية».

وقال شعبان لـ«آفاق برلمانية»: إن مجرد الربط بين استمرار دعم المجتمع الدولي وبقاء فياض رئيساً للوزراء أو وزيراً للمالية هو ربط لا يقل خطورة عن الضغوطات التي تمارس على السلطة والشعب الفلسطيني بعدم الربط بين استمرار إسرائيل في الاستيطان ومواصلة السلطة الفلسطينية لمفاوضات السلام الفاشلة، مبيناً أن اشتراط المجتمع الدولي الربط في الأولى، واشتراطه عدم الربط في الثانية هو مثال صارخ على

يتبع ←

ازدواجية المعايير.
وأضاف: إذا كان الرئيس محمود عباس والشعب الفلسطيني قد رفضا الربط غير الشرعي بين مواصلة الاستيطان ومواصلة مفاوضات السلام، فالأحرى بنا أن نرفض الربط غير الشرعي أيضا بين بقاء فياض واستمرار التمويل، وهاتان المسألتان تتعلقان بالسيادة واستقلال القرار الفلسطيني والكرامة الوطنية، وبالتالي لا يوجد هناك سبب واحد يجعلنا نتمسك بالسيد سلام فياض رئيساً للوزراء ولا حتى وزيراً للمالية، ولكن بالمقابل يوجد عشرات الأسباب والمبررات التي تستوجب رفض هذا الطرح بشكل كامل.
وأشار شعبان إلى أن «التحويلات الضريبية المستحقة لنا على الحكومة الإسرائيلية، التي تم حجزها أكثر من مرة، ومن ثم تحويلها، ومن ثم حجزها من جديد، هي نتيجة لعملية المقاصة بين مشترياتنا من إسرائيل ومشترياتهم منا.
وذكر أن «ما حدث في الضفة الغربية منذ الانقسام في حزيران ٢٠٠٧ من ضخ هائل للدعم الدولي، كان يهدف بشكل أساسي إلى تعميق الانقسام وجعل خسارة المستفيدين منه كبيرة بما يدفعهم لاتخاذ مواقف ضد المصالحة، أي بمعنى آخر، إنها رشوة من المجتمع الدولي للبعض كي يقفوا ضد الوحدة الوطنية». وقال: إن تصريحات فياض الأخيرة حول وجود ديون على السلطة تبلغ ملياري دولار، وعلى رئيس الوزراء القادم أن يفكر بكيفية سدادها، تجعلنا نطرح أسئلة من قبيل: لماذا لم يقل ذلك مسبقاً؟ ولماذا سمح لهذا الدين بأن يتضخم؟ وأين تم صرف تلك الديون؟ ولماذا يُطلب من رئيس الوزراء القادم أن يتحمل وزرها؟ أليس ذاك تهديداً مبطناً معناه «يا أنا يا حتخرب»؟ وما هي الضمانات التي يمكن أن يعطيها لنا بأن استمراره في رئاسة الوزراء لن يصل بهذا الدين إلى أربعة مليارات دولار مثلاً؟!

نشوان: تخوفات الموظفين لها ما يبررها

بدوره، قال مدير مركز الديمقراطية وحقوق العاملين المحامي كارم نشوان: من المفترض أن تكون السلطة قد وصلت إلى مرحلة الاعتماد على الذات في قضية الرواتب، وعدم الاعتماد على الموارد الخارجية، وبخاصة أن هناك موارد محلية كالضرائب والجمارك وغيرها، ولكن لعدم وجود عدالة اجتماعية من جهة، وسوء إدارة من جهة أخرى، لم يتم استثمار أيٍّ من هذه الأموال في إدارة مشاريع مدرة للدخل، لأنه إذا بقي الحال على ما هو عليه من الاعتماد على المساعدات الدولية، لن يكون هناك شعور بالأمان بالمطلق، وستبقى هذه الدول تتحكم في القرار السياسي الفلسطيني، بالإضافة إلى أنه لن يكون هناك أي نوع من الشفافية في وجود أموال في الخزينة من عدمه، وفي أي اتجاه صُرفت هذه الأموال.
وأضاف نشوان لـ«آفاق برلمانية»، أن «المجتمع الدولي يتحمل المسؤولية الأولى والأخيرة عما وصلت إليه أوضاع الموظفين الحكوميين، لأنه بدلاً من الضغط على إسرائيل لفك الحصار عن الشعب الفلسطيني، وعدم احتجاز أمواله من عوائد الضرائب والجمارك، تم التهديد بمعاقبة شعبنا من خلال وقف المساعدات الدولية بذريعة مقاطعة أي حكومة تشارك فيها حماس».
وذكر أنه «على الرغم من أن المجتمع الدولي يتحمل المسؤولية الأولى لفرضه سياسة العقوبات الاقتصادية ضد الشعب الفلسطيني من جهة، وعدم ممارسته أي نوع من الضغط على إسرائيل لإنهاء الحصار، فإن السلطة الوطنية ممثلة في مؤسستي الرئاسة والحكومة تتحمل أيضاً المسؤولية عن إيجاد الحلول الملائمة والجذرية لهذه الإشكالية، لأن حق الموظفين الحكوميين في رواتبهم هو حق مشروع، ولأن السلطة أسهمت بشكل واضح في ارتفاع معدلات الفقر في إطار المجتمع الفلسطيني».
وبيَّن نشوان أن تأخر الرواتب أو وقفها بالكامل، سيضعف بالتأكيد حركة السوق الاقتصادية من حيث قوة أو ضعف عملية الشراء والبيع، مشيراً إلى أن «حركة الشراء الشهر الماضي كانت ضعيفة جداً مقارنة مع الشهر السابق لعدم تلقي الموظفين الحكوميين الذي تعتمد عليهم السوق المحلية اعتماداً كلياً كامل راتبهم، بل نصفه فقط».
وقال: إن تلقي الموظفين أنصاف رواتب مثلها مثل الذي لم يتلقَّ أي شيء لأن البنوك اقتطعت ما لها من أقساط على الموظفين، وشركة الكهرباء أيضاً، ناهيك عن تسديد فواتير الهاتف تلقائياً، بالإضافة إلى البقال والجزار وصاحب المعرض وغيرهم الكثير، وبالتالي من لديه طلبة في الجامعة ستكون عنده مشكلة في دفع الرسوم الجامعية، معتبراً أن «سياسة البنوك في مثل هذه الحالة ليست عادلة بالمطلق، لأنها خصمت مستحقاتها الشهرية كاملة من الموظف البسيط الذي يتقاضى راتباً متدنياً، بنفس القيمة التي خصمتها من الموظف صاحب الراتب المرتفع دون التمييز بينهما، وهذا إجحاف كبير بحق الموظف البسيط الذي لم يتبق له من نصف راتبه شيء للأكل».
وتابع نشوان: دعونا السلطة دوماً إلى احترام حق الموظفين الحكوميين في تلقي رواتبهم كاملة وفي مواعيد محددة، ونطالبها الآن أيضاً بسرعة الإيفاء بالتزاماتها تجاههم والانتظام في دفع الرواتب حتى يتسنى للموظفين العيش بكرامة، موضحاً أن «الحكومة والرئاسة لم تقدما أية حلول واقعية لحل مشكلة رواتب الموظفين، الأمر الذي يثير السؤال حول دور وواجب السلطة تجاه رواتب الموظفين في حال استمرار سياسة العقوبات الاقتصادية». وأوضح أن هناك تخوفاً من قبل الموظفين الحكوميين على مستقبلهم في ظل استمرار مشكلة انقطاع رواتبهم، وهذا التخوف مشروع، وبخاصة أن التجربة السابقة أكدت على أن مستقبل رواتب الموظفين مرهون بمزاج الدول المانحة، مشيراً إلى أنه «من الواضح أن أميركا تمارس ضغطها على اللجنة الرباعية وغيرها لاستمرار العقوبات الاقتصادية، ومن هنا نجد أن تخوفات الموظفين لها ما يبررها».

عبد العاطي: أزمة الرواتب تؤثر على المجتمع برمته

من جانبه، قال مدير مكتب الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان في غزة والشمال المحامي صلاح عبد العاطي، إن لأزمة الرواتب أثراً كبيراً على المجتمع الفلسطيني برمته، لاسيما أن المجتمع الفلسطيني عانى ويعاني من وضع اقتصادي مقلق جداً، وبخاصة مع ارتفاع نسبة البطالة وعدم توفر المؤسسات الاستيعابية وتزايد نسبة الفقر بين السكان، حيث تساعد الرواتب التي يتلقاها الموظفون في إنعاش الوضع الاقتصادي للمجتمع الفلسطيني لمدة أسبوع تقريباً، وذلك بزيادة القدرة الشرائية لأسر الموظفين الذين تزداد حركتهم للشراء ولقضاء حاجاتهم الأساسية.
وأضاف عبد العاطي لـ«آفاق برلمانية»: إن قانون الخدمة المدنية وملاحقاته التطبيقية الخاصة بالموظفين كالعلاوات والترقيات والعقوبات وما إلى ذلك، لا يوجد فيه شرط واحد يتحدث عن معاقبة الموظفين بقطع رواتبهم، بل يوجد في القانون ما يُسمى بالإجراءات الإدارية التي تتخذ بحق الموظف المخالف للقوانين، ولكن هذه الإجراءات تأتي بعد تشكيل لجان تحقيق، حيث يُمنح فيها الموظف حق الاعتراض والطعن. أما أن يُحرم الموظف من الراتب أو يتقاضى نصف أو ربع راتب، أو حتى يُفصل من الوظيفة أو يخضع لما يُسمى بالسلامة الأمنية، فهذا كله وغيره يعتبر انتهاكاً فاضحاً لحقوق الموظفين من قبل السلطة الحاكمة بغض النظر عن مسماها ومكان وجودها. وذكر أن «موظفي السلطة في المؤسسات المدنية والأمنية، والبالغ عددهم أكثر من ١٦٠ ألف موظف يعيلون ما نسبته ٣٠٪ من السكان، يواجهون الآن أزمة كبيرة لا مثيل لها تحتاج من السلطة الوقوف أمام مسؤولياتها لتوفير الرواتب التي أدى انقطاعها إلى زيادة معاناة المجتمع الفلسطيني من الركود الاقتصادي، حيث تفاقمت الأزمة الاقتصادية لتفوق الأزمات السابقة، وذلك نتيجة قلة المداخيل المالية وارتفاع معدل النفقات».
وبيَّن عبد العاطي أن «الهيئة المستقلة في الضفة والقطاع، التي تراقب عن كثب مجريات الأمور، وتتابع مع السلطة هذا الانتهاك بحق الموظفين، تلقت العشرات بل المئات من شكاوى الموظفين حول فصلهم من الوظيفة العمومية وقطع رواتبهم»، موضحاً أنه «حين مراجعة السلطة بذلك نتلقى إجابات مفادها أنه غير ملتزم بالشرعية، أي بالسلطة في رام الله، وهذا الإجراء غير قانوني وغير شرعي ويجب التوقف عن اتخاذه ضد الموظفين جميعهم، ولكن معظم الشكاوى لم يتم التجاوب معها».

مصيرهم معلَّق على تنفيذ اتفاق المصالحة

المستنكفون .. بين الحنين للعمل وتحصيل الحقوق وتجاذبات السياسة

حسن جبر

«أريد أن أعود إلى العمل، لقد مللت الجلوس في المنزل»، بهذه العبارة اختصر الموظف سعيد أحمد معاناته، كما يقول، بعد استنكافه عن العمل في إحدى الوزارات إثر سيطرة «حماس» على قطاع غزة منذ العام ٢٠٠٧.
وقال أحمد: منذ الأحداث تغيرت حياتي بشكل كبير وصرت أميل إلى الجلوس بمفردي وعدم الحديث مع الناس كما كنت أفعل في السابق، وأصبحت أعاني من مشاكل زوجية متعددة جراء جلوسي بالبيت.
وتساءل: أريد العودة إلى العمل، لكن من يضمن لي العودة بكرامة وحرية إلى موقعي السابق الذي يشغله موظفون تابعون لحركة «حماس».
وتابع: عند توقيع اتفاق المصالحة طرت فرحاً، واعتقدت أن عودتي إلى العمل باتت قريبة، إلا أن تواتر الأحداث وانسداد الأفق أمام المصالحة قتل في داخلي الرغبة في العودة السريعة إلى العمل.
غير أن عادل محمد لا يتفق مع رغبة سعيد في العودة إلى العمل، مؤكداً أنه لا يستطيع العودة إلى العمل مع أشخاص قتلوا زملاءه أمام ناظريه.
وقال: سأقدم استقالتي .. لن أعود للعمل مع من قتل صديقي أمام عيني. أنا لا أستوعبهم إطلاقاً، وأفكر الآن بترك الوطن والهجرة إلى أي مكان.
أما الموظف حسين محمود، الذي يعمل سائقاً بعد أن اضطر للجلوس في المنزل منذ الانقسام، فيؤكد أن الظروف الاقتصادية الصعبة دفعته لشراء سيارة والعمل عليها من أجل قتل الفراغ الكبير الذي يعاني منه.
وقال: عندما تطلب مني السلطة الوطنية العودة إلى العمل سأبيع السيارة وأعود إلى عملي كالمعتاد، لافتاً إلى استعداده للعمل مع زملاء جدد من حركة «حماس» على اعتبار أنهم من أبناء شعبه.
وأضاف: يجب أن نمنح أنفسنا فرصة للعمل من جديد، ومن حق الناس العمل مثلنا، فهذا الوطن للجميع.
هذه القصص لموظفين استنكفوا عن العمل منذ أربع سنوات ضمن آلاف الموظفين في القطاع الحكومي الذي كانت تشرف عليه السلطة الوطنية في قطاع غزة، والذين تجدد الحديث عن عودتهم بعد توقيع اتفاق المصالحة في القاهرة.
ومع تجدد الحديث عن العودة للعمل، انتشرت الكثير من القصص و«الفتاوى» التي أدخلت الموظفين في دوامة كبيرة لم تتضح معالمها بعد، في ظل عدم وجود موقف رسمي يعلن المعلومات بشفافية أمام الموظفين.

الموظفون المدنيون .. مستقبل مجهول

وقال نضال المصري، من النقابة العامة للموظفين المدنيين في قطاع غزة، إن أحداً لم يتوجه إلى النقابة ويحدثها عن مستقبل الموظفين المدنيين، وما هو مصيرهم في ظل المصالحة.
وأضاف: أجرينا كثيراً من النقاشات، وعقدنا ورش عمل داخلية، واستمعنا إلى هموم ومشاكل كثير من الموظفين، ونطالب بحل هذه الإشكاليات بسرعة.
وأكد المصري أنه مع عودة كل الموظفين إلى مواقعهم وأماكنهم المناسبة، مع إمكانية استيعاب عدد من الموظفين الجدد حسب ما تراه الشرعية الوطنية.
وقال: سمعنا كثيراً من الفتاوى والأفكار، ومنها النية لإحالة عدد من الموظفين على التقاعد، الأمر الذي نرفضه بشدة، لأننا لا نريد أن يكون الموظف ضحية للانقلاب، وضحية لقرار الاستنكاف، وضحية للمصالحة كذلك.
وأكد أن كثيراً من الموظفين لم يحصلوا على مستحقاتهم وحقوقهم والترقيات المستحقة لهم.
وتساءل: كيف سيتم التعامل مع جيش الموظفين السابقين والموظفين الذين تم تعيينهم منذ الانقسام؟ هل من المنطقي أن يأتي موظف له خبرة تقل عن أربع سنوات ليكون رئيساً لموظف له خبرة تزيد على ١٦ عاماً؟ وكيف سيتم التعامل مع الترقيات والرتب والمناصب التي تم اعتمادها بعيد المصالحة؟
وأعرب المصري عن تخوفه من أن يتم هضم حقوق الموظفين حال تطبيق المصالحة، وعدم حل المشاكل كافة التي يعاني منها الموظفون، مؤكداً أنهم يدعمون المصالحة لكن دون تفريط أو هضم حقوق الموظفين.
يذكر أن الغالبية الساحقة من الموظفين المدنيين والعسكريين في القطاع، لم يعملوا بعد الانقسام، باستثناء عدد من الموظفين التابعين لحركة «حماس»،

يتبع ←

أو أولئك الذين تم إيقاف رواتبهم بشبهة التعاون مع «حماس».

وواصل موظفو وزارتي الصحة والتعليم العمل في مواقعهم الرسمية لأشهر عدة قبل أن ينضموا إلى الموظفين المستنكفين عن العمل بعد إضرابهم عن العمل، إثر شكاوى باستهدافهم من «حماس» والتضييق عليهم.

وسارعت «حماس» إلى تعيين بدلاء عنهم، وبخاصة في قطاع التعليم، ورفضت عودة عدد منهم بعد قرار العودة إلى العمل بعد الحرب الإسرائيلية على غزة.

ويقول موظفون في وزارة التربية والتعليم العالي إن حركة «حماس» ترفض عودة مديري المدارس والموظفين الذين كانوا يعملون في مهام إدارية واستنكفوا عن العمل بدعوى تعيين أشخاص مكانهم وعدم الحاجة لهم.

وأدى استنكاف الموظفين عن العمل إلى غياب كادرات تعليمية وصحية عن العمل، ما أثَّر على مستوى الخدمة المقدمة للمواطنين على الرغم من تأكيدات «حماس» بأن الأمور تسير في السياق الطبيعي!

الوظائف الحكومية حق لكل مواطن

بدوره، أكد كارم نشوان، مدير مركز الديمقراطية وحقوق العاملين في غزة، أن العمل في الوظائف الحكومية حق لكل مواطن، ولا يقتصر على مؤيدي هذا الفصيل أو ذاك عن غيرهم.

وقال: يجب عدم تسييس الوظيفة المدنية العامة التي يفترض أن تتمتع بالاستقرار وعدم ربطها بهذه الجهة أو تلك، ما عدا منصب الوزير الذي هو منصب سياسي يتغير مع تغير الحكومات.

ويعرف نشوان الموظف العمومي بذلك الموظف الذي يعمل في إحدى وزارات ومؤسسات الحكومة، ويتلقى راتبه منها، لافتاً إلى أن ذلك ينطبق على الموظفين المدنيين والعسكريين.

وشدد نشوان على حق الموظفين في الاستمرار في وظائفهم في إطار عملية إعادة هيكلة الوزارات والمؤسسات التابعة للحكومة، مع الحفاظ على حقوق الموظفين، سواء أولئك التابعين لـ«فتح» أو «حماس».

وأشار إلى أن «إعادة هيكلة الوزارات والمؤسسات يجب أن ترتكز على الكفاءة في إطار الوظيفة لمعرفة إن كان الموظفون قد عملوا وفق قرار سياسي أو وفق الكفاءة».

ونو إلى أهمية تشكيل لجنة توحيد للوزارات والمؤسسات وفق معايير معينة، تطبق على الجميع، مؤكداً وجود معوقات جدية بسبب الانشداد إلى المصالح الحزبية على حساب القانون والمصلحة الوطنية كأحد علامات الانقسام الواضحة.

ويقر نشوان بأن مشكلة الموظفين المستنكفين وعودتهم إلى العمل «مشكلة كبيرة ومعقدة تحتاج إلى عمل جاد ومخلص لحلها»، لافتاً إلى استعداد المركز لتقديم رؤية، أو الخبرة القانونية لحل هذه المشكلة.

وقال: نحن كمركز حقوقي ندافع عن الجميع دون النظر إلى هوية الموظف السياسية أو الفكرية، ومستعدون للعمل من أجل حل هذه المشكلة إذا طلب منا ذلك.

أعمال خاصة .. وإجراءات عقابية

يشار إلى أن عدداً كبيراً من المستنكفين عن العمل افتتحوا أعمالاً خاصة بهم، ومنهم من يعمل في مهن أخرى لأسباب مختلفة، ويقولون إن عملهم جاء لقتل الوقت وتحسين ظروف حياتهم الاقتصادية الصعبة.

كما توجه عدد منهم إلى استكمال دراستهم الأكاديمية، وسجلوا في برامج تعليمية مختلفة للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه وانقطعوا تماماً عن وظيفتهم الرئيسية السابقة.

واتخذت «حماس» خطوات عقابية غير مباشرة ضد المستنكفين عن العمل ومنعتهم من العمل كسائقين أو ضمن مجالس إدارة منظمات أهلية، إلى جانب منع المعلمين من إعطاء دروس خصوصية للطلبة، ومنع الأطباء من افتتاح عيادات طبية خاصة، إلا أن هذه القرارات تراجعت فعاليتها على الأرض مع مرور الوقت.

يُذكر أن فتحي حماد، وزير الداخلية في الحكومة المقالة، أصدر قراراً «بشأن الموظفين المدنيين المستنكفين»، يقضي بمنع جميع موظفي السلطة الوطنية من سكان قطاع غزة من تشكيل الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية أو الانضمام إليها، وجاء في القرار «يُحظر على جميع المستنكفين الانتساب للهيئات العمومية في الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية أو العمل كموظفين فيها أو أعضاء في مجالس إدارتها».

وأضاف حماد في قراره «لا يتم اعتماد أي مجلس إدارة للجمعيات حال وجود أيٍّ من الموظفين المستنكفين بين الأعضاء»، مشيراً إلى أنه صدر «بعد الإطلاع على القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٥، وقانون الخدمة المدنية رقم ٤ لسنة ١٩٩٨ ولوائحه التنفيذية، وقانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطيني رقم ٨ لسنة ٢٠٠٥، وبناء على الصلاحيات المخولة قانوناً، ووفقاً لمقتضيات المصلحة العامة وسير العمل».

وكانت راوية الشوَّا، النائب المستقل في المجلس التشريعي، قالت إن الموظفين تحولوا بالفعل إلى عبء اجتماعي حقيقي، مؤكدة أن «أموال الدول المانحة التي تخصص لرواتب هؤلاء الموظفين قد لا تستمر في التدفق طالما أنهم مستنكفون بتعليمات من السلطات العليا».

ودعت الشوَّا، في تصريحات صحافية سابقة، الرئيس محمود عباس، لاتخاذ قرار تاريخي بإعادة موظفي القطاع العام من أبناء قطاع غزة المستنكفين في بيوتهم إلى أماكن عملهم، لافتة إلى ضرورة إعادة جميع الموظفين المفصولين من عملهم أو الموقوفة رواتبهم على خلفية الانتماء السياسي، مساهمةً في إيجاد تربة خصبة للمصالحة الوطنية على المستوى المجتمعي، واستفادةً من الطاقات المعطلة منذ وقوع الانقسام.

وقالت إنها تدرك صعوبة اتخاذ مثل هذا القرار، وبخاصة بعد تعمق الانقسام والإجراءات الإدارية والمالية والأمنية التي نجمت عنه داخل الوزارات والمؤسسات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

كما طالبت الشوَّا الحكومة المقالة «باتخاذ الإجراءات كافة التي من شأنها تشجيع هؤلاء الموظفين على العودة إلى أماكن عملهم بكرامة ودون المساس بحقوقهم المعنوية والمادية».

الحل يبدأ بتنفيذ اتفاق المصالحة

وكانت قضية عودة الموظفين إلى وظائفهم، إحدى القضايا التي تم بحثها في اتفاق المصالحة الذي لم يتم تطبيقه على الأرض لخلافات متعددة، أهمها الخلاف على شخصية رئيس الوزراء.

وقال النائب د. فيصل أبو شهلا، عضو المجلس الثوري لحركة «فتح»، إن هناك قراراً متفقاً عليه في إطار المصالحة، ينص على عودة جميع الموظفين إلى أعمالهم وتشكيل لجنة إدارية كي تعرض عليها كافة قضايا الموظفين، وترتيب أوضاعهم وإيفاء حقوقهم دون أن يضار أحد منهم.

وأكد أن تشكيل اللجنة الإدارية منصوص عليها في وثيقة المصالحة، على أمل أن تبدأ أعمالها مباشرة بعد تشكيل حكومة التوافق، على اعتبار أن الحكومة تعتبر مرجعية أعمال اللجنة التي يجب تشكيلها من حقوقيين وإداريين.

ونوه أبو شهلا إلى أن مهام وأعمال اللجنة الإدارية تشمل قطاع غزة والضفة الغربية، وستناقش – إلى جانب قضية الموظفين المستنكفين – ملفات المفصولين من أعمالهم ووظائفهم، حيث ستعرض كافة قضايا المفصولين عليها ويتم البحث فيها واتخاذ قرار واضح فيها.

وأوضح أن عدم بدء اللجنة عملها جاء بسبب عدم الاتفاق على تشكيل الحكومة، لافتاً إلى أن ذلك أدى إلى عدم حل قضية الموظفين الذين منعتهم «حماس» من مزاولة أعمالهم، وبخاصة في وزارتي الأشغال العامة والزراعة.

وأكد على أهمية وحيوية عودة جميع الموظفين إلى أعمالهم وإعادة كافة الحقوق والترقيات لهم، وبخاصة تلك التي توقفت بسبب عدم مزاولتهم أعمالهم.

وأقر أبو شهلا بوجود حالة من القلق الشديد تسود أوساط الموظفين المدنيين، الذين لم يأخذوا ترقيات ودرجات يستحقونها خلال الفترة الماضية.

وقال: إن الحل يكمن في عودة الموظفين إلى أعمالهم دون أية معوقات وضمان عدم هضم حقوقهم.

غزة والمصالحة بعد ٥ سنوات من الحصار

بنية تحتية مدمرة ونقص في تمويل المشاريع التطويرية بانتظار تنفيذ اتفاق المصالحة

فايز أبو عون

ما أن تنامى إلى مسامع المواطنين المدمرة بيوتهم، والمشتتة أسرهم، عن إبرام اتفاق مصالحة بين حركتي «فتح» وحماس»، قبل ثلاثة أشهر، حتى علت البسمة وجوههم، قبل أن يبدأ الأمل لديهم بالتبدد في ظل استعصاء تطبيق هذا الاتفاق، على الرغم من طول انتظار استمر لأكثر من عامين ونصف العام أعقب الحرب الأخيرة على غزة، وهم مشردون ما بين خيام من القماش لا تقيهم برد الشتاء القارس، وأكشاك من الصفيح لا تحميهم حر الصيف ولهيبه، وهم يفترشون الأرض ويلتحفون السماء على أمل أن يرمقهم أحد بطرف عينه ليزيح عنهم الهم الذي لا يفارقهم، والخوف الذي أصبح جزءاً منهم.

خمس سنوات مرت على الحصار، وعامين ونصف على الحرب، والمواطنون المعتقلون في «سجن قطاع غزة» الكبير، ذي المعابر الخمسة الموصدة أبوابها إلا لمن هم على شفير الموت، أو من كان الحظ حليفهم، يزدادون فقراً وبؤساً ولسان حالهم يقول للمسؤولين الفلسطينيين بشكل خاص، والعالم أجمع بشكل عام، متى يتحقق هذا الوعد إن كنتم صادقين؟!

في الرابع من نيسان الماضي، أوصى اقتصاديون وأكاديميون في مؤتمر نظمه مركز «بال ثنك» للدراسات الإستراتيجية بعنوان «عامان على مؤتمر شرم الشيخ وعملية إعمار غزة لم تبدأ بعد»، كما العديد من المؤتمرات والندوات وورش العمل في الداخل والخارج، بتركيز أولويات إعادة إعمار ما دمرته الحرب الأخيرة على إعمار البنية التحتية وإعادة بناء مطار غزة، وإنشاء الميناء البحري لربط غزة بالعالم الخارجي، وإعادة تأهيل القطاع الخاص، وتفعيل الجهود الدولية للضغط على إسرائيل من أجل إعادة فتح المعابر، وفي مقدمتها فتح الجانب التجاري في معبر رفح.

وطالبوا في حينه بتركيز جهود المؤسسات المحلية على المشاركة في إعادة الإعمار، وبوضع قضية المصالحة وإنهاء الانقسام كأولوية تقتضيها متطلبات إعادة الإعمار وكسر الحصار، وبتوفير الضمانات الدولية اللازمة لعدم إقدام الاحتلال مجدداً على تدمير ما تم بناؤه، والتوصل إلى هدنة مع إسرائيل لضمان عدم استهداف قطاع غزة، والعمل على تفعيل مشاريع الدعم المقدمة للنهوض بالقطاع الصناعي وتهيئة المصانع لاستعادة نشاطها الإنتاجي.

فهل من الممكن تحقيق أيٍّ من الوعود العربية المتجددة بإعمار القطاع؟ وهل من الممكن تطبيق أيٍّ من توصيات المسؤولين والاقتصاديين والأكاديميين على أرض الواقع؟ وهل من الممكن أن تتحقق المصالحة التي ينشدها الجميع فعلاً وليس قولاً؟ وهل سيجد المشردون بعدها مأوى يلمون فيه شمل أسرهم المشتتة؟ أم أن ذلك كله سيبقى مرهوناً إلى أمزجة متقلبة، وحسابات حزبية ضيقة؟!

وعلى الرغم من أن مهمة إعادة إعمار القطاع تُعتبر من أولويات الحكومة التي تم الاتفاق على تشكيلها في اتفاق المصالحة، وأن الحصار الإسرائيلي جعل وسيجعل من مسألة إعادة الإعمار احتمالاً بعيد المنال، فإن القطاع العام ورجال الأعمال والمستثمرين والمقاولين أكدوا في أكثر من مناسبة ولـ«آفاق برلمانية» أنهم سوف يجدون الوسيلة لتوفير المواد الخام اللازمة للصناعة في حال توفرت الإرادة الفلسطينية الصادقة لتحقيق المصالحة.

كحيل: مطلوب خطة إستراتيجية شاملة لإعادة الإعمار

وفي هذا السياق، طالب أسامة كحيل، نقيب المقاولين في قطاع غزة، والنائب الأول لرئيس اتحاد المقاولين الفلسطينيين، حركتي «فتح» و«حماس» بالتعالي على الخلافات بينهما، والبدء الفوري بوضع «خطة إستراتيجية وطنية شاملة لإعادة إعمار قطاع غزة»، مشيراً إلى أن «ما يجري من محاولات بناء هنا وهناك في قطاع غزة ليست إعماراً، وإنما هي اجتهادات فردية قد تضر في كثير من الأحيان بمصلحة الشعب الكبرى المتمثلة في إعادة إعمار تنموية شاملة».

وشدد كحيل على أهمية التركيز على شمولية إعادة الإعمار، بحيث تكون تستند إلى خطة تنمية شاملة للوطن اقتصادياً واجتماعياً، وتركيز خطة الإعمار على إيجاد ظروف وفرص عمل حقيقية للعمالة المحلية، وعدم تسييس ملف الإعمار، ووضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار، وإنشاء صندوق حكومي لمنح قروض ميسرة للمقاولين وبدون فوائد بنكية، وكذلك الإسراع في إنشاء مجلس قطاع الإنشاءات الذي شُرع في تأسيسه بالضفة.

وقال كحيل لـ«آفاق برلمانية»: يجب إعطاء المقاول الفلسطيني الأولوية المطلقة في مشاريع إعادة الإعمار، وعدم السماح للشركات الأجنبية بالعمل إلاّ في المشاريع التي لا يستطيع المقاول المحلي تنفيذها، وذلك تطبيقاً لما نص عليه قانون تشجيع الاستثمار الصادر في فلسطين في العام ١٩٩٨، وهو عدم السماح للشركات الأجنبية بالعمل إلاّ مع شريك محلي بنسبة مساهمة في رأس المال لا تتجاوز ٤٩٪، ورفع نسبة المقاول المحلي في أي مشروع تشارك فيه شركات أجنبية إلى ٥١٪.

وفي الوقت الذي قال فيه «لا بد من التركيز على بناء منظومة الإنشاءات المساندة من صناعات وخدمات وبنى تحتية، قبل البدء بالإعمار حتى تعود الفائدة الرئيسة لمؤسساتنا المحلية»، شدد على ضرورة العمل على فتح المعابر كافة، وبخاصة فتح معبر رفح أمام كافة مواد البناء من السوق العربية.

وانتقد كحيل ما وصفها بالسياسة غير الرشيدة للتوزيع النقدي للأموال على بعض المتضررين من الحرب الأخيرة على غزة، مشيراً إلى أن ذلك ساهم بشكل كبير في هجرة رجال أعمال ومقاولين بأموالهم إلى الخارج، الأمر الذي سيؤثر سلباً على إعادة الإعمار والاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، داعياً إلى مزيد من الضغط لاستبدال المال النقدي بمعدّات وآليات بديلة عن تلك التي دمّرها الاحتلال خلال الحرب الأخيرة.

ونوه إلى أن «الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة لا تحتمل التلكؤ أو التأجيل في إعادة إعمار ما دمرته آلة الحرب الإسرائيلية في عدوانها على قطاع غزة، وبخاصة أن الحرب على غزة تسببت بخسائر اقتصادية تفوق ٤ مليارات دولار، وبالتالي فإن الظرف الحالي يتطلب وقفة فلسطينية حازمة، بشأن المساعدات التي أقرت في مؤتمر شرم الشيخ، وعدم ربط هذه المساعدات بأجندات خارجية قد تُفرض علينا من أي طرف كان مقابل مواقف سياسية».

وبيَّن كحيل أن المقاولين الفلسطينيين بدأوا خطواتهم الأولى بشكل فعلي في إعادة الإعمار، إلى جانب مشاركة من تركيا، وإندونيسيا، والبنك الإسلامي، والأمم المتحدة، لافتاً إلى أن الأولوية هي لإعادة إعمار المنشآت السكنية، والمدارس، والمستشفيات، إلى جانب إعادة إعمار البنية التحتية للصناعات الإنشائية.

انسداد أفق المصالحة سبب في تعطيل الإعمار

وفيما يتعلق بانتقاد كحيل للتوزيع النقدي على بعض المتضررين، قال المواطن عبد المعطي عبد ربه، صاحب بيت مدمر، وكان تلقى مساعدة نقدية من جمعية الرحمة الكويتية، «ما جعلنا نأخذ هذه الأموال التي لم تكف لبناء كامل مساحة بيتي الذي دمره الاحتلال في الحرب، هو انسداد أفق المصالحة، وعدم وضوح الرؤية لدينا بالنسبة لإمكانية إعادة الإعمار، ولهفتنا للعودة إلى العيش في بيت واحد بعد أن تشتتنا وتشردنا أنا وأولادي ما بين الإقامة في خيمة في النهار، والمبيت في شقق سكنية مستأجرة في أماكن مختلفة في الليل».

وقال عبد ربه لـ«آفاق برلمانية»: إن ما تلقيته من مساعدات نقدية كانت تكفي فقط لبناء مسكن على مساحة ١٣٠ متراً، على الرغم من أن بيتي الذي دُمر كانت مساحته ٣٠٠ متر، ما جعلني أبيع جزءاً من أرضي التي ورثتها عن أبي لاستكمال بناء بيت على مساحة ١٧٠ متراً، أي بناء ٤٠ متراً أخرى على حسابي الخاص، ولكن هذا لا يحرمني حقي في استكمال بناء باقي المساحة التي دُمرت من بيتي وبيت ابني فادي المتزوج ولديه أربعة أبناء وما زال يعيش في بيت مستأجر حتى الآن، في حال تمت إعادة الإعمار للجميع.

وحمَّل المسؤولية لقيادتي «فتح» و«حماس» اللتين لم تنجحا حتى الآن في طي صفحة الخلاف وإنهاء الانقسام الذي يؤدي إلى تأخير إعادة الإعمار، مطالباً إياهما بالعمل الفوري والجاد على إتمام المصالحة وإنهاء الانقسام وتشكيل حكومة وحدة وطنية تكون قادرة على مواجهة التحديات التي يواجهها أبناء شعبهم وإعمار ما دمره الاحتلال.

مصطفى: صندوق استثمار بمليار دولار

وكان رئيس صندوق الاستثمار الفلسطيني د. محمد مصطفى أعلن مؤخراً في لقاء خاص نظمته جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين بقطاع غزة، عن إنشاء

يتبع ←

صندوق للاستثمار في القطاع بقيمة مليار دولار، قائلاً إن البنية التحتية وإعادة الإعمار ستحظى في المرحلة المقبلة، أي بعد المصالحة، بالأولوية.

وأكد مصطفى في حينه، أنه بدأ التشاور مع رجال أعمال في القطاع الخاص لإنشاء هذا الصندوق، وأنه خلال الأسابيع القليلة القادمة ستكون السلطة الوطنية مستعدة للتعاون مع القطاع الخاص لإعادة الإعمار، وسيتم الاستثمار في الصندوق بـ ٢٠٠ مليون دولار، ويجري العمل على جذب ما تبقى من مستثمرين فلسطينيين وعرب وأجانب، وأن هذا الصندوق الاستثماري سيجري استغلاله في مشاريع مختلفة للقطاع الخاص الفلسطيني والشركات المحلية في غزة، منوهاً إلى وجود برنامج طموح في مجال البنية التحتية بالقطاع، يبدأ ببناء اقتصاد غزة كجزء من اقتصاد الدولة القادمة القائم على الاعتماد على الذات.

وقال إنه يريد إقامة المطار والميناء ومحطات تحلية المياه وتوسيع شبكة الكهرباء بنوع من الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وأشار إلى أن صندوق الاستثمار يعمل في قطاع غزة من خلال مجموعة من البرامج الاستثمارية، كبرنامج القروض للشركات الصغيرة، وصندوق النمو، وبرنامج الإقراض العقاري برأسمال مقداره ٥٠٠ مليون دولار، مشدداً على أن القوة الفلسطينية تتمثل بوحدة الشعب في الضفة والقطاع، باعتبار أن هذا العامل أهم من عامل المال الذي يذهب ويأتي مثل المانحين.

الحايك: المصالحة تدفع عجلة الاستثمار

من جانبه، أكد رئيس جمعية رجال الأعمال، رئيس اتحاد الصناعات الإنشائية في قطاع غزة، علي الحايك، أن «نجاح المصالحة الفلسطينية يدفع عجلة الاستثمار ويفتح الطريق أمام رجال الأعمال للبدء بمئات المشاريع التي يحتاجها أبناء شعبنا، علاوة على فتح ملف إعادة إعمار غزة»، منوهاً إلى «ضرورة تغليب المصلحة الوطنية العليا لشعبنا على كل الخلافات والتباينات في وجهات النظر، لأنه آن الأوان لإنهاء الحصار والبدء بإعمار قطاع غزة والتجهيز للمشاريع والخطط والبدء الفوري بالعمل».

وقال الحايك لـ«آفاق برلمانية»: إن التوافق الوطني بخصوص تشكيل الحكومة أمر بالغ الأهمية، لأنه من شأن ذلك أن يدفع عجلة الاستثمار في الأراضي الفلسطينية، ويفتح الطريق أمام رجال الأعمال للبدء بمئات المشاريع التي يحتاجها أبناء شعبنا من خلال إيجاد برامج داعمة للقطاع الخاص، ومنح قروض طويلة المدى دون فوائد لرجال أعمال حتى يستطيعوا البدء بتجديد مصانعهم التي أغلقت لسنوات طويلة نتيجة الحصار الشديد والحرب الأخيرة على القطاع، التي نتج عنها تدمير شامل للمصانع.

وذكر أن القطاع الخاص استطاع إعادة بناء الكثير من المصانع التي تضررت، وبالتالي فهو بحاجة إلى دعم حكومي يتم من خلال دعم وحماية المنتج من جهة، ودعم البنوك له من جهة أخرى من خلال قروض بفوائد قصيرة وطويلة المدى، وإتاحة الفرصة للبدء في التشغيل وتسويق المنتج في السوق المحلية، مشدداً على أهمية البحث عن آفاق لتصدير المنتجات الفلسطينية من أجل إعادة الروح لهذه المصانع التي عانت على مدى السنوات العشر الأخيرة، أي منذ بدء انتفاضة الأقصى.

وفيما يتعلق بالأسمنت المغشوش المهرب من مصر إلى غزة عبر الأنفاق، حذّر الحايك من وجود هذا الأسمنت المغشوش الذي غزا الأسواق، وتتم تعبئته من جديد بواسطة أكياس خاصة وبيعه للمواطنين على أساس أنه أسمنت من نوع تركي يتمتع بمواصفات الجودة والقوة، مؤكداً على خطورة هذا الأمر الذي يؤدى إلى خلل كبير في معايير صب الباطون.

وأوضح أنه بعد إجراء الفحوصات على الأسمنت تبين وجود كميات كبيرة غير مطابقة للمواصفات المطلوبة، وبالتالي فإن أرواح وأموال المواطنين وسمعة المؤسسات الإنشائية الفلسطينية قد تتعرض للخطر الشديد، مشيراً إلى أنه وجه رسالة إلى وزير الاقتصاد في الحكومة المقالة علاء الدين الرفاتي استعرض فيها مدى المعاناة التي يواجهها أصحاب المصانع والمواطنين نتيجة استخدام هذا الأسمنت.

وفي الوقت الذي قال فيه أن أصحاب المصانع يعملون ضمن معايير الجودة وحسب المواصفات المتبعة، طالب باسم اتحاد الصناعات الإنشائية بمحاكمة المسؤولين عن إدخال هذا الأسمنت إلى السوق الفلسطينية، وحماية المصانع من الغش التجاري والوقوع ضحايا لهذه المواد الخام الرديئة.

لجنة لمتابعة فحص الأسمنت في السوق

وفي السياق ذاته، أعلنت وزارة الاقتصاد الوطني في الحكومة المقالة، مؤخراً، أنها شكلت لجنة على أعلى المستويات لمتابعة فحص الأسمنت الموجود في السوق حسب الأصول، من خلال المعامل الرسمية.

وأكد مدير دائرة حماية المستهلك في الوزارة أحمد أبو ريالة، في تصريح صحافي، أن الوزارة شكلت اللجنة عقب ورود إشارات بوجود أسمنت مغشوش في أسواق غزة، وسيتم إعلان النتائج عبر وسائل الإعلام حال انتهاء المتابعة.

وقال أبو ريالة «ستتم محاسبة أي تاجر يثبت تورطه بتوريد أو بيع أسمنت مغشوش حسب النتائج».

وأمام هذه الوعود، يبقى المواطن المغلوب على أمره في غزة يتساءل إلى متى سيبقى يعيش حياة البؤس والشقاء في خيمة من القماش البالي، أو كشك من الصفيح المهترئ، أو شقة سكنية مستأجرة في وقت ترتفع في أجور السكن إلى أرقام خيالية! وإلى متى سيبقى ينتظر بدء تنفيذ اتفاق المصالحة كي تعمل السلطة على تنفيذ وعودها بمطالبة المانحين بتسديد التزاماتهم التي أقرها مؤتمر إعمار غزة الذي انعقد قبل عامين في شرم الشيخ، ورصدت له الدول المانحة ٥ مليارات دولار؟!

الشاعر: قانون الجمعيات لسنة ٢٠٠٠ يحتاج لإعادة النظر وسد ثغراته

قانونيون: القرار بقانون لتعديل قانون الجمعيات الخيرية اجتهاد قانوني خاطئ ينبغي التراجع عنه

وصال الشيخ

مؤتمر صحافي للمنظمات الأهلية اعتراضاً على القرار بقانون.

أثار القرار بقانون لسنة ٢٠١١ بشأن تعديل قانون الجمعيات الخيرية والمؤسسات الأهلية لسنة ٢٠٠٠، الصادر بتاريخ ٢٨ نيسان الماضي، احتجاجاً واسع النطاق في أوساط المنظمات الأهلية، وعدد من الكتل البرلمانية، التي اعتبرته تدخلاً من قبل السلطة التنفيذية في عمل الجمعيات، الأمر الذي يمس بالحق الدستوري الضامن لاستقلالية عملها، فضلاً عن أن هذا القرار يتعامل مع أموال الجمعية وكأنها أموال مملوكة للسلطة.

وقال إبراهيم البرغوثي، المدير التنفيذي للمركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء «مساواة»، إن هذا القرار بقانون هو «اجتهاد قانوني خاطئ» ونتائجه خطيرة على استقلالية عمل الجمعيات، وأضاف: يعتبر القرار بقانون لسنة ٢٠١١ لتعديل قانون الجمعيات اجتهاداً قانونياً خاطئاً واستخداماً لصلاحيات رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس في إصدار قرارات لها قوة القانون استناداً إلى المادة ٤٣ من القانون الأساسي، ولكن مع عدم انطباق هذا القرار مع شروط المادة المتوفرة في المادة ٤٣، وجاء على خلفية رغبة السلطة في الإشراف على بعض العقارات والأراضي المملوكة لجمعيتين أو تملكها. لكن السلطة لم تنجح في اتباع الطريقة القانونية السليمة لضمان الملكية الوطنية الخالصة لتلك العقارات أو الاستثمار الآمن لها.

وتابع البرغوثي: تمنح نتائجه الخطيرة تدخلاً واسعاً من قبل السلطة التنفيذية في عمل الجمعيات، الأمر الذي يمس بالحق الدستوري الضامن لاستقلالية عملها، كما أن القرار بقانون يتعامل مع أموال الجمعية وكأنها أموال مملوكة للسلطة، ولكنها لا تعد من قبيل الأموال العامة التي تدخل في موازنة الدولة، أو التي تحدد وفق قانون الموازنة العامة أو توضع في خزينة الدولة وتنفق تحت إشراف رسمي.

تأميم المال الخاص!

وأردف قائلاً: الأموال العائدة للجمعية تأخذ حكم المال العام من منظار الحق في الرقابة على أداء المؤسسات، ومن حيث الشفافية المالية والإدارية، ومحاربة بعض مظاهر الفساد إن وجدت، ولكن هذا التعامل القانوني مع مال الجمعيات لا يخرجها عن كونها مالاً خاصاً ذا طبيعة خاصة، تفترض أن يتم إنفاقه والتصرف فيه وفقاً لأغراض المصلحة العامة التي تأخذ الجمعيات على عاتقها تحقيقها، وبالتالي يخرج عن إطار مفهوم المال العام، أو مفهوم المال الحكومي.

وأوضح البرغوثي أن «القرار بقانون عندما يقرر امتلاك السلطة التنفيذية الممثلة بوزارة الداخلية صلاحية تحويل مال الجمعية عند حلها إلى خزينة الدولة، سيؤمم المال الخاص أي (مصادرته لصالح الخزينة)، على خلاف حكم القانون دون سند قانوني، بالإضافة إلى أن أموال الجمعيات لا تصادر، لكنها تحال بقرار من هيئتها العامة من الجمعية نفسها إلى جمعية مشابهة بالأهداف والغايات، ناهيك عن أن هذا المال ليس ملك الجمعيات نفسها، ولكنه ملك للجهة المانحة التي تحدده وفق سياسات بلدانها بعد أن تقدّم إلى برلماناتها تقريراً شاملاً عن أوجه إنفاق تلك الأموال، وبالتالي هو ليس مالاً فلسطينياً بل هو مال يتبع للدول ممولة الجمعيات».

وقال: قانون الجمعيات عمره ليس طويلاً، وفترة تطبيقه لم تكشف حتى الآن عن خلل بنيوي عميق، والمادة التي تم تعديلها ليست بحاجة إلى تعديل، ولا تحتوي على ثغرات، وهي واضحة الدلالة وواضحة الإجراءات وواضحة الصلاحيات والسلطات. ويمكن معالجة بعض الظواهر أو تفسير بعض الأحكام من خلال اللائحة التنفيذية التي تصدر عن مجلس الوزراء، شريطة عدم تضمينها أحكاماً تتناقض مع أحكام القانون نفسه أو تتناقض مع قانون حق الانضمام إلى الجمعيات أو العمل فيها.

ونوه إلى أن «الأمر لا يتعلق بمدى توفر عناصر المادة ٤٣ من عدمها في تشريع القرار، وإنما يتعلق بالفلسفة أو الغاية من التشريع، التي تنطوي على أمرين في غاية الخطورة، وهما: إتاحة الفرصة للسلطة التنفيذية في إحالة أموال الجمعية المنحلة إلى الخزينة العامة، والعنصر الآخر هو ما يتضمنه القانون من تدخل واسع للسلطة التنفيذية في أموال الجمعيات.

بمعنى أن القرار بقانون ينبئ عن إرادة سياسية تمعن التدخل في شأن المؤسسات وستستخدم سيفاً مسلطاً يؤثر على حيادية ونزاهة وجرأة مؤسسات المجتمع المدني، وستشل قدرتها على الرقابة».

وقال: يجب أن نمعن التفكير في مضمون القرار ومحتواه وأحكامه الجديدة والنتائج المترتبة على مثل هذا التعديل، وأهمية عدم تغوّل سلطة على صلاحيات سلطة أخرى، مع تمسكي بعدم توفر حالة الضرورة أو عدم انطباق شروط المادة ٤٣ للقانون الأساسي التي تتحدث عن أكثر من شرط، وليس فقط حالة الضرورة. وإذا كانت هناك حالة ضرورة يجب البحث عما إذا كانت ضرورة تحتمل التأخير أو لا تحتمل التأخير. والشرط حتى يمارس الرئيس صلاحياته، يجب أن لا تحتمل التأخير، وفي حال انعقاد المجلس التشريعي أن يعرض عليه في أول جلسة يعقدها، فإن لم يقرها زال ما لها من قوة القانون.

واعتبر أن «القرار لم يصب صحيح القانون، ولم يكن موفقاً في التعامل مع مؤسسات المجتمع المدني ودورها في التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وفتح باباً غير محمود لتدخل السلطة التنفيذية في عمل الجمعيات الذي يتجاوز حدود الموجبات القانونية التي على الجمعيات أن تتقيد بها، ويخرج عن تخوم هذه الحدود ويتسع نطاقه ليهدد استقلاليتها».

وأكد البرغوثي على أهمية خلق مؤسسات مجتمع مدني مستقلة غير حزبية، تُعنى بإنجاز خطة تنموية وطنية شاملة، وتكون شريكاً في إدارة الحكم،

يتبع ←

منوهاً إلى أن «القرار بقانون لا يخدم هذا الهدف ويتعارض معه ويضع العقبات أمامه. من ناحية أخرى يجب أن نميز بين المال العام الحكومي وما بين المال المقدم لتحقيق أهداف وبرامج محددة تتولى المؤسسات القيام بها. ويجوز فقط لهيئة الرقابة العامة والإدارية والقضاء مراقبة إدارة الجمعية لأموالها وكيفية التصرف بها، وهو حق وواجب قانوني وقيمي والتزام على الجمعيات».

وقال: لذا يجب عليها أخذ القرار على محمل الجدية والخطورة، وأن لا يكتفي بإصدار بيان أو مناشدة، وأن يعالج معالجة قانونية مهنية بعيدة عن أي ولاء سياسي أيديولوجي أو حزبي لأي طرف من الأطراف الفلسطينية. على المؤسسات أن تتداعى للدراسة القانونية المهنية للوقوف على مبررات هذا التعديل وأسبابه وخلفياته ونتائجه ومخاطره، وأن تضع خطة عملية ممنهجة لتكثيف الجهد وتشكيل لوبي ضاغط بأدوات ضاغطة قانونية على صاحب القرار للعودة عنه، مثل عقد مؤتمر صحافي، أو النشر في الصحف، أو طلب مقابلات مع الرئيس أو إصدار مذكرات ... الخ. ولكن للأسف، حتى الآن المؤسسات غير الحكومية، سواء بشكل فردي أو جماعي، لا تزال عاجزة عن الولوج إلى الطريق الصحيحة للمطالبة بإلغاء القرار، وعلى المؤسسات أن لا تنظر إلى عملها بأنه وظيفة، ولكن دورها هو دور سياسي واجتماعي وتنموي وقانوني، وهي أحد مكونات النظام السياسي الفلسطيني، وبالتالي عليها أن لا تقبل بأن تلعب دور الموظف، دورها ممثل بسد فراغ السلطة في إشباع حاجات الناس، وأن تراقب أداء السلطة.

كما طالب الحكومة بالعدول عن القرار لتحقيق المصلحة العامة، وبما يخدم البرنامج السياسي العام للسلطة من دون تناقض، وقال: يوجد متسع من التشريعات أمام السلطة التي تعالج أي ظاهرة أو مشكلة ما، ولكن ليس بطريق القرار بقانون لأنه يعمق المشكلة ولا يحلها. كما لا يوجد مبرر لتفسيرات وزارة الداخلية وإسناد القرار لأسباب غير صحيحة، فالمؤسسات غير الحكومية والنقابات وكل تجمع إنساني بعمومها وتجردها شريكة في خدمة شعبها. وإذا استمرت السلطة أو بعض أطرافها في التعامل مع الجمعيات كمتلقية للأوامر، سيضر ذلك بمصلحة الجميع، وعلى المؤسسات أيضاً أن تهجر عقلية «النار في البيت الآخر، فلا أكترث».

عابدين: علاقة متوترة بين السلطة التنفيذية والمؤسسات الأهلية

من جانبه، أوضح المستشار القانوني والباحث في مؤسسة «الحق» عصام عابدين، في قراءته القانونية حول القرار، أن هذا القرار «يُقرأ في إطار العلاقة المتوترة بين السلطة التنفيذية، ممثلة بوزارة الداخلية، وبين المؤسسات الأهلية، على عكس المعيار الذي يحكم هذه العلاقة وفق القانون لسنة ٢٠٠٠، القائم على توازن الأدوار المتكاملة لتحقيق الصالح العام».

واعتبر عابدين أن القرار بقانون «فيه نوع من التغوّل من قبل السلطة التنفيذية على الجمعيات من خلال منح وزارة الداخلية صلاحيات واسعة للتدخل في مختلف شؤون الهيئات المحلية. وتعود خلفية هذا التصعيد لعام الانقسام ٢٠٠٧، إذ صدرت تشريعات عدة عدلت قانون الجمعيات الخيرية». وأردف قائلاً: صدور مرسوم رئاسي لسنة ٢٠٠٧، وقرار لمجلس الوزراء في العام ذاته، لتعديل قانون الجمعيات لسنة ٢٠٠٠، خوّلا وزير الداخلية أو من يفوضه اتخاذ الإجراءات المناسبة بحق الجمعيات من إغلاق أو تصويب ... الخ، بعد صدور قرار قضائي وهو (الحكم) من السلطة القضائية وفق نص قانون الجمعيات ٢٠٠٠، ولكن هذه القرارات جاءت في حالة طوارئ «حالة الانقسام». أما قرار بقانون لسنة ٢٠١١، وهو امتداد لما سبقه، ففيه مساس بالحق الدستوري لقانون الجمعيات ٢٠٠٠ وفرّغه من مضمونه، وأضاف نوعاً آخرَ من السطوة والسيطرة بيد وزير الداخلية على شؤون الجمعيات كافة.

وتابع: هذا التحليل يشير إلى أن وزير الداخلية فصل وحكم، ولا توجد ضوابط أو كوابح لنصوص القرار بقانون الواسعة التي تمنح سلطة مطلقة وتخطياً لأمور قانونية عدة، الأمر الذي ترتب عليه إغلاق العشرات من الجمعيات العام ٢٠٠٧ بسبب ظروف الانقسام التي جعلت المسألة مفتوحة أمام الوزير.

وفيما يخص قرار بقانون ٢٠١١ بحد ذاته، قال عابدين: هذا القرار استهدف المادة ٣٩ من قانون الجمعيات التي تنيط بالجمعية حق التصرف بأموالها بالكيفية المبينة في نظامها الأساسي بالدرجة الأولى، وإذا لم يتم ذكرها في النظام الأساسي تقوم وزارة الداخلية بتحويل أموال الجمعية أو الهيئة المنحلة إلى الجمعيات والهيئات ذات الغاية المماثلة. وحتى المادة ٥ من القانون نصت على مشتملات مثل: اسم الجمعية، الغرض منها، هيكليتها، قواعد حل الجمعية والتصرف بأموالها. ولكن القرار الجديد يحدد مآل الأموال إلى خزينة الدولة العامة، أو جمعية مشابهة، وهنا أقف عند ثلاث إشكاليات: الأولى: على أي أساس تحول هذه الأموال إلى خزينة الدولة بدون منطق مبرر ومفهوم على اعتبار أنها جمعية خاصة؟

الثانية: كيف يتم تجاهل النظام الأساسي للجمعية وما تنص عليه المادة ٥؟ فالمادة ٣٩ المعدلة غير منسجمة مع المادة ٥.

الثالثة: لماذا يتم تقديم إحالة الأموال إلى خزينة الدولة العامة على خيار تحويل الأموال إلى جمعية مشابهة في القانون؟

ونوه عابدين إلى أن هذا يأتي في باب «مصادرة الأموال» دون أي أساس أو حق، وهو مخالف للقانون الأساسي والنظام الأساسي للجمعيات، لسبب سوء فهم المادة ٤٣ من القانون الأساسي التي تعطي الرئيس صلاحيات بإصدار قرارات بقانون، وهي صلاحيات استثنائية ولها شروط دستورية، أبرزها: أن نكون أمام حالة ضرورة قصوى لا تحتمل التأخير، بمعنى أن نكون أمام خطر جسيم يهدد الوحدة الوطنية ومؤسسات الدولة بالانهيار. واستطرد: لا يوجد التزام واضح بنصوص المادة ٤٣ من القانون على أرض الواقع، ما يعني استسهالاً في تشريع القرارات التي تحتاج إلى وقفة تأمل، لأن القرارات بقانون هي صلاحيات استثنائية ومشروطة، وصدورها في ظل وجود تشريع ساري المفعول ينفي حالة «الضرورة القصوى»، وفي المحصلة هنالك إشكالية على المستوى الدستوري. كما أن غياب المجلس التشريعي أثّر في التوازن وأخلّ بالعلاقة بين السلطات ومؤسسات المجتمع المدني، لذلك يقتضي الأمر حال انعقاده مراجعة التشريعات الصادرة في حالة الطوارئ أو غيرها على أساس حقه المنصوص في المادة ١١٠ من القانون الأساسي، وذلك بمراجعة التشريعات كافة خلال فترة الطوارئ، واتخاذ المقتضى القانوني بشأنها ... وأي انتهاك للحقوق وللحريات، ومن ضمنها الحق في بناء الجمعيات، جريمة لا تسقط بالتقادم، ويجب أن يُعوض المتضررون فيها.

وفيما يتعلق بلغة الحوار التي دارت بين الطرفين المتنازعين، قال عابدين: هي لغة من طرف واحد، حيث تم عقد اجتماعات عدة وإصدار بيانات واتخاذ مواقف من الجمعيات وأعضاء المجلس التشريعي وقوى سياسية عبّرت فيها بشكل واضح عن رفض القرار بقانون. وتابع: إن الأحكام التي تطلقها وزارة الداخلية تجاه الجمعيات بأنها جمعيات استرزاق ويسودها التسيب والفساد، لا داعي لها، فقانون الجمعيات لسنة ٢٠٠٠ نظم الأمور بشكل واضح؛ سواء من خلال التقرير السنوي (المالي والإداري) المدقق من الجمعية العامة المرسل إلى الوزارة، أو من خلال حقها حسب (المادة ٦) بمراقبة أوضاع الجمعيات. وأشير إلى وجود فرق كبير بين أصول الرقابة ودور وزارة الداخلية .. وفي حالة تعنت الحكومة لموقفها من القرار، فإنه سينعكس سوءاً على المجتمع الفلسطيني وعلى حالة الحقوق والحريات ويؤثر في عمليات التنمية، ومواجهة الاحتلال وجرائمه، والدعاوى التي ترفع على الاحتلال في الخارج، وسيادة مبدأ القانون والقضاء. بتقديري يجب أن لا تكون هناك مصلحة لأحد في إضعاف هذه الجمعيات وخلق علاقات تصعيدية مبنية على الوصاية.

وطالب عابدين بإلغاء القرار، وقال: من المهم أن يتم التراجع عن هذه التشريعات من قبل الرئيس تأكيداً على احترام القانون الأساسي، وأن تعالج رواسب الانقسام وهذا ما أسميه «بالعدالة الانتقالية». الجمعيات الخيرية هي جمعيات فاعلة وبناءة ولعبت دوراً كبيراً في الدفاع عن مبدأ سيادة القانون والفصل بين السلطات والدفاع عن الحقوق والحريات والاشتراك في عمليات التنمية والتصدي أيضاً لإجراءات الاحتلال على الرغم من الضغوطات التي تواجهها الجمعيات. وسنقوم بالضغط ورفع مذكرات لإعادة تصويب الأمور بين المؤسسات والحكومة.

الجمعيات تفكر بالتوجه إلى القضاء

من ناحية أخرى، اعتبرت منى منصور، عضو المجلس التشريعي عن كتلة التغيير والإصلاح، أن القرار بقانون «تجاوز خطير للقانون الأساسي، ولا يحق لرئيس السلطة مخالفة شروط (المادة ٤٣) من القانون الأساسي. وفي ضوء تعطل المجلس التشريعي وانتهاء شرعية الرئيس عباس، فإن إصدار هذه القوانين فاقد للشرعية وغير قانوني».

وأكدت منصور على أن «القرار بقانون وتعديل (المادة ٣٩) من قانون الجمعيات يهدف إلى تحويل أموالها المنقولة وغير المنقولة إلى خزينة السلطة، وتجريد حركة «حماس» من مقومات وجودها وعملها الاجتماعي والخدمي». وقالت: في العام ٢٠٠٧، أصدر وزير الداخلية قراراً بإغلاق ٢٩ جمعية ومتابعة الجمعيات الأخرى التي لم يشملها القرار، وتم اعتقال عدد كبير من أعضائها ومؤسسيها للضغط عليهم وإجبارهم على عدم فتح الجمعيات، ما أدى إلى إغلاقها بشكل كامل.

ونوهت إلى أن «القرار لا يستند إلى حالة الضرورة القصوى، كما أن الجمعيات مرخصة ومعتمدة من قبل وزارة الداخلية، وإذا كان هناك خلل ما يعالج من خلال الأنظمة والقوانين المعمول بها». وأضافت: إذا اعتمدت السلطة القرار بقانون، فإن من حق الجمعيات التوجه إلى محكمة العدل العليا لوقف تنفيذ العمل به، وإذا لم تتحقق العدالة يجب أن يتم تشكيل هيئة حقوقية قانونية من كبار المحامين في الوطن والخارج وتفعيل هذه القضية على مستوى المؤسسات الحقوقية الدولية.

بدوره، أوضح د. علام جرار، عضو اللجنة التنسيقية لشبكة المنظمات الأهلية، أن «التعديل بمرسوم رئاسي يأتي في إطار مقتضيات الوزارة، حيث لا يوجد حالة ضرورة قصوى، وحتى إن وجدت يجب أن تكون في إطار عمل المجلس التشريعي»، موضحاً أن «السياق الذي يفهم فيه إجراء التعديل جاء في وقت تتعرض فيه المؤسسات لاشتراطات سياسية مثل التمويل من قبل بعض الجهات».

وحول موقف وزارة الداخلية بشأن وجوب إعادة النظر في القانون بعد ١٢ عاماً من إصداره، أكد جرار أن ذلك يقتضي مراجعة شاملة ليس للقانون فحسب، ولكن للعملية التنظيمية وأداء الجهات التنفيذية أيضاً، مضيفاً: من المناسب التنويه إلى أن المراجعة القانونية في الأساس هي من صلاحيات المجلس التشريعي. وطالب بعدم إجراء أي تعديل على القانون الحالي وإرجاء مراجعة القانون لحين انعقاد المجلس التشريعي ومراجعة أكثر من بند، مشيراً إلى أن عدداً من المؤسسات الأهلية أعلنت رفضها للقرار ونيتها التوجه لجهات قضائية.

«إعادة النظر» و«ثغرات» القانون دوافع حكومية لإصدار القرار

وحول دوافع صدور هذا القرار، قالت فدوى الشاعر، مدير عام المنظمات غير الحكومية والشؤون العامة في وزارة الداخلية: صدر القانون الأساسي للجمعيات وشرّع في العام ٢٠٠٠، ونحن الآن في حاجة إلى إعادة النظر في هذا القانون بعد تجربة ١٢ سنة، ونظراً لاحتواء لائحته التنفيذية على ثغرات، يجب أن يعدل. والرئيس كان واعياً تماماً بأن هناك مؤسسات بنيت من أموال الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير، وبالتالي أموال الجمعيات ليست ملكها الخاص، إنما ملك للدولة، أو أملاك حكومات وجيّرت لبعض الجمعيات، لذلك أقدم على تعديل قانون الجمعيات تحقيقاً للمصلحة العامة. وجاء التغيير جزئياً في المادة وليس كلياً.

وأضافت الشاعر: قرار الرئيس أوضح بأن تحال الأموال إلى خزينة الدولة أو إلى جمعية مشابهة، ولكنه لم يضع المؤسسات كافة في السلة نفسها. ويقدر عدد الجمعيات المسجلة في دائرة المنظمات غير الحكومية بنحو ٣٠٠٠ جمعية، الثلث منها لا يعمل، لذلك يتوجب علينا تصويبها أو حلها.

وقالت: لا أعلم على ماذا تعترض الجمعيات والمؤسسات الأهلية؟

وأوضحت أن «القرار بقانون لا يضر بجهة أو بحزب معين دون آخر، الجميع يقف سواسية أمام القضاء. ولا أنفي وجود جمعيات لجهة معينة تعتبرها ملكها الخاص وتمارس فيها كوارث. كما أن العديد من الجمعيات الحالية مصدر استرزاق، وفساد، تخدم أفراداً، ويتفشى فيها سوء الائتمان واستغلال المناصب. وبالتالي هي ليست جمعيات غير حكومية، بل مرتع للسرقات وتسهل طرق إدخال أموال خارجية لهدم البلاد، لذا لا جدوى من وجودها. ونحن كجزء مصمم على مكافحة الفساد، يجب علينا إغلاقها. ومن يريد الفصل الحاسم يذهب إلى القضاء.

وفيما يتعلق بعدم وجود مبرر لإصدار القرار بالاستناد إلى حالة «الضرورة القصوى»، قالت الشاعر: القرار جاء نتيجة «ضرورة قصوى»، ولا داعي أن أوضحها، توجد نيابة عامة ومحكمة عدل عليا هي فقط من تكشف عن «الضرورة القصوى».

وفي تعقيبها على قضية تجاهل الوزارة للنظام الأساسي للجمعيات، أكدت الشاعر أن «الجمعية لها حق التصرف بأموالها»، مضيفة «موضوع التصرف في الأموال مطاطي ويحتاج وقتا لشرحه».

وعما إذا كان إصدار القرار بقانون منصفاً، أجابت: نعم، القرار منصف، وأدافع عنه دفاعاً مستميتاً. هناك مؤسسات يجب ثم يجب إحالة أموالها وأراضيها وممتلكاتها إلى خزينة الدولة لحمايتها.

وشددت الشاعر على أنه «يحب إعادة ترتيب أوضاع الجمعيات من الصفر، من حيث هيئاتها الإدارية والعامة وأدائها وأنظمتها الأساسية، وذلك ضمن صلاحيات وزارة الاختصاص التابعة لها.

آليات مؤقتة لتخفيف الأزمة

معبر رفح: تسهيلات مصرية مع وقف التنفيذ .. ومعاناة المسافرين تتفاقم!

محمد الجمل

آمالهم خابت على بواباته، وفرحتهم بفتحه سرعان ما تحولت إلى خيبة أمل، وطوابير انتظار السفر امتدت لأسابيع، وربما لأشهر، وما على الراغبين في اجتيازه سوى مزيد من الانتظار القسري.

معبر رفح، أو «معبر الانتظار»، كما يحلو للغزيين تسميته، تحول على الرغم من التسهيلات المصرية التي أعلن عنها، إلى مكان للمعاناة، فعدد المواطنين المسجلين والراغبين في السفر من خلاله، تجاوز ٢٠ ألف مواطن، بينهم مرضى وحملة إقامات وطلبة وغيرهم، بينما تصاعدت الاحتجاجات والمناشدات الفلسطينية، مطالبة الجانب المصري بتسهيل وتسريع حركة سفر المواطنين من خلاله.

وبدا الخلاف واضحاً ما بين الحكومة المقالة والسلطات المصرية بشأن المعبر، حيث لجأت الحكومة المقالة لتعطيل العمل في المعبر، أياماً عدة، في محاولة للضغط على الجانب المصري، لتطبيق التسهيلات المذكورة، والسماح لأعداد أكبر من المواطنين بمغادرة القطاع يومياً من خلاله.

غير أن السلطات المصرية أكدت أنها ملتزمة بما أعلن من تسهيلات، مشيرة إلى وجود مشاكل فنية وإدارية، أبرزها نقص الكادر البشري، تعيق عمل المعبر بقدرة وطاقة أكبر.

وطيلة الفترة الماضية، بذلت جهود كبيرة لحل الأزمة، أبرزها توجه وفد فلسطيني يضم مسؤولين من وزارتي الداخلية والخارجية في الحكومة المقالة، للعاصمة المصرية القاهرة، لمناقشة الأزمة المتصاعدة على المعبر، وبحث سبل وآليات حلها، غير أن الوفد عاد بجملة من الوعود، قيل إنها ستطبق لاحقاً.

آلية اضطرارية

من جانبه، أكد حاتم عويضة، مدير هيئة المعابر والحدود في الحكومة المقالة، أن إدارة المعبر اضطرت مؤخراً لتشغيل معبر رفح وفق آلية جديدة طارئة، في محاولة لمواجهة الأزمة المتفاقمة، ولتنظيم عملية سفر المواطنين.

وبين عويضة في حديث لـ«آفاق برلمانية»، أنه، وفق الآلية الجديدة، تم منح الأولوية في السفر للمرضى، والطلبة، وحملة الاقامات، كما تم اتخاذ سلسة من الإجراءات الجديدة، من شأنها تخفيف الأزمة قدر الإمكان.

وأوضح أنه ضمن الآلية المذكورة، تم اتّباع نظام جديد لتسجيل المسافرين، وفتح أكثر من مكتب للتسجيل في قطاع غزة، موضحاً أن الراغبين في السفر يجب أن يقوموا بالتسجيل عبر موقع وزارة الداخلية على شبكة الإنترنت، قبل أن يقوموا بتأكيد التسجيل في المكاتب المعتمدة، مع اصطحاب الأوراق الثبوتية اللازمة.

وأكد عويضة أن إدارة المعبر تواجه تحديات كبيرة، وبخاصة أن أعداد المسجلين الراغبين في السفر تجاوز ٢٠ ألف مواطن، في حين أن أعداد من تسمح لهم مصر بالمغادرة يومياً لا تتجاوز ٣٥٠ مواطناً.

وتحدث عن إشكاليات أخرى، أبرزها تزايد أعداد المرجعين، موضحاً أن هناك اتصالات مستمرة مع الجانب المصري لمعالجة هذه القضية وغيرها من القضايا.

وبين أن السلطات المصرية وعدت بمعالجة ملف المرجعين والممنوعين أمنياً، وتتم حالياً المعالجة بطريقة جديدة، بحيث أن أي مدرج يرفع اسمه للقاهرة للمعالجة، وبعض الحالات التي تُرجع يتم إدراج أسمائها في المعبر لتجهيز كشوف لإرسالها للجانب المصري.

وشدد عويضة على أن الجانب المصري أكد على التزامه بالتسهيلات التي أقرها مؤخراً، موضحاً أن الإشكالية في تطبيقها تتعلق بموضوع الأعداد وقلة التجهيزات، ونقص الكادر البشري، في الجانب المصري من المعبر، مشدداً في الوقت ذاته على أن هناك سعياً من الجانب الفلسطيني وتفهماً من الجانب المصري بضرورة استيعاب الأعداد الكافية من خلال المعبر.

وطالب بأن لا يتم ربط موضوع المعبر بالمصالحة، داعياً إلى الفصل بين الملف السياسي وملف المعبر، وعدم المتاجرة بمعاناة سكان القطاع على حد تعبيره.

وفيما يتعلق بنظام الترحيل الذي كان متبعاً سابقاً، أكد عويضة أن الترحيل من معبر رفح البري إلى مطار القاهرة تم إلغاؤه بالكامل، والحالات التي تسافر تمنح ٧٢ ساعة مرور.

وأضاف: هناك ترحيل من مطار القاهرة لغزة بسبب عدم وجود قوة شرطية لإدخال المسافرين لمصر، وهناك الكثير من الحالات تدخل القاهرة.

لجنة لإدارة المعبر

بدوره، أعلن أمين عام مجلس الوزراء في الحكومة المقالة، د. محمد عسقول، أن الحكومة شكلت لجنة وزارية عليا لمتابعة أوضاع معبر رفح.

وأكد عسقول أن هدف تشكيل اللجنة، تقديم أفضل الخدمات للمواطنين والمسافرين، وحل بعض الإشكاليات القائمة، مبيناً أن اللجنة تتكون من الأمانة العامة لمجلس الوزراء، ووزارات الخارجية والمواصلات والداخلية، والمستشار السياسي لرئيس الوزراء المقال والهيئة العامة للمعابر.

معاناة وانتظار

وقال المواطن خليل شقفة (٦٠ عاماً)، إنه ينوي التوجه وزوجته إلى الأردن، لزيارة أقربائه وأقرباء زوجته، الذين لم يروهم منذ أكثر من عشر سنوات.

وأوضح شقفة أن التسهيلات المصرية الأخيرة والسماح للمواطنين ممن تزيد أعمارهم على ٤٠ عاماً، وتقل عن ١٨ عاماً، إضافة للنساء، بدخول مصر دون تأشيرة، شجعته على اتخاذ قرار مغادرة القطاع إلى مصر ومنها إلى الأردن.

وبين أنه سارع للتسجيل على المعبر للسفر، واتبع كافة التوجيهات الصادرة عن الجهات الرسمية، ومن ثم أكد التسجيل، ولا يزال ينتظر دوره للسفر.

وأوضح أنه حصل على موعد للسفر، لكن صعوبة الوضع على المعبر، ربما تؤجل سفره إلى أواسط آب الجاري.

وقال شقفة إنه يخشى انتهاء العطلة الصيفية دون أن يتمكن من مغادرة القطاع، ما قد يدفعه لتأجيل سفره عاماً آخر، كما فعل سابقاً.

أما المواطن جمال ربيع، وكان يقف قرب المعبر للاستفسار عن الآلية الجديدة للسفر، والتغييرات التي حدثت على جداول المسافرين، فأكد أن أكثر من شهر مضى على تسجيل اسمه في قوائم الراغبين في السفر، ولم يأتِ دوره لمغادرة القطاع بعد.

وبين ربيع أنه يعاني آلاماً ومشاكل في ظهره، وبحاجة إلى جراحة دقيقة لإزالة غضروف، يخشى إجراؤها في غزة، وقد نصحه الأطباء بإجرائها في مصر على أيدي أطباء متخصصين نظراً لخطورتها.

ونوه إلى أن كل يوم يقضيه دون إجراء العملية يزيد من متاعبه، وقد بذل جهوداً كبيرة من أجل إتمام سفره، لكن يبدو أنه سيضطر للانتظار فترة أطول، حسب اعتقاده.

ولفت إلى أنه لا يملك سوى الانتظار والصبر، متمنياً أن لا تطول محنته، ويتمكن من مغادرة القطاع في أسرع وقت ممكن.

وناشد ربيع السلطات المصرية تطبيق مزيد من التسهيلات على المعبر، والسماح لأعداد أكبر من المسافرين بمغادرة القطاع يومياً، داعياً في الوقت ذاته وزارة الداخلية في الحكومة المقالة إلى تسهيل إجراءات تسجيل المواطنين ومغادرتهم.

أما المواطن إبراهيم طه، فقد أقسم أنه سيغادر القطاع عبر الأنفاق، في حال لم يتمكن من مغادرة غزة خلال أسبوع على الأكثر.

وبين طه أن نجله يدرس في إحدى الجامعات المصرية، وقد أصيب مؤخراً بمتاعب وآلام في الجهاز الهضمي، ويعالج في أحد المشافي المصرية.

وأوضح أنه وباقي الأسرة قلقون على نجلهم، الذي يرفض العودة للقطاع خشية أن يعلق فيه، ولا يتمكن من العودة لإكمال دراسته.

وأكد أنه لم يترك مكتباً إلا وسجل فيه للسفر، ولا يزال ينتظر، موضحاً أنه في حال تعذر عليه أمر السفر، سيضطر للذهاب إلى مصر عبر أحد الأنفاق، على الرغم مما ينطوي عليه ذلك من مخاطر جسيمة، وذلك لرؤية ابنه والبقاء إلى جانبه حتى يتعافى.

ومنعت الأزمة المذكورة آلاف المغتربين الفلسطينيين من الوصول للقطاع لزيارة أقربائهم، خشية أن يعلقوا فيه، ولا يتمكنوا من المغادرة مجدداً.

ويقول الشاب إبراهيم عثمان، إن عمه يقيم في إحدى دول الخليج، وينوي المجيء للقطاع لزيارة أشقائه وأبناء أشقائه، لكنه قرر إلغاء الزيارة هذا العام نظراً لما سمعه حول الازدحام على المعبر، وصعوبة المغادرة.

ونوه عثمان إلى أن أهله أجلوا حفل زفاف اثنين من أبناء عمومته، بانتظار عمه، لكن الأخير لم يستطع المجيء، ما انعكس سلباً على العائلة، التي شعرت بالإحباط وخيبة الأمل.

وتمنى تحسن العمل في المعبر، ليتمكن عمه ومن شاء من المغتربين من زيارة أقربائهم وأحبائهم وقتما شاءوا.

الأنفاق هي الحل!

وكان بعض العاملين في الأنفاق أكدوا أن مواطنين فلسطينيين يحملون جنسيات مزدوجة، يزورون القطاع بشكل غير رسمي، موضحين أن هؤلاء يصلون مصر ولا يسجلون خروجاً منها، ويأتون للقطاع من خلال الأنفاق، لزيارة أهلهم وذويهم، قبل أن يغادروا مجدداً، إلى مصر، بالطريقة نفسها، ومنها إلى البلدان التي يقيمون فيها.

وأكد أحد الشبان، ورفض الإفصاح عن اسمه، أن بعضاً من هؤلاء المواطنين دخلوا القطاع وغادروه بهذه الطريقة، خوفاً من أن يعلقوا داخل غزة، ولا يستطيعوا مغادرتها في حال دخلوها بطريقة رسمية، بسبب أزمة المعبر.

أما الشاب «محمود»، فأكد أن اثنين من أشقائه ويحملان جنسيات أجنبية، اضطرا للمجيء للقطاع في زيارة خاطفة، للمشاركة في تشييع والدتهما التي توفيت مؤخراً، وتقبل واجب العزاء فيها.

وأوضح أن شقيقيه اللذين وصلا للقطاع من خلال الأنفاق، مكثا فيه ثلاثة أيام، ثم غادرا، وعادا عبر مطار القاهرة، إلى محل إقامتهما، مؤكداً أنهما لو وصلا القطاع من خلال المعبر، لاضطرا للتسجيل والانتظار أسابيع، وربما أشهر، وهذا قد يضر بهما وبمصالحهما في البلد الذي يقيمان فيه.

أزمة مقلقة

من جانبه، أكد الحقوقي خليل شاهين، من المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بغزة، أن المعبر يشهد أزمة كبيرة، يدفع ثمنها المواطنون، الذين يضرون للانتظار طويلاً، كي يتمكنوا من مغادرة القطاع.

وأكد شاهين أن مراكز حقوق الإنسان والمعنيين، ينظرون بقلق بالغ لما آل إليه الوضع على المعبر، ويؤكدون على ضرورة أن تعمل الأطراف كافة من أجل تجاوز أية أزمات تعرقل أو تعيق عملية السفر، أو تتسبب في حدوث معاناة للمواطنين.

وتحدث عن جذور الأزمة باقتضاب، وأكد أن المعبر عمل بصورة جيدة في الأيام الأولى من فتحه، بعد إعلان السلطات المصرية التسهيلات نهاية أيار الماضي، موضحاً أن العمل سار في البداية بشكل جيد، وكانت أعداد المغادرين مرتفعة نسبياً.

وبين شاهين في حديث لـ«آفاق برلمانية»، أن الأمور اتجهت للسوء بعد ذلك، وبخاصة بعد تفجر مشكلة الممنوعين أمنياً، ممن تقوم السلطات المصرية بإرجاعهم، حيث أغلق المعبر من قبل الجانب الفلسطيني ليومين أو أكثر.

ونوه إلى أنه منذ ذلك الوقت اتسمت الحركة في المعبر بالبطء الشديد، وتراجعت أعداد المسافرين ممن يجتازونه يومياً، وبخاصة في مسلك المغادرة، وبدا واضحاً أن السلطات المصرية لم تعد تعمل كما كان الحال في الأيام الأولى من فتحه.

وشدد على أن الأزمة تفاقمت مع الارتفاع الكبير في أعداد الراغبين في السفر، وقلة الأعداد التي يسمح لها بالمغادرة يومياً.

وبين أن الحكومة المقالة في قطاع غزة أبدت تخبطاً واضحاً في تعاملها مع الأزمة القائمة، فكثيراً ما حدثت تعديلات على مواعيد السفر، وتم إلغاء وتعديل قوائم مسافرين، أو نقل الموضوع بين أكثر من وزارة في غزة.

ودعا شاهين الحكومة المصرية إلى العمل على زيادة حجم التسهيلات الممنوحة للفلسطينيين، وزيادة عدد المسافرين ممن يسمح لهم بالمغادرة من خلال المعبر، مؤكداً أن «حل الأزمة بحاجة إلى مبادرة مصرية جريئة، كأن تقرر السلطات المصرية تسهيل سفر ألف مواطن يومياً، ولمدة عشر أيام»، موضحاً أن «هذا وفي حال حدث، من شأنه حل الأزمة بصورة كبيرة».

وانتقد بشدة افتقار مرافق المعبر لوسائل الراحة، التي من شأنها أن تخفف عن المسافرين الذين ينتظرون ساعات طويلة في الخارج، داعياً لبذل جهود أكبر من أجل التخفيف من معاناة المسافرين قبل السفر وخلاله.

تظاهرات ومناشدات

وشهدت ساحات المعبر العديد من التظاهرات والاعتصامات خلال الفترة الماضية، لمناشدة المجلس العسكري والحكومة المصرية، تقديم تسهيلات حقيقة تخفف معاناة سكان قطاع غزة المحاصر.

ولم يجد عشرات الأطفال وسيلة لمناشدة مصر وجيشها، سوى تقديم ورود للجنود المصريين المنتشرين في محيط المعبر.

فقد أرسل هؤلاء الأطفال الذين تجمعوا أكثر من مرة أمام المعبر خلال الشهر الماضي، بالإضافة للورود، رسالة للمشير حسين طنطاوي، رئيس المجلس العسكري في مصر، ناشدوه من خلالها التدخل لحل الأزمة، والعمل على زيادة أعداد المغادرين يومياً.

أما «الحراك الشعبي»، فقد دعا أنصاره وعشرات الشبان لوقفة احتجاج على المعبر، استنكر خلالها المعتصمون بطء الإجراءات المصرية على المعبر، وطالبوا بتطبيق التسهيلات التي كانت أقرتها الحكومة المصرية في وقت سابق.

وقال أحمد حسان، أحد المعتصمين، إن قرار الحكومة المصرية فتح المعبر وإدخال تسهيلات كبيرة، كان بمثابة فرحة عمت كل بيت فلسطيني، لكن سرعان ما تبخرت هذه الفرحة، بعد الأزمة التي حدثت على المعبر، وتفاقمت معها معاناة المسافرين.

ودعا حسان الحكومة والمجلس العسكري في مصر، إلى اتخاذ خطوات جريئة، وعدم الاستجابة لأي ضغوط قد تمارسها أية أطراف، مؤكداً أن «الفلسطينيين ينظرون لمصر الثورة بعين الأمل ويأملون أن تكون مصر بوابة فك الحصار عن الفلسطينيين».

يذكر أن الناطق باسم حركة «حماس» سامي أبو زهري، كان قد أكد وجود وعود من قبل الجانب المصري بتحسين آلية السفر عبر معبر رفح، خلال الشهرين المقبلين.

ناجح، راسب .. امتحان الثانوية يبلغ المدى

«التوجيهي» .. اختبار الصعوبة قبل المعرفة

علي دراغمة

بدت عمارة الإسكان في مدينة نابلس هادئة إلا من تنهدات «أم أحمد»، والدة طالب الثانوية العامة يزن، الذي كان توجه تواً إلى المدرسة لتقديم أول امتحانات الثانوية العامة «التوجيهي».

«أم أحمد» جلست على سلم العمارة، ووضعت يدها على رأسها وبدت مرتبكة وخائفة على مستقبل ابنها لدرجة أنها أجهشت بالبكاء قبل أن يقدم ابنها أول امتحاناته، ما دفع الجيران لمواساتها والتخفيف عنها وطمأنتها.

الأخصائية النفسية سعاد بدران، قالت: من أصعب الأشياء التي يواجهها طالب «التوجيهي» هو التوتر المصاحب للامتحانات، لأنه يجعله في ضيق، بالإضافة لوضع الطالب تحت الضغط من قبل العائلة، لأن «التوجيهي» هو المكان الذي يقال فيه للطالب أنت ناجح أو أنت فاشل في الحياة، وطالبت الأسر بتفهم احتياجات الأبناء، وتفهم قدراتهم.

وفي سياق الجدل الذي صاحب تقديم الامتحانات، وامتد إلى ما بعد إعلان نتائج «التوجيهي»، طالبت مديرة الإرشاد والتربية الخاصة في وزارة التربية والتعليم العالي، ريما الكيلاني، الجامعات الفلسطينية بالنظر إلى مجموع تحصيل الطلبة في جميع سنواتهم الدراسية، والنظر إلى آخر ثلاث سنوات دراسية للطالب على أقل تقدير، وليس فقط إلى معدل الثانوية العامة.

وقالت الكيلاني لـ«آفاق برلمانية»: طالما ننظر فقط إلى نتائج «التوجيهي» بعد حصيلة ١٢ عاماً من الدراسة، سيبقى الطالب يعيش في توتر دائم، وربما ستحدد أي مشكلة تحصل في محيط الطالب ليلة الامتحان مستقبله، وبالتالي سيبقى امتحان الثانوية يحكم على مستقبل الطالب ويجعله متوتراً هو وعائلته.

وتابعت: فكرة التعليم الموازي في الجامعات هدمت كل ما سبق للطالب من تفوق، لأنه بمجرد امتلاكك المال، بإمكانك أن تدرس ما تريد بغض النظر عن مدى التفوق، حيث يصبح المال هو اللاعب الرئيسي وليس التفوق في «التوجيهي».

وكانت مسيرة القلق والتوتر في أوساط الطلبة وذويهم قد وصلت ذروتها صبيحة يوم إعلان نتائج «التوجيهي» في ٢٤ تموز الماضي، حيث بلغ عدد المتقدمين في الفروع كافة ٨٧٣٩٦ مشتركاً، فيما بلغ عدد الناجحين منهم ٥٠٦٠٨ بنسبة بلغت ٥٧,٩٪.

وأقر جهاد زكارنة، الوكيل المساعد للشؤون التعليمية، المشرف على امتحان «التوجيهي» في وزارة التربية والتعليم العالي، خلال المؤتمر الصحافي الذي خصص لإعلان النتائج، بأن «هناك أصواتاً كثيرة رفعت، بعضها يطالب بتغيير امتحان الثانوية العامة، وبعضها ذهب بعيداً يطالب بإلغاء الامتحان أو يحتج على بعض الأسئلة»، منوهاً إلى أن «الوزارة استمعت بصدر رحب إلى كل هذا النقد من منطلق إيمانها أولا بأن التعليم هو من مسؤولية الجميع»، و«ستبدأ قريباً ببناء خطة التغيير، وتحديد معالمها بما يضمن مصلحة أبنائنا وراحتهم النفسية، وبما يكفل تطوير التعليم ليكون رافعة حقيقة للنهضة والرقي».

الطلبة .. بكاء وتوتر بانتظار النتائج

وكان أول تذمر لطلبة «التوجيهي» بدأ من ورقتي الرياضيات، حيث أعربوا عن صدمتهم لصعوبة الامتحان في ورقتيه الأولى والثانية، لدرجة أن العديد من الطالبات أجهشن بالبكاء لصعوبة الأسئلة التي جاءت في غالبيتها من خارج المنهاج، حسب العديد من الطلبة.

طالبات مدرسة كمال جنبلاط في مدينة نابلس اشتكين من أن الأسئلة كانت طويلة، وتحتاج وقتاً أطول مما هو مسموح به، حيث أصبح الوقت من ذهب نتيجة عدم كفايته لإنهاء الامتحان.

وحتى يوم صدور النتائج، شكك بعض الطلبة ممن تميزوا طيلة سنواتهم الدراسية في فرص اجتيازهم علامة النجاح، مؤكدين أنهم لم يواجهوا مثل هذه الأسئلة الصعبة من قبل.

وقال طالب الفرع العلمي في مدرسة مسقط بقلقيلية طارق جاسر، تعقيباً على امتحان الفيزياء: كثير صعب، أسئلة غير متوقعة، حتى معلمي الفيزياء أجمعوا على صعوبة امتحان الفيزياء وأنه معد للمستويات بالغة الذكاء فقط.

وفي نابلس، قالت طالبة الفرع الأدبي في مدرسة كمال جنبلاط شهد صبيح، «لا يوجد ما يبرر حالة التوهان التي أدخلنا فيها واضعو الأسئلة، طوال سنوات عمري الدراسية وأنا الأولى على مدرستي وأحظى بالتكريم من قبل إدارة المدرسة ومديرية التربية، إلا أنني لست واثقة من شيء بعد الصعوبات التي واجهتها في الامتحانات لهذا العام».

ولم يختلف رأي الطالبة نور ابنة مدرسة بنات رام الله الثانوية مع زملائها في نابلس وقلقيلية، فهي اشتكت أيضاً من قصر المدة الزمنية المخصصة في بعض الامتحانات، وهي ترى أن واضعي الأسئلة لم يلتفتوا كثيراً لظروف كل الطلبة، ووضعوا أسئلة بالغة الصعوبة يراد منها إدخال الطالب في متاهات.

الخبراء .. مطالبة بخطة لإصلاح التعليم

بدوره، وصف ديب حداد، الذي يشغل منصب مدير عام في وزارة التربية والتعليم العالي، امتحان «التوجيهي» بـ«البعبع» الذي لا يفيد بشيء، وطالب بإجراء دراسة إصلاحية والبحث عن آلية أخرى غير هذا الامتحان، وقال: يجب أن تكون لدينا دراسة لإصلاحه، طلابنا تحولوا إلى مخزن معلومات، ونحن بحاجة إلى فاهمين وليس مجرد حفظة للمعلومات، المسؤولية تقع على عاتق جميع أركان وزارة التربية والتعليم العالي.

وطالب حداد «بإعطاء دور للجامعات للخلاص من هذا الامتحان»، لكنه شكك في حصول تغيير جوهري في العام القادم، وقال: ستسير الأمور على ما هي عليه الآن، على الرغم من أن العديد من الدول المجاورة بدأت بالتغيير، داعياً إلى وضع خطة وطنية شاملة لإصلاح التعليم.

د. صلاح ياسين، مدير المناهج في الفترة الزمنية بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٦ في وزارة التربية والتعليم العالي، قال: نظام «التوجيهي» قاسٍ جداً، وفترة الامتحانات طويلة وترهق الطالب وأسرته.

واقترح ياسين أن يجرى الامتحان في أسبوع واحد فقط، على أن يتقدم الطالب بمادة واحدة كل يوم، وقال: ليس من الضروري أن يقدم الطالب امتحاناً بكل المواد من أجل تقييمه، ويكفي إجراء فحص في المواد الأساسية التي تشكل ٦ مواد فقط، وهي كافية لمعرفة قدراته، ويوجد الكثير من الدول المتقدمة في العالم تستخدم هذا النوع من الفحص.

وناشد وزارة التربية والتعليم العالي التقليل من الفترة الزمنية للامتحانات، وإعادة النظر بالشكل الحالي لـ«التوجيهي»، ونوعية الأسئلة، وأن يؤخذ بعين الاعتبار آخر ثلاثة صفوف مدرسية للطالب، وأن يكون هناك دور للمعلم في تقييم الطالب.

ووصف المربي علي خليل حمد، مدير المناهج الأسبق في وزارة التربية، «التوجيهي» بـ«الكابوس»، وطالب الجامعات الفلسطينية باتخاذ القرار لتغييره، كما طالب الدول العربية مجتمعة باتخاذ قرار جماعي برفع مستوى التعليم لديها، وقال: من ناحية موضوعية، «التوجيهي» غير ضروري، وقد حصل في الانتفاضة الأولى امتحان قبول في الجامعات، مثل بيرزيت، واليوم الكثير من الجامعات في العالم تجري امتحان قبول يغني عن «التوجيهي».

الوزارة .. معالم التغيير بدأت

وكشف وكيل وزارة التربية والتعليم العالي د. محمد أبو زيد، عن بدء معالم التغيير في امتحان الثانوية العامة «التوجيهي»، موضحاً أن الوزارة بصدد دراسة معالم جديدة للامتحان متمثلة بعدة نقاط أهمها «أن يقدم الطالب الامتحانات أكثر من مرة خلال العام»، لتخفيف قلق الطالب من الامتحان.

وأشار أبو زيد إلى أن وزارة التربية والتعليم تعمل على إدخال تعديلات على امتحان الثانوية العامة من حيث الشكل والنوعية، مؤكداً أن ذلك كله قيد البحث والدراسة ولم يتم البت فيه بشكل نهائي.

وأكد أن «الغالبية العظمى من أسئلة الامتحانات كانت من المنهاج المقرر، إضافة إلى بعض الأسئلة ذات الطابع الاستدلالي، في محاولة من الوزارة للارتقاء بالأسئلة من مرحلة الاستذكار إلى الاستدلال، لرفع مستوى الطلبة، وتحضيرهم للمجتمع وللالتحاق بالتعليم الجامعي».

ونوه إلى أن وزارة التربية والتعليم العالي «تهدف إلى ضمان شمولية الأسئلة من خلال وضع أسئلة من المنهاج المقرر وأسئلة استدلالية للطلبة المميزين».

في المقابل، دعا د. جمال حسين، مدير عام التعليم الجامعي في وزارة التربية والتعليم العالي، إلى القيام بثورة علمية لتصحيح نظام وجودة التعليم ومعايير القبول في الجامعات الفلسطينية. وقال: أنا مع ثورة تصحيحية لنظام التعليم العالي ومعايير القبول في الجامعات الفلسطينية.

واقترح حسين تنظيم ورشة عمل وطنية من أجل توحيد الأنظمة والقوانين في الجامعات الفلسطينية بهدف تغيير معايير القبول الحالية، وقال: أنا مع الطالب في ألا يكون معدل الثانوية العامة هو المقياس الوحيد للقبول في الجامعات. وأضاف: توجد تجربة ناضجة في جامعة بيت لحم التي تعتمد عدة معايير في قبولها الطلبة الجدد، منها معدل «التوجيهي»، وآخر ٣ سنوات مدرسية، بالإضافة إلى امتحان القبول، منوهاً إلى أنه «إذا اتخذ قرار في مجلس التعليم العالي بانتهاج أسلوب جامعة بيت لحم، سيكون سهل التطبيق».

وحمل حسين رؤساء الجامعات مسؤولية وضع سياسات التعليم العالي، كونهم يجتمعون كل شهر ونصف مرة واحدة منذ إنشاء مجلس التعليم العالي، ولم يطرأ أي تغيير في سياسة التعليم العالي، وقال: من مهام مجلس التعليم العالي الذي تم تشكيله منذ العام ٢٠٠٢، أن يضع سياسات التعليم العالي، ولكن هذا غير حاصل على أرض الواقع بالشكل المطلوب.

وكان رئيس الوزراء د. سلام فياض خصص حديثه الإذاعي يوم ٢٧ تموز الماضي للتعليم و«التوجيهي» ونتائجه، وقال: إن وزارة التربية والتعليم تعكف حالياً على دراسة معمقة بهدف بلورة توصيات وآليات لإجراء تطوير جوهري في نظام امتحانات «التوجيهي»، بما يساهم في التخفيف من حالة التوتر والقلق التي تترافق مع إجرائها، ليس فقط لدى الطلبة والطالبات وذويهم، بل والمجتمع برمته، وبحيث يُساعد هذا النظام، ويُمكن الطلبة من التركيز على توجهاتهم وخياراتهم في الدراسة الجامعية، الأمر الذي يساهم كذلك في تحسين مخرجات التعليم بما يتناسب مع احتياجات السوق.

وأضاف: إن وزارة التربية والتعليم تعمل على تحقيق مشاركة واسعة للتدقيق في هذه التوجهات والأفكار، وبمساهمة عدد من الكفاءات التربوية والمتخصصة في المؤسسات التعليمية الثانوية منها والجامعية، وبما يساعد في بلورة إجماع واسع حول التوصيات والإجراءات اللازم اتخاذها لتطوير نظام الثانوية العامة «التوجيهي»، تمهيداً لإقراره من الجهات المختصة والمصادقة عليه من قبل الحكومة بعد العام الدراسي القادم.

المخدرات في غزة .. تجارب التجار وخبرات المدمنين

مشيرة توفيق

«وسام» .. و«رائف» أثناء المقابلة.

وحدها النماذج من لحم ودم .. قادرة على سرد تجاربها مع الإدمان على المخدرات، وتورط البعض في ترويجها، وربما التعبير عن الأسباب الذاتية والعوامل المجتمعية التي قد تدفع نحو تحول شباب في عمر العطاء والإنتاج إلى مدمنين، يقلع بعضهم قبل أن يعود مجدداً لتعاطي هذا النوع أو ذاك من المخدرات وحبوب الهلوسة.

في السجون في قطاع غزة، الذي تحول بذاته إلى سجن كبير، نماذج لتجار ومتعاطين، يسردون وقائع تجاربهم المريرة مع ظاهرة يرى البعض أنها تنتشر بشكل خطير في المجتمع، وإن كان مسؤولون في الأجهزة الأمنية في قطاع غزة يعتبرون أنها تضخم لتبدو «أكبر من حجمها الطبيعي».

تجارة وإدمان

«رائف» يكنى بأبي عديّ (٤٥ عاماً)، يسكن في مدينة خان يونس جنوب القطاع، يعد من أقدم تجار المخدرات في المنطقة، ويتعاطى الكثير منها حتى اللحظة. بدأ مشواره الطويل في التجارة العام ١٩٨٠، حين استعان به عمه ليساعده في تهريب كميات من الحشيش من سيناء المصرية إلى إسرائيل، لتدفع به الرغبة في التجربة مع الوقت كي يصبح متعاطياً «محترفاً» للحشيش.

يقول رائف: بعد عامين من بدء عملي في هذه التجارة وقعت حرب بيروت، وانتقلت المخدرات من لبنان إلى إسرائيل، الأمر الذي أدى إلى كثرتها هناك، ما دفع الإسرائيليين إلى التفكير بتهريبها لمصر، وبحكم أننا في منطقة حدودية، وقعت علينا مهمة العمل في الاتجاه الآخر، والنقل من إسرائيل لمصر، وحينها تعرفنا على مادة «الكودائيم فوسفات» التي أصبحت تعرف بالهيروين لاحقاً.

وحسب رائف، فإن «الكودائيم فوسفات» لم تكن معروفة لسكان القطاع آنذاك، لكنهم عرفوا أن الشم طريقة تعاطيها، وألفوها بعدما طورها المصريون وأضافوا إليها مادة الأفيون التي كانت تسمى بـ (أبو النوم) وهي التي تجعل المتعاطي يشتاق إلى الجرعة، أي يدمنها.

رائف الذي كان كل همه جمع المال من خلال هذه التجارة المربحة، وقد جرب كل الأساليب التي من شأنها أن تجعله يتابع أرباحه، تنقل بين الإدمان والإقلاع مرات عدة، لكن إغراء المال كان يعيده كل مرة في ظل انعدام أي وسيلة أخرى تجلب الدخل ذاته، وفي ظل دخول أصناف جديدة كمادة اسمها «الكريستال» وتستخرج من شجرة الكوكا ذاتها التي تصنع منها «حبوب السعادة» الآن، وتعمل على تنشيط الدورة الدموية بعكس الأفيون الذي يؤدي إلى هبوطها، وتدفع الرغبة المدمن السابق إلى العودة من جديد، وهذا ما تكرر مع رائف رغم بحثه عن العلاج في كل مرة.

استمر رائف في الاتجار بالمخدرات حتى العام ٢٠٠٦، وقبض عليه بسبب ذلك مرات عدة، قضى على إثرها أشهراً عديدة في السجن، وهو يعبر عن بالغ استيائه من وضع المخدرات في غزة، منذ سيطرة «حماس» على القطاع، ويقول: ارتبطت سيطرة المشايخ على البلاد بافتقارنا للهيروين، وغرقنا في الحشيش والترامال (حبوب مخدرة). ويضيف: من واقع علاقاتي واطلاعي، كنا ٥٠٠ مدمن وصرنا نصف مليون، فقد انتشرت حبوب الترامال بين الفئات العمرية المختلفة، وصارت موضة الجامعات!

وينوه إلى أن العيادة النفسية رخصت له شرب حبوب الترامال لئلا يعود للبحث عن الهيروين، ما يشعره بنفس الأثر تماماً، مشيراً إلى رغبته في الإقلاع عن هذه الأقراص، لكن في ظل كونه عاطلاً عن العمل «يصحى يشوف مين»، ومثله أكثر من خمسين شخصاً يعرفهم تماما.

في السجن

في سجون غزة، حيث الغالبية العظمى من النزلاء هم موقوفون أو متهمون بقضايا مخدرات، التقينا مجدي (٣٣ عاماً) من حي الشجاعية بمدينة غزة، الذي عمل سابقاً كسائق سيارة أجرة «تاكسي» طيلة السنوات الثلاث التي تاجر خلالها بالمخدرات، وذلك من أجل التمويه، وأخفى الأمر عن زوجته التي اكتشفت بعد الحكم عليه بالسجن ثلاثة أعوام (قضى منها أحد عشر شهراً فقط)، حيث يقول: تاجرت في معظم أنواع المخدرات، كالحشيش، والبانجو، والكوك، والهيروين، وحبوب الترامال، وحبوب السعادة ... وغيرها. وتعامل مجدي مع أعداد كبيرة من «المعلّمين» أي كبار التجار، الذين تفاوت نفوذهم، وباع لأكثر من ٧٠٠ من المدمنين من شتى أنحاء قطاع غزة حتى زاد ربحه عن المائة وخمسين ألف دولار في الفترة من العام ٢٠٠٦ وحتى العام ٢٠٠٨.

وينوه إلى أنه يدخن القليل من السجائر الآن، وبخاصة بعدما امتنع عن تدخين الحشيش الذي داوم على تعاطيه منذ العام ١٩٩٠، ورأى فيه المادة الأقل ضرراً حتى من السجائر، مبيناً أن صعوبةً شديدة وعقاباً أشد يكمنان وراء دخول أيٍّ من المواد المخدرة إلى السجن.

ويمتدح مجدي تعاون إدارة السجن مع النزلاء الذين ظل «حُوتُهم» وكبيرهم حتى جاء أخيراً «عاطف» المقبوض عليه في أنفاق رفح حاملاً خمسة كيلوغرامات من الهيروين، علماً أن سعر الكيلو الواحد منه يبلغ ٣٠ ألف دينار أردني، ويتربع على العرش ثم يليه الحشيش، الذي يبلغ سعر الفرش الواحد منه ٨٠٠ دولار أميركي، ثم «البانجو» الذي يصل ثمن الكيلوغرام منه إلى ٤٠٠ دولار.

ويعرف مجدي بمستجدات الأسعار أثناء خروجه في إجازات، ما يعني بالضرورة بقاءه على اتصال بـ«المعلمين»، غير أنه يؤكد أنه لم يبع يوماً للإناث، فيما كان معظم مدخني الهيروين من كبار السن، ووصل تعاطي الحبوب وتدخين الحشيش بين الشباب ذروته، منوها إلى معرفته بوجود أسلحة مخفية غير مرخصة في أيدي التجار الطليقين.

ويقيم مجدي مع حوالي أربعين نزيلاً في غرفته بسجن «أنصار» بمدينة غزة، منهم ١٨ تاجراً، و٢٢ متعاطياً قلما تجد بينهم مدمناً على الهيروين، وإن وجد فإنه «بحاجة إلى أسبوع من المعاناة بدون جرع ثم يتعافى بعده تلقائياً»، كما يقول.

ويحظى السجناء ببرنامج إصلاحي متكامل يقوم على دعمهم نفسياً واجتماعياً وإنسانياً، ويمتد إلى مساعدة أسرهم مادياً، ما رآه المختصون في «وحدة الإرشاد الديني والنفسي» المنظمة فاعلاً في النهوض بحالة مجدي وغيره، وإن أوقفوا أكثر من مرة.

فرصة عمل لائقة

أما حازم (٢٤ عاماً) المتزوج حديثاً، من مدينة رفح جنوب القطاع، فموقوف بتهمة الاتجار بـ «البانجو» وتعاطيه، ويروي حكايته قائلاً: تناولت الترمال للمرة الأولى بعد إصابتي جراء قصف جوي على منطقة الأنفاق برفح، وبسبب الآلام الحادة التي كنت أشعر بها كان لا بد من جرعات كبيرة من هذه المادة المخدرة كنت أصرفها عبر وصفة طبية لمدة تزيد على أربعة أشهر. وفي إحدى جلسات الأصدقاء كان تدخين سيجارة «البانجو» الأولى، علّها تعدل مزاج الشاب المكتئب من بطالته رغم حصوله على شهادة جامعية، إلا أنها ضيعت وعيه حتى نام وأفاق بوجهٍ متورم، إلا أنه لم يمتنع عن التجربة مرة أخرى.

لكن أحمد صديق حازم الذي يدخن «البانجو» منذ ما قبل الانتفاضة الأولى، اعترف في التحقيقات على حازم بغير ذلك، «وورطه» في تهمة الاتجار، ثم خرج بكفالة تعادل ١٥٠٠ دولار تقريباً، ولم يحاكم بعد، ككثيرين متهمين مثله. ويقر حازم بندمه على رفقة السوء التي أدت إلى تدخينه «البانجو»، وعلل امتناعه عن تناول حبوب «الترامال»، وإن رُخصت له طبياً، كدليل على ذلك، إضافة إلى دور أسرته التي تتفهم حالته وتساعده.

يصعب التخلص منه

وتتمحور التأثيرات السلبية لتعاطي «الترامال» في ضعف حاد في الشهية، وتبلد في الإحساس والمشاعر تجاه المحيط، وأرق بداية ثم إقبال غامر على النوم، مع صداع. كما يسهل الإدمان والتعود عليه، ويصعب التخلص منه لما يصاحب ذلك من قشعريرة وعرق كثيف وقلة نوم، وشعور مضاعف بالتعب والإنهاك، أو ألم إذا كان المتعاطي مصاباً أو مريضاً.

وينفي حازم رغبته في الاختلاط بنزلاء السجن، وإلا لكان مجبراً على التعرف على سبعين تاجراً على الأقل، مكتفياً بأن ما يزيد على ٩٠٪ من معارفه الشباب مدمنون على «الترامال»، إما من أجل تحفيز أجسادهم على أعمال إضافية، أو تحسين قدراتهم الذهنية وتحصيلهم الدراسي، خاصة الإناث، أو مضاعفة القدرة الجنسية، أو مجاراة الأصدقاء.

ويلفت النظر إلى إمكانية زراعة «البانجو» في قطاع غزة، وقد رآه بأُم عينه،

يتبع ←

وتشبه أوراقه أوراق الملوخية، بينما يصل سعر أغلى شريط «ترامال» –يصرف بوصفة طبية– وعدد حباته عشر إلى ٣٥ شيكلاً.

اسأل مجرّب

من جانب آخر، يظهر ما هو أكثر اختلافاً وتميزاً وتطرفاً، ويتحدث وسام الجامعيّ المثقف (٣١ عاماً) شارحاً وجهة نظره: من منطلق التجربة والاكتشاف، جربت كل شيء من المواد المخدرة، وصار في ذهني تصور عن كل واحد منها، حتى اختزلت علاقاتي المتشعبة في هذا المجال إلى تواصل جيد مع الحشيش القادر على وضعي داخل إطار حالة من التركيز والهدوء اللذين يوصلاني إلى رؤية مختلفة ومميزة للأشياء!

ويرى وسام أن «الترامال» يعمّق بلادة المتعاطي، وللخمر طعم سيئ ومقزز جداً، كذلك «البانجو» يعطي إحساساً لمتعاطيه بأنه فقد الوعي نتيجة لكمة قوية وجهها أحدهم إلى دماغه، أما الهيروين فيكفي ما يخلفه من دمار لصحة صاحبه، وإدمان يحوله مع مرور الوقت إلى عبد، بينما تبقى «يقظة مدخن الحشيش حاضرة، وإن علا صوته، وكثر ضحكه، حتى أن شكل جلسته مع رفاقه يبقى مقبولاً في أسوأ الحالات، ولا خوف منه على الآخرين بعكس شارب الخمر مثلاً».

وعلى الرغم من اعتقاد وسام بأن «الحشيش أخف ضرراً من السجائر»، فإنه لن يستخدمه في حال توفره كبديل عنها، بل سيستمر في تدخين كليهما لأنه استطاع أن يجيد التعامل مع الأول دون أي أضرار صحية أو نفسية، ولأن له في كل منها غرضاً ومغزى.

وقد دخل وسام إلى هذا العالم في بداية العشرينيات من عمره، ورأى مجتمعات غريبة لم يعتقد يوماً بوجودها، تأخذ في أبسط حالاتها شكل حلقة من عشرة أو خمسة عشر فرداً، يستهلكون كميات مخدرة مرعبة، لكنه اعتاد مرافقة شريك أو اثنين في جلسات بيتية داخلية، ولا يذكر أنه فقد سيطرته على نفسه خلالها على الإطلاق، حتى أنه قد يقود سيارته بشكل طبيعي بعد تدخينه الحشيش، حسب قوله.

ويشتري وسام قطعة الحشيش –غير مستقرة السعر– بخمسة عشر دولاراً أو أكثر، لافتاً إلى أنه توصل في إحدى المراحل إلى الحصول على الحشيش من مصدر رئيس تم توزيعه على الأصدقاء المقربين، ما مكّنه من تغطية تكلفة ما يستهلكه.

توفُر الحشيش

ويرفض وسام الشروع في امتهان بيع وشراء المخدرات لما سيسببه ذلك من أثر بغيض على نفسه، فهو لا يعرف «من سيستخدمه؟ وكيف؟». كما ينفي أن يكون القانون الهولندي مثلاً، الذي يسمح بتدخين الحشيش، صالحاً للتطبيق في المجتمع الفلسطيني «لفارق النضج بين الشعبين».

ويضيف إلى ما تقدم من مبررات، انعدام وجود المشروبات الروحية في قطاع غزة، إلا في حالات نادرة كوجودها مع الزوار الأجانب، كما يوافق على ما قاله رائف حول الانتشار الواسع للحبوب المخدرة مثل «الترامال» و«السعادة»، وبخاصة بين طلبة الجامعات من الذكور والإناث.

وعن إمكانية زراعة «البانجو» في القطاع، فيستصعب وسام ذلك، وبخاصة في ظل توفر الحشيش الذي كانت قطعة منه في جيبه كافية للقبض عليه وإدخاله السجن لمدة شهر، ثم الخروج بكفالة مقدارها ٦٠٠ دولار تسترد بعد حكم المحكمة، الذي «يطول انتظاره نتيجة كثرة القضايا التافهة، التي ترتبها «حماس» لتعطي إيحاءً بفرض تمام السيطرة».

وبشكل مباشر، تعرف وسام إلى ثلاث صبايا دخنَّ الحشيش، لكنه ينتقد سياسة الحكومة المقالة التي تسمح غالباً بمغادرة الفتيات دون الشباب، وإن ضبطن متلبسات في قضايا مخدرات أو قضايا أخرى، ويطالب بالتعامل مع الجنسين سواسية أمام القانون، والامتناع عن الخروج في مؤتمرات صحافية تعبر عن انضباط مرحلي، مع التفكير في حلول أكثر جدية تعالج المشاكل من جذورها، كاتباع سياسة السلطة في الضفة التي تقوم بالقبض على التجار قبل المتعاطين.

عربدة وسُكْر

وحول طريقة تعامل الحكومة المقالة مع هذه الآفة، يقول الرائد أيمن البطنيجي، الناطق باسم الشرطة: لا يمكن لأي دولة في العالم أن تقضي نهائياً على المواد المخدرة، وعلى الرغم من وجود «البانجو» و«الترامال» والحشيش في القطاع، فإننا تقدمنا خطوات كبيرة نحو القضاء على الهيروين والأفيون، وما اللجوء إلى «الترامال» إلا انعكاس لذلك.

وحسب البطنيجي، فإن ٨٠٪ من المعتقلين في قطاع غزة مقبوض عليهم في قضايا مخدرات، ٩٠٪ منها تتعلق بقضايا «الترامال» الذي يمنعه القانون المطبق في قطاع غزة، ولا يصرف إلا بوصفة طبيب.

كما أنه تم احتجاز ٩٦٠ ألف حبة «ترامال» في الأشهر الستة الأخيرة، تعادل كل خمس حبات منها جرعة هيروين، ويؤدي استمرار تعاطيها لمدة سنة إلى فقد إحدى الكليتين.

ويتركز انتشار المخدرات في المناطق الجنوبية من القطاع المتاخمة للحدود مع مصر، حيث أنفاق التهريب، التي تعد –بالإضافة إلى العملاء والجواسيس– مصدراً لتهريب المواد المخدرة إلى غزة.

وعلى الرغم مما تقدم من معلومات، فإن البطنيجي يرى أن الفكرة عن انتشار المخدرات في القطاع أكبر من حجمها الطبيعي على الأرض، «وتبدو كجزء من حملة شائعات تهدف إلى إظهار غزة في ثوب عربدة وسكر».

وينوه إلى سيطرة الحكومة المقالة التامة على منافذ القطاع، وقبضها على التجار بنسبة ٧٠٪، وإن كانت عمليات الاعتقال صعبة يستشهد على إثرها بعض أفراد الشرطة، أو يصابون بعيارات نارية من أسلحة غير مرخصة في أيدي التجار.

«مجدي» أثناء المقابلة في سجن أنصار.

قوانين إرساء الجريمة

ويستبعد البطنيجي وجود نزلاء من الإناث في السجون فيما يتعلق بالمخدرات، مشدداً على حرص الأجهزة الأمنية في غزة على «سمعة الفتيات» وعدم الإضرار بهن اجتماعياً.

وحتى مع تأكيده على خطورته، يتوقع البطنيجي توقف القبض على متعاطي «الترامال» في حال أصدرت المؤسسات القانونية بياناً تعتبره فيه «عقاراً طبياً ليس إلا»، نافياً صلاحية القانون الهولندي، المتعلق بالحشيش، للمجتمع الفلسطيني المسلم الذي ينظر إلى تاجر المخدرات كإنسان سلبي.

«وما زالت القوانين المطبقة بحق التجار والمروجين قوانين قديمة وضعها الاحتلال بهدف إرساء الجريمة»، لذلك «آن الأوان لتطبيق القانون المصري الذي يتعامل مع الاتجار كجناية تقتضي في بعض الأحيان إصدار أحكام بالأشغال المؤبدة، أو حتى الإعدام»، يقول البطنيجي.

مجتمع فتيّ

أخصائي الأمراض العصبية والنفسية في برنامج غزة للصحة النفسية الدكتور خالد دحلان، عرّف الإدمان كما يلي: يعاني الفرد من وجود رغبة ملحة لتعاطي مادة بصورة دورية أو متصلة، بحيث تكمن وراء هذا التعاطي رغبة في الشعور بآثار نفسية معينة كالسعادة، أو رغبة في تجنب آثار ضاغطة مزعجة كالقلق.

وبيّن دحلان مجموعة من الصفات التي تكمن في شخصية المدمن، منها: أنه غير قادر على الاعتماد على نفسه، وعدواني، وضعيف جسمياً وذهنياً، وكثير الغضب، ودائم القلق، يستمتع بتعذيب نفسه وتعذيب الآخرين، ولا يمتلك الكياسة، يشعر بجنون العظمة، والسعادة الزائفة، أو الأسى والحسرة، ويلجأ للتعاطي عند مواجهة أي موقف كأنه يصنع لنفسه شرنقة تحميه من المواجهة.

وأوضح أنه لا توجد أسباب مباشرة تؤدي لتعاطي المخدرات، لكن هناك العديد من العوامل أهمها، حسب خبرته، «رفاق السوء، والوضعان الاجتماعي والسياسي». وتابع: ولأن المجتمع الغزّي يعد مجتمعاً فتياً يكثر فيه الزواج المبكر، فهو أكثر عرضة للتفكك الأسري، والطلاق، ومن ثم انحراف الأبناء وانقيادهم وراء رفاق السوء، وبخاصة في الجامعات، كما يلعب الوضع السياسي دوراً في تدهور الوضع الاقتصادي ونشر البطالة والإحباط.

منشط جنسي

ويرى دحلان أنه من الضرورة تصحيح الفكرة السائدة لدى الشباب عن فاعلية «الترامال» كمنشط جنسي، ويقول: اكتشف «الترامال»، وهو «المورفين لايك» أو «قاتل الألم» بالعربية، أثناء الحرب العالمية الثانية، وكان يعطى للأشخاص الذين بترت أعضاؤهم، كمائدة مهدئة، ويضيف: توجد مادة «المورفين» في غدد الدماغ، وتفرز في حالتين، أولهما: إذا تعرض الإنسان لحادث، فالجسم يفرز المادة لتخفيف الألم، وثانيهما: في حالة الوصول للنشوة الجنسية، ما يترتب عليه شعور بالمتعة والاسترخاء.

ولأن تعاطي المادة ذاتها يؤدي إلى تعطيل الغدد عن القيام بدورها الطبيعي في الأوضاع الطبيعية تلك، واكتفاء الجسم بما يدخل إليه ليشعر بالمتعة والاسترخاء، فإنه لن تكون هناك أي حاجة للقاء الزوجين، ولن يرغب الأعزب في الزواج.

ويلفت دحلان إلى أن قطاع غزة غير منتج للمخدرات، ومع ذلك تكثر المواد المخدرة فيه، «الأمر الذي يؤكد على اعتباره هدفاً لجهات معنية بخرابه وكسره». أما الحشيش الذي اعتبره دحلان أكثر ضرراً من السجائر، لتركز المادة السامة (الماريغوانا) فيه، «فإن السبب في انتشاره يتعلق بقدرته على ضخ روح الفكاهة، ما يهيئ لتعزيز ثقافة المجتمعات الشرقية التي هي أكثر اجتماعية من المجتمعات الغربية الفردية التي يتناول أفرادها المشروبات الروحية».

وكما أن «رأس النرجيلة الواحد يعادل تدخين علبة سجائر»، فإن دراسة أجرتها جمعية الرئة البريطانية أظهرت أن ضرر تدخين ثلاث لفائف من الحشيش يعادل ضرر تدخين عشرين سيجارة تبغ.

ويتضرر الأشخاص حول مدخن الحشيش بنسبة مقاربة جداً لمتعاطيه، كما تلعب طريقة التدخين (مضغ، شم كالبخور، خلط مع السجائر، تدخين مع النرجيلة، غلي مع القهوة) دوراً في تحديد عمق الضرر.

وبين مد التجار وجزر الأجهزة الأمنية تبقى الإجابة تائهة، في ظل مستقبل مجهول في منطقة باتت إحدى المناطق الأشد توتراً، والأكثر استهدافا!

الرائد البطنيجي

د. خالد دحلان

٦٥٠٠ سيارة أدخلت عبر الأنفاق إلى القطاع من خلال عصابات التهريب

تجارة تهريب السيارات عبر الأنفاق تسجل أعلى نسبة أرباح

ماجدة البلبيسي

تهريب السيارات عبر أنفاق خصصت لهذا الغرض كان آخر ما حملته تجارة الأنفاق من عمليات تهريب غير رسمية، وراجت هذه التجارة عبر الأنفاق مؤخراً، لتسجل أعلى نسبة أرباح تعود إلى أصحاب الأنفاق من ناحية، والحكومة المقالة من ناحية ثانية، وبعض تجار السيارات من ناحية ثالثة. وشهدت هذه العملية رواجاً كبيراً إثر أحداث ثورة ٢٥ يناير التي أحدثت قدراً من الفوضى وضعف الأمن في منطقة سيناء بمصر، كان بمثابة بيئة خصبة لتشكيل عصابات وبلطجية متخصصين بهذا الشأن.

ووفق المصادر الرسمية وما تناقلته وسائل الإعلام، فإن أكثر من ٦٥٠٠ سيارة أدخلت عبر الأنفاق إلى قطاع غزة من خلال عصابات التهريب، وعلى الرغم من محاولات الأجهزة المصرية الحد من هذه المشكلة فإنها لم تستطع السيطرة عليها بالكامل من خلال إغلاق بعض الأنفاق.

تعرض المواطنين للابتزاز

وسجلت العديد من الشكاوى من المواطنين المصريين الذين تعرضوا للابتزاز بهذا الشأن والسرقة، ولم تفلح محاولاتهم لاستعادة مسروقاتهم من السيارات الفخمة الفارهة، إلا بالنسبة لعدد قليل منهم، وفق ما صرح به أحد كبار أصحاب الأنفاق المخصصة لذلك، في حين لم تستطع الحكومة المقالة مساعدتهم على الرغم من محاولاتهم الحثيثة لاستعادة سياراتهم وعادوا إلى بلادهم بخفي حنين بعد أن كانوا قدموا إلى غزة لهذا الغرض.

وحسب مصادر إعلامية أيضاً، فإن الحكومة في غزة، وبعد تداعيات هذه المشكلة، أوقفت عمليات منح التراخيص لأية سيارة لا تحمل أوراقاً رسمية بشأن مصدرها.

وتفيد الدوافع والمبررات حسب ما سيقت من قبل عدد من تجار قطع الغيار ومعارض السيارات بأن سبب ارتفاع أسعار السيارات المستوردة عبر المعابر الرسمية، يعود إلى إقدام الحكومة المقالة على فرض رسوم وجمارك بنسبة ٢٥٪ على السيارات الواردة إلى القطاع، وكذلك القرار الذي صدر بتحديد عدد المركبات التي تسمح سلطات الاحتلال الإسرائيلي بدخولها لقطاع غزة وتقدر بنحو ٤٠ مركبة أسبوعياً، ما أسهم في تفاقم المشكلة وارتفاع أسعار المركبات، وأبقى الفجوة الكبيرة في الأسعار بين السيارات المهربة عبر الأنفاق والسيارات التي تدخل بطريقة مشروعة.

وقال أحد كبار تجار السيارات عبر الأنفاق، في حديث هاتفي، إن ظاهرة التهريب عبر الأنفاق وغيرها هي ظاهرة موجودة في كل دول العالم، ولكن على المستوى الفلسطيني، وتحديداً في قطاع غزة، برزت بشكل جلي كحاجة ضرورية بعد تشديد الحصار ومشكلة العرض والطلب في السوق، كما أن

المسؤولون يرفضون الحديث في الممنوع .. والمستهلك ضحية التجارة غير الشرعية

وجود الأنفاق في حد ذاته أصبح يشجع هذه التجارة، ولكن أحد الجوانب الأخرى للمشكلة يكمن في عدم وجود ضوابط من قبل الحكومة المقالة على هذه العملية.

وأضاف أنه يعمل بهذه التجارة منذ عام ونصف تقريباً؛ كونها عملية مجدية ومربحة، وأنه يتعامل فقط مع السيارات التي تشتمل على الأوراق الرسمية ولم يورط نفسه كالعشرات من التجار الذي وصفهم بـ«الجشعين» بالطرق غير الرسمية، مدافعاً عن صاحب النفق الذي «ليس له ذنب في عمليات البلطجة التي سمعنا عنها، مؤخراً، من سرقة سيارات وتزوير أوراق وغيرها من الأمور»، وقال: أصبحت هناك لجنة للأنفاق تراقب تنظيم هذه العملية، حيث تقوم هذه اللجنة بفحص السيارات والتوقيع وتجبي رسوماً تتراوح ما بين ١٠٠٠–٢٠٠٠ دولار على كل سيارة تدخل عبر الأنفاق.

وتحدث عن تجربة خاصة به، حيث اكتشف بعد أن عقد صفقة شراء سيارات أنها مسروقة ورفض تسلمها بعد أن تأكد بعد إجرائه الاتصالات بأنها غير سليمة واسترد ماله الذي دفعه، موضحاً أن العديد من التجار الجشعين، وعلى مرأى ومسمع منه، سعوا لإتمام الصفقة وشراء تلك السيارات، «وربح صاحب الصفقة ٦ آلاف دولار بشكل فوري».

جشع أصحاب الأنفاق

وحول ما نقلته وسائل الإعلام بشأن وجود شبكة من البلطجية ولصوص السيارات، وقيامهم بعمليات النصب والابتزاز، بل والتهديد تحت السلاح وارتكاب جرائم، وبشأن المسؤول عن دخول السيارات غير الرسمية، قال: إن المسؤولية يتحملها المصدر الرئيس حسب قناعته الشخصية، ومن الأفضل عدم شراء أية سيارات إلا بأوراق رسمية، موضحاً أن «الجهات الرسمية قادرة على ضبط هذه العملية لكي تكون نموذجاً وقدوة يحتذي بها التجار». غير أنه أكد أنه «لا توجد حلول ما دام المسؤول غير معني، وصاحب النفق يتمتع بالجشع والطمع».

ولفت إلى أن ما يتم نقله عبر وسائل الإعلام بشأن عملية تقييد وضبط التهريب ليس سوى «فرقعات إعلامية»، وأن هناك عمليات تهريب سرية لا تشمل السيارات فحسب، بل مواد أخرى مثل السجائر وحبوب «الترامال» وغيرها.

وحول آلية إدخال السيارات، قال: نبلغ الجهات المسؤولة عن ذلك، وفي حالة وصول السيارات تقوم اللجنة بإجراء الفحص، وعدد السيارات يتوقف على مدى سهولة الإجراءات.

وأوضح هذا التاجر أن «الإعلام يمكن أن يكون أداة رقابة فعالة في هذه القضية، ولكن في حالة رفض المسؤولون التعاطي مع تلك الوسائل لتبيان الحقيقة، فإن القضية هنا ترجع إلى مستوى توفر الرقابة الذاتية من قبل صاحب النفق».

وكانت مصادر مسؤولة صرحت لمواقع إلكترونية بأن هناك آلية لضبط إدخال السيارات من طراز فوق العام (٢٠٠٠) بكافة أنواعها وأشكالها، بشريطة أن تكون «صفر كيلو» وتتضمن هذه العملية عدم السماح لأية سيارات مستخدمة بالدخول للقطاع، ومن يخالف ذلك سيتحمل المسؤولية القانونية والمالية، وبحيث تكون السيارة التي يتم إدخالها إلى غزة تحمل أوراقاً ثبوتية صحيحة وكاملة، بما فيها مفتاحها الأصلي، وخلاف ذلك لن يتم التعامل معها.

المستهلك ضحية

التاجر إسماعيل النجار لديه موقف معارض بشدة لتجارة الأنفاق ولا يتعامل معها بالمطلق مهما كانت الظروف والمبررات، «لأنها في النهاية تتم بطريقة غير رسمية، وستكون لها عواقب وخيمة مستقبلاً»، مفضلاً التعامل عبر الطرق الرسمية ومعبر بيت حانون «إيرز» وإن كانت هناك فجوة كبيرة في مستوى الأسعار.

وأوضح النجار لـ"آفاق برلمانية" أن المستهلك غالباً ما يقع ضحية التجار الذين يقومون باستيراد السيارات، في عملية تستغرق فترة طويلة، وخلال هذه الفترة تتم عملية البيع والشراء عبر الورق، وبعد فترة تصل السيارة ليد المستهلك بزيادة مرتفعة جداً في السعر قد تتراوح ما بين (٥٠٠٠–٦٠٠٠) دولار نتيجة التأخير من قبل المستورد وبيعها من تاجر إلى تاجر، وبالتالي تصل ليد المستهلك بعد عناء وبكلفة كبيرة جداً.

وأضاف أن "معظم السيارات المستقدمة عبر الأنفاق تأتي بأوراق غير رسمية وتحمل مشاكل مستقبلية، كما أن الحكومة تأخذ نسبة مالية كبيرة جداً من كل سيارة يتم إدخالها قد تصل في بعض الأحيان إلى ١٥ ألف دولار حسب حجم وطراز السيارة، وذلك وفق روايات تجار الأنفاق".

يتبع ←

صحوة ضمير

وفي رواية للمواطنة «نجوى»، قالت إن شقيقها اتفق مع صاحب نفق مخصص للسيارات في الجانب المصري على استقدام سيارة له، وبعد فترة تلقى اتصالاً من صاحب النفق يفيد بأنه قد وجد طلبه في وصول سيارة «مرسيدس» أحدث طراز بقيمة خمسة آلاف دولار جرى تهريبها من ليبيا، وفي حالة وصولها ليد شقيقها ستكلفه ١١ ألف دولار، بعد دفع ألفي دولار للجنة فحص الأنفاق، وثلاثة آلاف مقابل الترخيص، وعشرة آلاف عمولة للتاجر، ولكنه رفض تسلم السيارة بعد أن أيقن أنه من المستحيل أن تصل سيارة «مرسيدس» بهذه المواصفات العالية إلى هذا السعر، حيث يزيد سعرها الرسمي على ٣٥ ألف دولار، وفضل عدم توريط نفسه في صفقة غير رسمية وغير شرعية قد تجلب له المشاكل في المستقبل، عدا عن تأنيب الضمير الذي سيلازمه فيما بعد. صعوبة كبيرة في مصادر المعلومات الرسمية حالت دون إيفاء مثل هذه القضية حقها الإعلامي في نشر تفاصيل ما يحدث في هذه الحالات، نظراً لعدم رغبة المسؤولين وجهات الاختصاص في توضيح الصورة حول هذه القضية، وباءت جميع محاولات "آفاق برلمانية" للاتصال حول القضية بالفشل.

تجارة تجلب الدمار

أحد أصحاب معارض السيارات في مدينة غزة، ويدعى «أبو أحمد «، قال أنه تعامل في السابق مع تجار السيارات المستوردة عبر الأنفاق حينما كان هناك حظر إسرائيلي على دخول السيارات، لكنه اكتشف أن هذه التجارة جلبت له أضراراً من ناحية اقتصادية.

وأوضح لـ"آفاق برلمانية" أن «أصحاب المعارض غير مستفيدين من هذه العملية، وهناك قلة تستفيد من هذه التجارة. أما بالنسبة لي، فهي غير مجدية أو مأمونة مستقبلاً، والأفضل الدخول من الباب بدلاً من النافذة، وهناك طرق رسمية للتجارة، ولذلك فضلت التعامل مع السيارات المستوردة من الجانب الإسرائيلي رغم ارتفاع ثمنها كونها بأوراق رسمية ومسجلة عبر الكمبيوتر»، واصفاً السيارات المستقدمة عبر الأنفاق بـ«اللقيطة»، بمعنى أنها مجهولة المصدر والهوية ومعظمها مسروق.

ونوه «أبو أحمد» إلى أن أي مواطن يشتري سيارة عبر الأنفاق يكتب على نفسه تعهداً في المحكمة بأنه في حالة طلب السيارة من أية جهة مختصة من المرور يقوم بتسليمها بدون استرداد ما تم دفعه من قبله، موضحاً أن تجارة الأنفاق مربحة لجهات بعينها فقط.

سيارات لا تحمل أوراقاً رسمية

أحد المواطنين قام بإحضار سيارة من ألمانيا من طراز العام ١٩٩٣ تباع كقطع غيار، لاسيما أنه غير مسموح لها بالسير على الخطوط العامة هناك لقدمها، وفي الوقت ذاته لا تسمح إسرائيل بدخول سيارات إلا فوق إنتاج العام ٢٠٠٨، وقال لـ"آفاق برلمانية": كان لا يوجد مفر أمامي من جلبها عبر الأنفاق، موضحاً أن «سعر السيارة من المصدر لا يتعدى خمسة آلاف دولار، لكنها تكلف لاجتياز ٥٠٠ متر من الجانب المصري حتى معبر رفح ثلاثة آلاف دولار للجنة التفتيش هناك، وتحتاج أيضاً إلى حوالي ثلاثة آلاف دولار ما بين السمكرة والدهان وإعادة التجميع وأجرة الترخيص، وبالتالي تصل السيارة جاهزة بقيمة ١٣ ألف دولار، وهناك إشكاليات في عملية الترخيص بعد قرار الحكومة وقف عملية الترخيص للسيارات التي

أصحاب الأنفاق: الحديث عن ضبط عملية التهريب فرقعة إعلامية

لا تحمل أوراقاً رسمية، وتقوم بحملة بهذا الشأن، في حين يتم ترخيص سيارات أخرى للمتنفّذين في الحكومة، على الرغم من أن القانون يجب أن يسرى على الجميع بلا استثناء».

وروى هذا المواطن أنه رأى مصادفة محل كهربائي سيارات يقوم بتجميع عشر سيارات تابعة لمرافقي «مسؤول كبير»، ومن ثم يتم ترخيصها، فتساءل لم لا يتم ترخيص سيارات المواطنين؟ وقال: ما هو مسموح للحكومة ممنوع لنا، مستهجناً هذا الموقف والآلية التي يتم بها دفع الرشاوى لإدخال السيارات للمنتفعين والمقربين من الحكومة المقالة.

وفيما يتعلق بمبررات استيراده سيارة من ألمانيا، قال: أولادي يعملون أجراء عند الغير فكان لزاماً علي أن أقوم بشراء سيارة خاصة بهم كي يستقلوا بعملهم ويوفروا لقمة عيشهم بكرامة.

عملية مجدية للمهربين

وحول الجدوى الاقتصادية لعملية التهريب عبر الأنفاق، قال الناشط الحقوقي والتنموي خليل شاهين: إن عملية التهريب مجدية لفئة المهربين الذين يعملون في الأنفاق، ولكن بالنسبة للسكان العاديين فهم غير

ناشط حقوقي: معابر فوق الأرض تقوم بعملية التهريب

مستفيدين من هذه التجارة غير الشرعية، موضحاً أن «هذه العملية شائكة ومعقدة وتقتصر على فئة محدودة». وأضاف شاهين لـ"آفاق برلمانية"، حسب ما هو متوفر من معلومات لديه، أنه تم منع دخول السيارات دون إنتاج (٢٠١٠-٢٠١١)، لافتاً إلى أن معظم هذه السيارات مسروق، وبعضها من ليبيا، وأن «المسألة الخطيرة بهذا الشأن تكمن في ترخيصها مستقبلاً، وفي حال قدم أحد ما شكوى وتعرف على سيارته ففي هذه الحالة يفقد المستهلك كل ما دفعه في السيارة، لذا على المستهلك أن يتوقع مشاكل قانونية بهذا الشأن، ففي أية لحظة قد لا تصبح السيارة ملكه».

ونبه إلى أن «الكثير من المستهلكين يتعرضون لابتزاز من قبل اللجنة المكلفة بفحص السيارات، وقد لا تقف الأمور عند دفع ما بين (١٠٠٠-٢٠٠٠) دولار، كما أن هناك سيارات تدخل من فوق الأرض وعبر معبر رفح بطريقة محددة مقابل دفع مبالغ مالية، وبالتنسيق من الجانب المصري».

وتطرق إلى مشكلة أخرى تواجهها السيارات المستوردة بالطرق غير الشرعية، وهي عدم وجود قطع غيار لها داخل القطاع كون هذه السيارات حديثة جداً؛ وبالتالي تصبح صيانة وإصلاح هذه السيارات في حالة تعرضها لحوادث طرق مكلفة للغاية، معتبراً هذه التجارة «مظهراً من مظاهر الترف التي بدت تغزو مجتمعنا، حيث ترى في القطاع محدود المساحة العشرات من السيارات الحديثة تسير في الطرقات كما لو كنت في إحدى مناطق العواصم العالمية».

واستهجن إدخال الحاجات الكمالية عبر الأنفاق، وقال: كان الأجدر أن نقوم بإدخال الاحتياجات الحيوية من وسائل النقل مثل المركبات الخاصة بنقل النفايات اللازمة للسلطات المحلية والجّرافات في ظل معاناة القطاع من أزمة حقيقية بهذا الخصوص.

وحول المسائل المتعلقة بشكاوى المواطنين، قال شاهين: هناك العشرات من الشكاوى بهذا الشأن، من حيث تعرض البعض للاحتيال والابتزاز، وفي تقديري أن كل من يتعاطى مع هذا الموضوع يجب أن يدرك أن هناك مخاطر قانونية سوف تواجهه في المستقبل، مشيراً إلى أن افتتاح «دائرة تجارة عبر الحدود» تابعة لبلدية رفح «هي غير شرعية، إذ تحاول الحكومة شرعنة هذه التجارة والتحايل على القانون».

وأوضح أن «هناك جهات أخرى متضررة من هذه التجارة غير الشرعية مثل تجار السيارات الذين يوردون السيارات بشكل رسمي عبر المعابر المتعارف عليها، وهذا يخلق حالة من المنافسة وضرب التجارة الرسمية، وبخاصة بعد أن فرضت الحكومة في غزة ما نسبته ٢٥٪ على هذه السيارات مرتفعة الأثمان، وبالتالي تصبح هذه التجارة عملياً غير مجدية لهؤلاء التجار، بل قد يتعرضون لخسارة، ويضطر البعض منهم إلى التوجه للتجارة غير الشرعية من خلال التهريب عبر الأنفاق».

ظاهرة تفاقم القلق والإحباط في أوساط الطلبة الجامعيين

غزة: خريجون يضطرون للعمل خارج نطاق تخصصاتهم هرباً من البطالة

شيرين خليفة

«لا شيء يربطني بمهنتي سوى الراتب، أربعة أعوام قضيتها وأنا أدرس علم النفس لأتخرج فأجد نفسي أعمل معلمة في روضة، فلا راتب محترماً، ولا وضعاً اجتماعياً، ولا فرصة عمل تريحني مما أنا فيه».

بهذه الكلمات عبرت الخريجة غدير بشير عن حزنها على حالها، كونها لم تتمكن من العمل وفقاً لما تعلمته في الجامعة، وما تحمله من شهادة جامعية.

وتكمل: لماذا قضيت من عمري أربعة أعوام إذن في دراسة علم النفس ما دمت لن أعمل وفقاً لهذه الشهادة؟ ولماذا يفتحون لنا أبواب الكليات إذا كان لا مستقبل لخريجيها؟ وإذا كان لهم مستقبل فأين هو؟

وتضيف: حين درست علم النفس كنت مقتنعة بأهميته، وكان لدي حلم في أن أساعد الناس على حل مشاكلهم والتخفيف من معاناتهم، ولكن كل شيء ينهار أمامي الآن.

وتؤمن غدير أن مشكلتها ذات بعدين، أولهما مادي، كونها تعمل في مهنة محدودة الدخل إلى حد قاتل، وثانيهما أنها لا تتمكن من تقديم إنجاز فعلي في غير تخصصها الذي أحبته ودرسته في الجامعة.

وتوضح أنها اضطرت للعمل في هذه المهنة، نتيجة لشح فرص العمل وعدم توفر بدائل مناسبة أمامها.

وليست غدير هي الحالة الوحيدة، فظاهرة عمل الخريجين في أي مهنة متاحة خارج نطاق تخصصاتهم الجامعية تنتشر بشكل كبير في قطاع غزة، بسبب قلة فرص العمل، وانتشار ظاهرتي الفقر والبطالة.

بطالة بالجملة

ويؤكد تقرير حديث صادر عن وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) حول الأوضاع في قطاع غزة، أن معدل البطالة العام وصل في النصف الثاني من العام ٢٠١٠ إلى ٤٥ر٢٪، وهو رقم غير مسبوق من قبل، ويعد واحداً من أعلى معدلات البطالة في العالم.

ويضيف أن الرواتب الحقيقية لا تزال مستمرة بالانخفاض تحت وطأة استمرار ارتفاع نسبة البطالة، حيث هبطت الأجور لتصل نسبتها إلى ٥ر٣٤٪ منذ النصف الأول من العام ٢٠٠٦.

ويقول التقرير أن اللاجئين، الذين يشكلون ثلثي سكان القطاع، والبالغ تعدادهم ٥ر١ مليون نسمة، هم الأكثر تضرراً، وأنه «من الصعب فهم المنطق وراء السياسة المقصودة التي تعمل متعمدة على إفقار العديدين، وتقوم بالحكم على مئات الآلاف من الأشخاص، الذين لديهم إمكانيات أن يكونوا منتجين، بأن يعيشوا حياة العوز».

ويؤكد هذا التقرير الأممي أن عدد الأشخاص الأشد فقراً، الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يومياً، قد تضاعف ثلاث مرات ليصل إلى ٣٠٠ ألف شخص منذ فرض الحصار.

ومن الواضح أن هذا الواقع شكّل عامل الضغط الرئيسي على الخريجين لدفعهم للقبول بأي وظيفة حتى لو لم تناسب طموحاتهم، ففي هذه الحالة لا مجال للحديث عن الطموح، فمن يحصل على «أي وظيفة» عليه أن يشكر الله ويقنع نفسه بأنه أفضل من غيره.

الراتب ليس حلاً!

بعد أن انتهت منى يوسف من ترتيب مكتبها، جلست مبتسمة، وقالت لـ«آفاق برلمانية»: فعلاً الحمد لله، فأنا أفضل من غيري، أعمل موظفة براتب محترم، ولدي مكتب ومواعيد عمل، أحترم عملي وأنجزه بإتقان شديد، فأنا منسقة ميدانية لمشروع ومراقبة لكل تفاصيله، وأصبحت لدي خبرة جيدة في العمل الأهلي.

وتكمل: أنا أعتبر نفسي في الجنة الآن، إذ لا أنسى السنوات التي قضيتها بحثاً عن أي وظيفة، وعلى الرغم من أنني قضيت أربعة أعوام في دراسة اللغة الإنجليزية بأمل الحصول على وظيفة في مجالي، فإن الظروف كانت أقوى، ولكن الحمد لله الآن وضعي أفضل بكثير.

وتعترف منى أنها كانت تتمنى العمل في مجال تخصصها الجامعي، فهي تعلمت لغة غير لغتها وكانت تحلم بأن تتحدث الإنجليزية وتقابل وفوداً أجنبية، «ولكن على ما يبدو أن العدد الكبير من الخريجين لعب دوراً سلبياً».

وتضيف: حين حدثتك أن وضعي أفضل بكثير قصدت فقط وضعي الاقتصادي وأهملت وضعي النفسي، ففي ظل ما نعانيه لا مجال لأن أقول أريد كذا أو كذا.

تخصص غير مطلوب

أما منى حسين، وهي خريجة علم مكتبات منذ نحو ثلاث سنوات، دون أن تحظى بأي عمل في هذا المجال، فقد قالت: المشكلة أن مجال العمل وفق شهادتي ضيق، حيث تكاثر عدد الخريجين من هذا القسم، وقطاع غزة ليس مكتظاً بالمكتبات،

وكلنا وقفنا في صف البطالة.

وأضافت: أعمل حالياً منشطة أطفال، وليست لي أية علاقة بهذه المهنة، ولكن هذا هو المتوفر إلى أن يشاء الله.

لمَ لا!!

ولكن لا يبدو أن الخريجين كافة يحملون النظرة التشاؤمية ذاتها، فسمر صالح مثلاً تعمل في مؤسسة بحثية، وعلى الرغم من أنها درست الإعلام، فإنها لا تجد أن هناك انفصالاً كبيراً بين المهنتين، وتقول: بالعكس، عملي في الأبحاث يعزز وضعي في الإعلام، ولا أعتبر العمل في غير مجال تخصص الشهادة الأصلية أمراً سلبياً، فهو يزيد خبرة الإنسان ويوسع معارفه، علينا أن نكون فخورين بذلك، ولا نعتبره أمراً غير جيد.

وتكمل: ما المشكلة في أن نحمل خبرتين؟ هذا يجعلنا مبدعين في مجالات عدة، أنا أعتبر ذلك مظهراً تنموياً مهماً.

وعلى الرغم من اختلاف وجهتي النظر السابقتين، فإن الظاهرة بحد ذاتها تلقي بثقلها على طلبة الجامعات. فالطالب يلتحق بالجامعة متمنياً مهنة يمضي من أجلها أربعة أعوام من عمره على الأقل، فكيف سنقنعه بأن الواقع يقول له «اعمل في أي مهنة، المهم أن تكسب راتباً».

يقول الطالب عطية جمال، تخصص خدمة اجتماعية: نعم، أتمنى العمل وفقاً لشهادتي، لي ابن عمي درس محاسبة ويعمل منشطاً، لا أعتقد أنه سعيد بذلك، وأتمنى أن يكون حظي أفضل، ولكن لأني رأيت الكثير من الشبان، وبخاصة من أصدقائي، يعملون في مهن غير التي درسوها في الجامعة، فهذا يثير لدي إحساساً بالقلق.

ويعترف عطية أنه يحمل اعتقاداً بأنه سيضطر مثلهم للعمل في أي مهنة، وهذا ما يجعله غير دقيق في دراسته، إذ أصبح يحمل قناعة مفادها «ما الفائدة في أن أجهد نفسي بدراسة لن أعمل بها في المستقبل»؟!

لكن صديقه محمد حامد، الذي يدرس المونتاج التلفزيوني يقول: مهما حدث لن أعمل إلا في هذا المجال، أدرس المونتاج كي أتخصص به، وليس لدي أدنى استعداد لأي عمل آخر.

وعندما سألناه عن المستقبل، وماذا إن واجه مشكلة البطالة، أجاب: أتمنى ألا يحدث هذا، لكني لم أفكر في ذلك بعد.

لكن بقي السؤال حائراً، من يتحمل مسؤولية هذا الوضع الذي يعيشه الخريجون؟ هل هي وزارة التربية والتعليم العالي التي لم توفر للطلبة حرية التسجيل في أي قسم حتى لو لم يكن مطلوباً؟ أم الجامعات التي لا تتخذ ما يكفي من التدابير للتعامل مع هذا الواقع؟ أم مجمل النظام التعليمي الذي لا يعتمد إستراتيجية تسعى إلى تحقيق انسجام ما بين العرض والطلب في سوق العمل المحلية؟

قتل للإبداع

في مقابلة معه، أقرّ د. محمود الجعبري، الوكيل المساعد لشؤون التعليم العالي في وزارة التربية والتعليم في غزة، أنه أمر سلبي أن يعمل الطالب الخريج في غير مجال تخصصه الجامعي، فالإنسان يبدع أكثر في المجال الذي اختاره بنفسه، والعمل في غير مجال تخصصه يقتل الإبداع.

وتابع: إن البطالة هي مشكلة دولية، وإذا تحدثنا عن الحجم الهائل من البطالة في قطاع غزة، فعلينا أن نتحدث عن إعادة هيكلة للوضع الاقتصادي حتى يُستوعب هؤلاء الخريجون.

وأضاف أن الوزارة «تسعى دائماً لتقديم الدراسات والأبحاث حول حاجة المجتمع لتخصصات معينة، من أجل ضمان حصول هؤلاء الطلبة بعد تخرجهم على الوظائف الملائمة لتخصصاتهم، كما تعمل على تجميد بعض التخصصات بسبب تكدس الخريجين، مثلما حدث مع جامعة الأقصى، حيث تم تجميد قسمي علم المكتبات وعلم الاجتماع».

وأوضح أن الوزارة تعمل حالياً على عدم فتح أي قسم جديد في أي جامعة إلا إذا تأكدت أنه لا يوجد قسم مشابه في الجامعات الأخرى.

وقال الجعبري: إن هذه التخصصات يراعى ألا تكون مكررة في الجامعات كي لا يتسبب ذلك في تكدس أعداد الخريجين، ويستطيع الطالب بعد التوجيهي الالتحاق بالجامعة إذا انطبقت عليه الشروط، أي حصوله على معدل ٦٥٪ للالتحاق بالجامعة، و ٥٠٪ للالتحاق بالكليات المتوسطة.

أما عن نسب القبول في الأقسام الجامعية، فأوضح الجعبري أنها «مسؤولية الجامعة نفسها، والوزارة تشترط فقط النسب العالية في كليتي الطب والهندسة، حيث تطلب هذه الكليات معدلات عالية جداً من أجل تحسين معدلات التخرج».

وقال: إن المجتمع الفلسطيني بشكل عام يميل نحو التعليم، وكان لدينا في العام الأخير بالثانوية العامة ٣٧ ألف طالب من القطاع، معظمهم سيلتحقون بالجامعات، وهذا يحتاج إلى جهد أكبر من أجل إعادة ترتيب الوضع الاقتصادي والقضاء على البطالة.

وأضاف أن الجامعة تعمل على بناء الشخصية القادرة على تحقيق الأهداف المهنية والشخصية، لذا قامت الوزارة ببناء مجموعة من مؤسسات التعليم العالي والجامعات والكليات المتوسطة من أجل استيعاب العدد الكبير من خريجي الثانوية العامة، وبخاصة في ظل استمرار الحصار ومنع الطلبة من السفر لمواصلة التعليم خارج البلاد.

فائض

بدوره، قال د. مخيمر أبو سعدة، مساعد رئيس جامعة الأزهر للعلاقات الدولية والإعلام، «إننا في بلد يعاني فائضاً في كل شيء، حتى في التخصصات وعدد الخريجين»، وتابع: بتقديري، ليس لدينا أي تخصص غير موجود، وهذا الفائض سببه ثقافة الناس، فالجميع يريد أن يتعلم، ولدينا ثقافة مفادها أن الشهادة سلاح وضمان للمستقبل، وبخاصة بالنسبة للفتيات، وكذلك بسبب حالة تدني الوعي في المجتمع الفلسطيني».

وأكد أبو سعدة أننا «بحاجة إلى إستراتيجية للتعليم المهني الحرفي، فلدينا خريجون أكثر من حاجة السوق، علما أنه منذ النكبة وحتى الآن يوجد لدى الفلسطينيين اهتمام عالٍ بالتعليم بسبب حالة الشتات التي عاشها الإنسان الفلسطيني».

وأضاف: إن انتشار العمل على مشاريع بسبب وجود ممولين يميلون إلى دعم مشاريع ذات علاقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، أصبح هناك عدد كبير من الشباب يعملون في هذه المشاريع بعيداً عن شهاداتهم الأصلية، معتبراً أن هذا يتطلب فتح مساقات جامعية جديدة ذات علاقة بهذه المهن، لكن المشكلة تكمن في عدم وجود كوادر تدريسية لهذه التخصصات، إلا أنه من الممكن إدراجها في إطار تنمية الموارد البشرية.

وحسب رأي أبو سعدة، هذا الأمر ليست له أية علاقة بسوء التخطيط، وإنما بالحاجة إلى تنمية الموارد البشرية.

واعتبر أن «عمل الطالب في مجال أي تخصص آخر إيجابي جداً، وبخاصة في ظل حالة البطالة التي تعم المجتمع الفلسطيني، وبالتالي فإن هذه المشاريع حلت جزءاً كبيراً من أزمة الخريجين العاطلين عن العمل».

وعن كيفية القبول في الجامعات، أوضح أنه «مع نهاية كل عام دراسي تقوم الوزارة بتحديد مفتاح القبول في الجامعات، بحيث لا تقل المعدلات عن ٦٥٪، وتعطي استثناءات لبعض الجامعات، ثم يتم القبول بناء على الرغبة الأولى للطالب، وكذلك وفقاً للقدرة الاستيعابية للكلية التي يعتزم الالتحاق بها».

إحباط

من جانبها، اعتبرت الأخصائية النفسية زهية شاهين، أن «عمل الخريج في غير مجال تخصصه غير محبب، وبخاصة أن الخريج في كثير من الأحيان يكون مجبراً على ذلك، وهذا من شأنه أن يصيبه بالإحباط والشعور بالملل من العمل».

وأضافت شاهين أن الخريج يمكن أن يبدع أكثر في المجال الذي اختاره بنفسه، وبالتالي اضطراره للعمل في مهنة أخرى يجعله في حالة نفسية غير إيجابية، ويحد من قدرته على الإنتاج والإبداع.

وأضافت: لكن علينا ألا ننسى أن العمل يحل المشكلة الاقتصادية، وهذا جانب في غاية الأهمية، وبخاصة في ظل ما يعانيه قطاع غزة من بطالة عامة.

الدائرة تجتمع مرتين أسبوعياً وتتغير كل ٣ أشهر

التحويل للمستشفيات الخاصة رهن بموافقة دائرة شراء الخدمة في «الصحة»
١٠٠ مليون دولار ديون مستحقة على الوزارة بسبب التحويلات

سامر خويرة

تقوم إستراتيجية وزارة الصحة على تقليص التحويلات الخارجية إلى المستشفيات الخاصة، وذلك من خلال توفير الخدمات الطبية الناقصة في مرافق الوزارة. وخلال السنوات القليلة الماضية، تم –مثلاً– إجراء العديد من العمليات في المستشفيات الحكومية لزراعة الأعضاء، وهي التي كانت تتم في مستشفيات القطاع الخاص بناء على تحويل من الحكومة.

ومن هذه العمليات، على سبيل المثال، عمليات زراعة الكلى، فقد أجريت ١٧ عملية من هذا النوع في مجمع فلسطين الطبي برام الله تكللت بالنجاح، وهو ما خفف بنسبة كبيرة التحويلات الخاصة بها.

كذلك الحال بالنسبة لعمليات زراعة القوقعة للأطفال الصمّ، وعمليات زراعة المفاصل.

كما تم تطوير قسم العيون في مستشفى رفيديا الحكومي بنابلس، وافتتاح قسم جديد في مستشفى الخليل الحكومي، لكن عمليات الشبكية لا تزال تحول للخارج. وعلى صعيد أمراض القلب والقسطرة، فقد تم تطوير جراحة القلب في مجمع فلسطين الطبي برام الله، وكذلك قسم القسطرة، ويوجد حالياً ٩ أخصائيين و٥ مراكز لجراحة القلب والقسطرة في المجمع. كما بات هناك تخصص للأطباء المقيمين في جراحة القلب لتزويد السوق مستقبلاً بجراحي قلب ذوي خبرة وكفاءة.

غير أن اقتصار إجراء هذه العمليات على مكان واحد أدى إلى حالة ضغط كبير، وبالتالي فإن عمليات التحويل للخارج بخصوص هذا النوع ما زالت مستمرة، ولكن ليس لانعدام الخدمة الطبية.

إذن لا تزال هناك حاجة للتحويلات الخارجية. وهنا يوضح د. عمر النصر، مدير عام العلاقات العامة في وزارة الصحة، أن «مصطلح التحويل للخارج لا يعني بالضرورة إلى خارج البلد كما هو شائع، بل إلى خارج مرافق وزارة الصحة بغض النظر عن مكانها الجغرافي».

وبحسب إحصاءات الوزارة، هناك ٧٦ مستشفى على مستوى الوطن، منها ٢٥ مستشفى حكومياً، والـ٥١ الباقية تتبع القطاع الخاص.

دائرة شراء الخدمة

ومن أجل ذلك، فعّلت الوزارة لجنة التحويلات، واسمها الوظيفي «دائرة شراء الخدمة»، ومنحتها صلاحيات واسعة للبت في ملفات المرضى المراد تحويلهم، والتي تصل الدائرة عبر المستشفيات الحكومية. والدائرة مكونة من نخبة من الأطباء المختصين المشهود لهم بالكفاءة والخبرة في مختلف التخصصات، وهي الوحيدة المكلفة بمنح الموافقة من عدمها على طلبات التحويل، وفي حال وصل ملف أحد المرضى للوزير شخصياً، فهو يقوم بتحويله إلى الدائرة التي تبت فيه.

ولمزيد من الشفافية، تتغير لجنة التحويلات كل ثلاثة أشهر بقرار وزاري، كما أنها تجتمع كل أسبوع مرة واحدة للنظر في ملفات التحويل. ومن المقرر بحسب التوجيهات الجديدة، أن يصبح التئامها على فترتين أسبوعياً، مراعاة للحالات الطارئة. كما أنها ملزمة بعدم اعتماد أي تحويلة دون قرار لجنة طبية، وكذلك عدم استقبال أو تسليم أي معاملة من وإلى المريض مباشرة، ويكون التعامل مع المستشفيات طالبة التحويل فقط.

إضافة لهذا، فالموافقة على تحويل أي حالة لخارج مرافق الوزارة يجب أن يكون بإجماع وموافقة كامل أعضاء اللجنة، وليس فقط بناء على رغبة أو موافقة شخص واحد هو رئيسها، كما كان سابقاً.

أولويات التحويل

وتقوم آلية عمل دائرة شراء الخدمة على دراسة العطاءات التي تقدمها المستشفيات الخاصة لشراء الخدمات منها، بناءً على معايير وقوانين الوزارة، وهي الجودة والأسعار والمكان. إضافة إلى كون المستشفى عارض الخدمة مرخصاً ومعتمداً من الوزارة، مع التزام دائرة شراء الخدمة بالميزانية المقررة من قبل الوزارة بالتحويلات، فهناك سقف مالي لها لا يمكنها تجاوزه.

والأساس أن تكون الخدمة الطبية متوفرة في مرافق وزارة الصحة الحكومية، وفي حال لم تكن متوفرة، هناك أولويات للتحويل، وفق الترتيب الآتي:

المستشفيات العربية في القدس (المقاصد، المطلع، الفرنسي، العيون).

المستشفيات الخيرية في الضفة وقطاع غزة (وهي التي تتبع لجمعيات خيرية مثل الاتحاد، والإنجيلي، في نابلس)، ثم الخاصة بمفهومها المعروف.

المستشفيات الأردنية بالنسبة لمواطني الضفة، والمصرية لأهالي غزة.

المستشفيات الإسرائيلية، وهي آخر الحلول في حال كانت الحالة مستعصية.

الأمر المهم في سياق هذا التقرير يكمن في النقطتين الأولى والثانية، فعندما يصل طلب التحويل إلى مستشفى خاص إلى لجنة شراء الخدمة، يجب أن يحتوي على تشخيص واضح لحالة المريض، وأسباب التحويل، وأن يكون موقعاً من الطبيب المشرف، مع موافقة رئيس القسم ومدير المستشفى حتى يتحمل ثلاثتهم المسؤولية.

محاولات للالتفاف

ومنعاً للتجاوزات ومحاولات بعض الأطباء تحقيق استفادة مادية من خلال تحويل المريض إلى المستشفى الخاص الذي يعمل به ليجري له العملية بمبالغ مالية مضاعفة، فقد أبلغت وزارة الصحة إدارة المستشفيات الخاصة، بأن أي عملية يجريها طبيب حكومي لا يتم احتسابها.

غير أن بعض الأطباء الحكوميين الذين يعملون في مستشفيات خاصة، والتفافاً على هذا القرار، يسجلون اسم طبيب آخر على أنه هو من قام بإجراء العملية. وهو ما لم ينكره النصر، الذي أقر أن «البعض قد يقوم بذلك من أجل حفنة من المال، وهو لا يدرك خطورة ما أقدم عليه ... وبخاصة إذا انتكست حالة المريض أو توفي ... حينها من يتحمل المسؤولية؟ هل الطبيب الذي وضع اسمه زوراً على الملف مستعد لذلك»؟ وأكد أن الوزارة في حالة وصلت إليها شكوى بذلك، لن تتوانى عن معاقبة الفاعلين، واتخاذ إجراءات بحق الأطباء وإدارة المستشفى ذاته، قد تصل إلى وقف التعامل معه.

يتبع ←

أنظمة التحويل

هناك نظامان للتحويل للمستشفيات الخاصة تلتزم بهما دائرة شراء الخدمة:

الأول نظام «الصفقة»، أو ما يعرف بنظام «المقاولة»، فعلى سبيل المثال يتم الاتفاق مع أحد المستشفيات الخاصة على مبلغ ثابت لقاء توفير خدمة طبية للمريض، بغض النظر عن أي تفاصيل أخرى، مثل عدد أيام مبيته في المستشفى، نوعية العلاج، الأدوية، الخدمات الفندقية ... الخ. لكن في طبيعة الحال، وفق أسس طبية لا تقبل الوزارة بأقل منها.

الثاني: نظام تحديد السقف المالي؛ بمعنى أن تتفق الوزارة مع المستشفى الخاص مقدم الخدمة على أن لا تزيد التكلفة على مبلغ معين، بشرط أن ينال المريض حقه من الخدمة الطبية وفق الأسس المتفق عليها.

ويقر النصر من جديد بوجود ثغرة في مراقبة تنفيذ المستشفيات للاتفاقيات، إلا إذا تقدم المريض أو ذووه بشكوى، حينها يتم التحقيق، وفي حال تكررت الشكاوى بحق جهة معينة، تضعها الوزارة على القائمة السوداء «بلاك لست».

في المقابل، تدقق الوزارة بشكل كبير في الفواتير المالية من المستشفيات الخاصة المتفق معها على شراء الخدمة.

وعن هذا يقول النصر: علاقتنا جيدة مع القطاع الخاص والأهلي، ونحن نشجع على الاستثمار في هذا المجال الحيوي، وضمن خطتنا الإستراتيجية نقدم كامل الدعم والتسهيلات للقطاع الخاص.

ويذهب إلى أكثر من هذا، حيث يكشف أن «وزارة الصحة قد تتعمد أن لا توفر بعض الخدمات الطبية حتى لا يتسبب ذلك بوقفها لدى الجهات الخاصة، كما أن الأمر به بعض المنطقية، لاسيما عندما يكلف توفير هذه الخدمة مبالغ طائلة على الوزارة تفوق شراءها».

ومع هذا، فالوزارة –كما أوضح النصر– قد تتأخر في دفع الفواتير المترتبة عليها للمستشفيات الخاصة، بسبب تأخير وصول الأموال من وزارة المالية، وما أن تصل حتى يتم توزيعها بنسب متكافئة للجميع، وهنا يكشف عن مستحقات مترتبة على الوزارة لصالح القطاع الخاص والأهلي تفوق ١٠٠ مليون دولار.

بلغة الأرقام

حسب تقرير مركز المعلومات الصحية في وزارة الصحة الذي يرصد الربع الأول من العام الجاري (١/١ - ٢٠١١/٣/٣١)، بلغ عدد تحويلات شراء الخدمة من المرافق الصحية خارج وزارة الصحة ١٥٫٥٧٧ تحويلة، بكلفة ١٠٩٫١٨٤٫٤٨٦ شيكلاً، على النحو التالي: عدد التحويلات من الضفة الغربية ١٠٫٥٢٩ تحويلة، بكلفة ٧٤٫٨٥٤٫٠٤٢ شيكلاً، وعدد التحويلات من قطاع غزة ٥٫٠٤٨ حالة، بقيمة ٣٤٫٣٣٠٫٤٤٤ شيكلاً.

وأظهر التقرير أن ٧٧٫٦٪ من حالات شراء الخدمة كانت داخل فلسطين (٣٨٫٦٪ لمستشفيات القدس، ٢٨٫٩٪ لمستشفيات المحافظات الشمالية (الضفة الغربية)، ١٠٫١٪ لمستشفيات المحافظات الجنوبية (قطاع غزة)، في حين توزعت الـ٢٢٫٤٪ الباقية من خارج فلسطين على النحو التالي: ٨٪ من داخل الخط الأخضر، ٧٫٦٪ من الأردن، ٦٫٨٪ من مصر.

أما عن حالات شراء الخدمة حسب الغرض الطبي، فقد تبين أن أمراض الأورام هي السبب الأول لشراء الخدمة بنسبة ١٤٫٨٪، وحل التصوير بالرنين المغناطيسي ثانياً بنسبة ١٣٫٥٪، وثالثاً أمراض وجراحة العيون بنسبة ٨٫٨٪، والسبب الرابع الأمراض الباطنية بنسبة ٧٫٦٪، تليها قسطرة القلب بنسبة ٦٫٥٪.

وهذه الأسباب الخمسة شكلت ٥١٫٢٪ من حالات شراء الخدمة من خارج وزارة الصحة خلال الربع الأول من العام ٢٠١١.

بعد التوصل إلى حل جزئي لمطالب الأطباء

وعودٌ حكومية وأجواء تفاؤل نقابي طبي تخفف آهات المرضى

محمد أبو ربيع

«طفح الكيل وبلغ السيل الزبى»، هذا ما قاله الشاب محمد إسماعيل أيوب (٢٣ عاماً)، رداً على رفض مستشفى رام الله الحكومي –قبل تعليق الإضراب– علاج أخيه، جراء إصابته في حادث سير في منطقة بيرزيت.

وقال أيوب: أصيب أخي «محمود» جراء حادث سير في بيرزيت، وعندما ذهبنا إلى مستشفى رام الله الحكومي صُعقنا من إضراب الأطباء، متسائلاً: ألا توجد آلية أخرى لحل مشكلة الإضراب بين الأطباء والحكومة؟ فالمواطن هو الذي يدفع الضريبة، وفي حالة وفاة أخي –لا قدر الله– فإن الطرفين (الأطباء والحكومة) سيتحملان المسؤولية.

وأضاف: حالنا كحال المئات، بل الآلاف من المرضى الذين يتوافدون إلى المستشفيات الحكومية في المحافظات كافة، مشيراً إلى أن الكثيرين يقطعون عشرات الكيلومترات من أجل الوصول إلى المستشفى المركزي في المحافظة، لكن دون جدوى، مبيناً أن المراكز الطبية الموجودة في القرى والبلدات والمخيمات لا تفي بالغرض المطلوب، فهي في النهاية عبارة عن مركز طبي، وليست مستشفى.

الحكاية منذ البداية

يقول نقيب الأطباء د. جواد عواد: يعيش الطبيب الفلسطيني في القطاع العام ظروفاً صعبة على الأصعدة كافة، سواء على صعيد الأجر المتدني، أو على صعيد الضغط الهائل في العمل بسبب نقص الأطباء، أو على صعيد نقص الأدوية والأجهزة الطبية، فحالة الطبيب الفلسطيني لا تقارن بالنسبة للأطباء في الدول العربية.

ويضيف: هذه الظروف أجبرت الأطباء على خوض إضراب عن العمل خلال الفترة الماضية، لتلبية مطالبهم العادلة، وذلك بعد رفض وزارة الصحة التعاطي بإيجابية مع المطالب المشروعة، فكان الإضراب خيارنا الأخير.

ويتابع: استمر الإضراب ١٦ يوماً بشكل جزئي، و٦٠ يوماً بشكل كلي، وتفاجأنا برد الحكومة على الإضراب المتمثل في رفع دعوى أمام المحكمة العليا، في خطوة لفك الإضراب.

ويؤكد أن الأطباء قرروا الرد على المواجهة بمواجهة، فقدم ٧٥٠ طبيباً استقالات جماعية، رافضين موقف الحكومة والمحكمة العليا غير المتجاوب مع المطالب العادلة.

ويقول عواد: إن تعامل وزارة الصحة كان غير لائق، فعلى مدار ٦٠ يوماً من الإضراب المباشر لم يكلف وزير الصحة د. فتحي أبو مغلي نفسه الاستماع إلى مطالب النقابة، ووصف الأطباء والعاملين في القطاع الصحي بكلمات غير لائقة.

ويضيف: استمر الإضراب إلى حين لقاء الرئيس محمود عباس، وتم تعليق الإضراب لمدة شهر (من ١٨ حزيران وحتى ١٨ تموز)، موضحاً أن الرئيس كان متفهماً لمطالب الأطباء، وأوعز إلى رئاسة مجلس الوزراء بمتابعة الملف كاملاً، وبكل جدية، فكانت الاستجابة لدينا في النقابة بتعليق الإضراب.

شهادات من قلب الميدان

يقول الدكتور وائل الشيخ، من لجنة حقوق الأطباء في رام الله والبيرة: هناك العديد من المطالب التي يحتاج الأطباء تحقيقها، فبعضها حقوقٌ عامة، وأخرى حقوق خاصة. أما المطالب العامة، فتتمثل في نقص التجهيزات الطبية، والكادر الطبي، وثمة نقص في الأدوية، فمثلاً في مستشفى رام الله الحكومي يكشف الطبيب أثناء فترة دوامه اليومية عن ١٥٠ حالة مرضية، وهذا ما يؤدي إلى توتر العلاقة بين الطبيب والمواطن.

ويضيف: في أيام الإضراب، واصلنا إجراء العمليات الطارئة، حيث أجرى مجمع فلسطين الطبي ١٥٠ عملية خلال أسبوع من فترة الإضراب، وكان هناك دوام على مدار ٢٤ ساعة لمعالجة الحالات الإنسانية الصعبة، مثل مرضى الثلاسيميا، والسرطان، ... وغيرهما.

وينوه الشيخ إلى أن مهلة الشهر انتهت، وهناك حل إسعافي مؤقت لتأجيل الإضراب، حيث تم حل قضية ساعات العمل الإضافي (بدل ١٧ ساعة عمل إضافي للطبيب المقيم ١٧٠ شيكلاً، وللطبيب الاختصاصي ٢٥٠ شيكلاً).

بدوره، يقول الدكتور سامر غانم، من قسم القلب في مستشفى رام الله الحكومي: زاد خلال فترة الإضراب عمل الأطباء أكثر من السابق، وأصبح الضغط على هذا القسم أكبر، بسبب تحويل الحالات الصعبة إلى هذا القسم من مراكز الصحة المختلفة. ويضيف غانم: من كان يعاني من ألم في الصدر يتم تحويله مباشرة لنا من المراكز الصحية، ويتم فحصه وتشخيصه، وتقديم العلاج له، وهذا ما أدى إلى زيادة الضغط، لأنه من المفروض أن يتم فحص المريض في المركز الصحي، أو في قسم الطوارئ، ولكن بسبب

الإضراب أصبحت جميع المراكز الصحية تحوّل لنا كل مريض، فكان عملنا متواصلاً وكأننا مقطوعون عن الإضراب، مشيراً إلى أن «الحالات العادية التي كانت تأتي للمستشفى، كان يتم تحويلها إلى قسم العيادات الخارجية، وهي بطبيعة الحال لا تعمل بسبب الإضراب، وهنا كانت تحدث الإشكاليات والإحراج مع المراجعين، فحالات الزكام والرشح والحرارة، وغيرها من الحالات المرضية العادية، كان الأطباء يمتنعون عن التعامل معها».

غياب «التشريعي» من جديد

وتقول النائب عن حركة فتح سحر القواسمي: إن الإضراب لا يمس المصلحة العامة بشيء، وآمل أن يتدخل الرئيس لمعالجة الموضوع، وأعتقد أن الأمور تسير بشكل جيد، والنظام الصحي بحاجة إلى تطوير أكثر.

وتضيف: المجلس التشريعي سلط الضوء على بعض القضايا، وأقام برنامجاً تدريبياً للأطباء بالتعاون مع تلفزيون فلسطين، مشيرة إلى أن رواتب الأطباء متدنية جداً، ويجب رفع الراتب الأساسي، وزيادة العلاوة، لأن من شأن ذلك أن يسهم في تقديم خدمة صحية أفضل.

وتتابع القواسمي: صحيح أن هناك قضايا لا شأن للمجلس التشريعي بها، لكن الانقسام أدى إلى تقزيم دور المجلس في حل المشاكل بشكل عام، ومشكلة إضراب الأطباء بشكل خاص.

وحسب النائب قيس عبد الكريم «أبو ليلى»، فإنه على الرغم من أن المجلس التشريعي معطل، فإن النواب عقدوا جلسة للاستماع إلى نقابة الأطباء لمناقشة مطالبها، وقال: على الحكومة إعادة النظر في الموازنة العامة، وأن تولي قطاع الصحة وقطاعات أخرى اهتماماً أكبر.

ويضيف: المجلس التشريعي لا يدخل في تفاصيل المطالب واحداً واحداً، لكن دوره يتمثل في إيجاد السبيل من أجل إنهاء الأزمة، لذلك شكّل المجلس لجنة لتقصي الحقائق، وتقدمت اللجنة بمساءلة لوزارة الصحة.

من جانبه، يقول الدكتور أيمن دراغمة، النائب عن كتلة التغيير والإصلاح: المجلس التشريعي بطبيعة الحال معطل، بسبب الانقسام اللعين، أما بالنسبة لإضراب الأطباء الحكوميين، فيجب أن تكون الآلية المطلوبة لمعالجة القضية حسب مصلحة المواطن. نحن نتفهم مطالب الأطباء المتمثلة في زيادة عدد الأطباء وإحضار الأدوية الناقصة، ورفع الرواتب، لكن في المقابل يجب حفظ حق الإضراب، ومراعاة حاجات المواطنين.

ويضيف: هناك شكاوى من محافظات مختلفة بشأن وفاة بعض المواطنين المرضى نتيجة الإضراب، وأنا شخصياً لست متأكداً من المعلومة القائلة إن مجمع فلسطين الطبي أجرى ١٥٠ عملية خلال أسبوع من أسابيع الإضراب.

وبالنسبة لما تردد حول وجود فساد في وزارة الصحة، قال دراغمة: الفساد حالة عامة، فهو ليس خاصاً بوزارة الصحة، ويجب على الأخ رفيق النتشة، رئيس هيئة مكافحة الفساد، عدم محاكمة المتورطين بقضايا فساد إعلامياً فقط، نريد إجراءات ملموسة على أرض الواقع، حتى يكون العقاب رادعاً لغيرهم، فلا أحد فوق المساءلة.

ونوه إلى أن عمل نقابة الأطباء بحاجة إلى تشريع، والإضراب يجب أن يكون قانونياً، وانعقاد المجلس التشريعي يحل المشاكل كافة.

يشار إلى أن هناك أحاديث تفيد بأن الحل الجزئي يتمثل باحتساب ساعات العمل الإضافية (أوفر تايم)، وهناك وعود بأن يكون السقف الزمني لحل القضايا التي ظلت عالقة هو العام ٢٠١٣.

موسم الاصطياف على البحر .. مشروع استثماري بامتياز على حساب فقراء غزة

خليل الشيخ

ثلاث قصص تلخص واقع الاصطياف على شاطئ قطاع غزة .. البداية كانت في عيون أطفال أسرة عائلة المواطن علي أبو ناجي من مخيم الشاطئ في مدينة غزة، وهي أسرة فقيرة مكونة من ستة أفراد عجزت عن استئجار خيمة واسعة مقامة في استراحة على شاطئ البحر، فجلست تحت مظلة صغيرة، وافترشت رمال البحر الناعمة بحثاً عن بعض التسلية والاستجمام في يوم صيفي حار.

والقصة الثانية لصاحب استراحة على شاطئ جباليا اشتكى من شروط وقيود تلزيم مساحة أرض من قبل البلدية، ليقيم عليها استراحة ضمن مشروع سياحي متواضع، يبحث من خلاله عن توفير فرص عمل لنحو ثمانية أشخاص، لافتاً إلى تأثر موسم الاصطياف بقدوم شهر رمضان، وتردي الأوضاع الاقتصادية للمواطنين.

أما القصة الثالثة، فهي عن ست بلديات في قطاع غزة ودائرة الإنقاذ البحري في مديرية الدفاع المدني ومؤسسات أخرى عملت طيلة الفترة الماضية من أجل تهيئة الشاطئ لموسم الاصطياف، وإنهاء كل الاستعدادات الخاصة بالإنقاذ والسلامة العامة وضمان راحة المواطنين.

لا مكان للفقراء

في القصة الأولى، رفض ربّ الأسرة أبو ناجي استجار خيمة، وقال: إنها تتطلب دفع ٥٠ شيكلاً، وذلك يعد مبلغاً كبيراً يفوق إمكاناتي المادية، فأنا أعمل مقابل ٦٠٠ شيكل شهرياً لإعالة أطفالي، فكيف يمكنني أن أستأجر خيمة بهذا المبلغ مرة أسبوعياً؟

وأوضح أبو ناجي في حديث لـ «آفاق برلمانية»، أنه يسكن في مخيم الشاطئ، ويحرص على قضاء وقت فراغه عند الشاطئ برفقة أفراد أسرته، معرباً عن استهجانه لانتشار واكتظاظ الشاطئ بالاستراحات مدفوعة الأجر.

وقال: لم يعد هناك مكان نجلس فيه إلا بين الصخور أو مناطق ضيقة تملؤها النفايات، ومن الصعب إيجاد منطقة خالية يمكن الاستجمام بها.

وانتقد أبو ناجي تعمد أصحاب الاستراحات رفع أجرة الخيمة، لاسيما في الأيام الأخيرة من كل أسبوع، وقال: لم يعد الشاطئ لنا، فهو لأصحاب هذه الاستراحات ليقيموا عليها مشاريعهم ويأخذوا أموال الفقراء أمثالنا.

شروط وقيود

في القصة الثانية، يقول حسين أبو القمصان، صاحب إحدى الاستراحات على شاطئ جباليا، إنه استأجر من البلدية مساحة أرض تقدر بنحو ٨٠٠ متر مربع لفترة زمنية محدودة لا تزيد على ستة أشهر بمبلغ مالي بلغ نحو ٩٦٠٠ شيكل، لكنه أعد تجهيزات لموسم الاصطياف بقيمة مالية لا تقل عن عشرة آلاف دولار.

وأضاف في حديثه لـ «آفاق برلمانية»: موسم الاصطياف لهذا العام يشوبه الضرر الكبير نظراً للظروف الاقتصادية التي يمر بها قطاع غزة من جهة، وبسبب حلول شهر رمضان وسط الموسم من جهة أخرى، وهو ما يقلل إلى حد بعيد إقبال الناس على الاصطياف.

وعبر أبو القمصان عن استيائه من ارتفاع الرسوم المالية المجباة من قبل البلدية، على الرغم من تردي الظروف الاقتصادية، وكذلك إجباره كل موسم على إزالة تجهيزات استراحته، ما يفاقم مصروفات وتكاليف إعداد الاستراحة.

وطالب البلدية بتخفيض قيمة الأموال والرسوم التي تجبيها من أصحاب الاستراحات ومراعاة الظروف الاقتصادية، وكذلك العمل على توسيع مساحات الأراضي المخصصة لعمل الاستراحات، الأمر الذي من شأنه رفع قيمة عوائده من العمل في هذا المجال.

وانتقد قيام البلدية بتخصيص مساحات واسعة لبعض أصحاب الاستراحات تفوق بكثير المساحات المخصصة لباقي أصحاب الاستراحات، لافتاً إلى أن ثمة تمييزاً بهذا الخصوص. كما أعرب عن أمله في أن تقوم البلدية بتمديد عقود تأجير الأراضي لأصحاب الاستراحات، معتبراً أن ذلك يقلل تكاليف إقامتها كل عام، وبالتالي تنخفض الأجرة المالية المجباة من المواطنين.

رد البلديات

في القصة الثالثة، قال المستشار القانوني لبلدية جباليا خطاب خطاب، إن البلدية شكلت لجنة خاصة للتعامل مع ملف الاصطياف على شاطئ البحر، وعملت هذه اللجنة على تلزيم مساحات أراض لتقام عليها استراحات بمساحات محدودة، وبأشكال تتيح للمواطنين التمتع بمساحات حرة دون رسوم أو جباية. وأوضح أن عروض المساحات الحرة المخصصة للمواطنين من غير القادرين على دفع أجرة الاستراحات، والموزعة على طول شاطئ جباليا الممتد لنحو كيلومتر ونصف، قدرت ما بين ١٥ إلى ٢٠ متراً، وهي متوفرة في أماكن ما بين الاستراحات.

وأضاف: إن اللجنة التي تم تشكيلها راعت حاجة الناس للقدوم إلى الشاطئ، وأقرت باحتياجاتهم، وهو ما دفع البلدية للقبول بأسعار قليلة ومحدودة مقابل تلزيم مساحات الأراضي، موضحاً أنه تم توحيد الأسعار لجميع هذه المساحات لتصل إلى ١٢ شيكلاً للمتر المربع الواحد، لمنع سيطرة الشركات السياحية الكبرى على هذه الاستراحات، ومنعاً للاحتكار، كما قبلت البلدية بتخفيض آخر نظراً لتضرر أصحاب الاستراحات بسبب حلول شهر رمضان منتصف موسم الاصطياف.

ورداً على اتهامات بعض أصحاب الاستراحات بخصوص التمييز فيما بينهم، قال خطاب إن شاطئ جباليا من أكثر الشواطئ التي تم تخصيص مساحاتها قبل فترة المجلس البلدي الحالي، وحتى قبل سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، مشيراً إلى أن نحو ٨٠٪ من مساحات الأراضي على شاطئ جباليا مخصصة لجهات أجنبية، كما حدث بإقامة فندق «مارينا» من قبل جهات استثمار دولية ومحلية، وأخرى تم تخصيصها لشركات استثمارية من قبل سلطة الأراضي ووزارة الإسكان قبل سيطرة «حماس» على غزة، ولا دخل لبلدية جباليا بهذا التمييز إن وجد.

واعتبر خطاب أن شاطئ جباليا من أقل الشواطئ التي يمكن استفادة البلدية منها نظراً لصغر مساحته، وزيادة التخصيصات عليه.

وفي الإطار ذاته، وصف المشاريع المقامة حالياً على شاطئ جباليا بأنها «مشاريع تخص الصالح العام وتتعلق بالتنمية الزراعية»، مسترشداً بمشروع الزراعة السمكية التي تنفذه شركة محلية، وآخر له علاقة بالتنمية السياحية.

وأكد خطاب أن البلدية تنظر باهتمام كبير لتطوير منطقة الشاطئ عبر تنفيذ مشاريع تعبيد للطرق وإنارتها، ورفع مستوى النظافة على الشاطئ.

وأشار إلى أن البلدية، بالتنسيق مع جهات عدة كالدفاع المدني، والشرطة في الحكومة المقالة، وأصحاب الاستراحات، ضمنت مرور موسم الاصطياف بشكل هادئ، موضحاً أن كلاً من هذه الجهات يعمل وفق مسؤوليات عمله.

منقذون وحالات غرق

على طول شاطئ البحر، يمكن مشاهدة أبراج خشبية عالية الارتفاع نسبياً، أُعدت في أماكن اكتظاظ المصطافين، وخصصت لفرق المنقذين، الذين يعملون معظم ساعات النهار ويغيبون فور حلول الظلام.

بهذا الخصوص، تعاونت البلدية مع مديرية الدفاع المدني التابعة لوزارة الداخلية من أجل تنظيم عمل المنقذين.

وقالت دائرة الإنقاذ البحري في وزارة الداخلية بالحكومة المقالة أنها أَعدت خطة متكاملة لصيف العام الجاري لضمان موسم استجمام آمن.

وأوضحت الدائرة أنها اتخذت إجراءات ترى بأنها كفيلة بتفادي وقوع المواطنين ضحايا لحوادث غرق، مشيرة إلى أن عمل وحدة الإنقاذ البحري بدأ منذ نيسان الماضي، على الرغم من أن البداية الفعلية لموسم الاستجمام كانت مع مطلع شهر حزيران، وسيستمر الموسم حتى نهاية تشرين الأول القادم.

وقال يحيى تايه، مدير عام الإنقاذ البحري في قطاع غزة، إن الدائرة اتخذت سلسلة من الترتيبات اللازمة لضمان سلامة المصطافين لهذا العام، موضحاً أنه في الأعوام الماضية كان المنقذون يعملون لفترة واحدة فقط خلال اليوم، أما في الموسم الحالي فسيكون العمل على فترتين لمراقبة الشاطئ والحفاظ على سلامة المواطنين.

وأضاف تايه، في سياق تقرير نشره الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية بالحكومة المقالة، مؤخراً، أن دائرة الإنقاذ البحري نظمت الكثير من دورات السباحة والإنقاذ لتطوير مهارات المنقذين وقدراتهم.

ودعا جمهور المصطافين إلى اتّباع تعليمات المنقذين والالتزام بالأماكن المخصصة للسباحة، مشيراً إلى أن الصيف الماضي شهد وفاة ٩ مواطنين غرقاً بسبب عدم الالتزام بتعليمات المنقذين.

وأوضح أن لدى دائرة الإنقاذ نحو ٢٦٦ منقذاً بحرياً يعملون في مختلف شواطئ محافظات غزة، وأن الحاجة أكثر منذ ذلك بسبب زيادة عدد المصطافين لهذا العام، ومن المنتظر مضاعفة العدد بالتنسيق مع وزارة العمل في الحكومة المقالة.

وأضاف أن المنقذين يعملون بزي موحد ومميز ويمتلكون أدوات لازمة للإنقاذ، وتلقوا دورات تدريبية في مجال اللياقة البدنية والإسعافات الأولية وأخلاقيات المهنة، لافتاً إلى أن هناك بعض العراقيل التي ستواجه عملهم، لاسيما من حيث النقص في بعض الإمكانات والمستلزمات الخاصة.

وأصدرت الدائرة تعليمات إرشادية للمصطافين تتلخص في عدم السباحة بشكل فردي، أو بعيداً عن نظر المنقذين، وفي أوقات الليل والفترة ما بين الفجر والشروق، والحذر عند استخدام الأدوات المائية، وبخاصة الأدوات التي تنفخ بالهواء، والتأكد من سلامتها قبل السباحة.

كما طالبتهم بعدم السباحة في المناطق الصخرية لوجود تيارات مائية، وخوفاً من الانزلاق والتعرض لكسور، وعند رؤية أشخاص غرقى يجب إبلاغ المنقذين فوراً وعدم التعامل بشكل فردي وارتجالي.

ومع مرور موسم الاصطياف والإقبال غير المشهود للناس على شاطئ البحر، سجل الكثير من حالات الغرق، التي تعاملت معها فرق الإنقاذ دون أن تسجل أية حالة وفاة حتى كتابة هذا التقرير. وكانت فرق الإنقاذ البحري التابعة لمديرية الدفاع المدني أعلنت وقوع نحو ٣٢٠ حالة غرق، موزعة على محافظات القطاع كافة، كالتالي: في محافظة خان يونس تعاملت الفرق مع ٩٧ حالة غرق، تلتها محافظة شمال غزة التي بلغت فيها حالات الغرق ٨٠ حالة، بينما بلغت حالات الغرق في محافظة رفح ٧٣ حالة، ثم محافظة غزة ٤٠ حالة غرق، وفي محافظة الوسطى بلغت حالات الغرق ٢٧ حالة، بينما لم تسجل حالات وفاة في صفوف المصطافين.

حملات البلديات

ومع بدء الموسم، أعلنت جميع بلديات قطاع غزة عن بدء عملها بعد الإعلان عن انتهاء حملات مخصصة وواسعة النطاق لاستقبال جيد لفصل الصيف وتهيئة شاطئ البحر للمصطافين.

فمن جانبها، أكدت بلدية غزة، أكبر بلديات القطاع، جاهزية شاطئها لاستقبال المصطافين وانتظام العمل في أبراج المراقبة الخاصة بالمنقذين، وتزويدها بكافة المستلزمات المناسبة للإنقاذ.

وبلغ عدد أبراج المراقبة على طول الشاطئ نحو ١٣ برجاً مجهزة بجميع الاستخدامات اللازمة لعمل الإنقاذ البري كالمناظير، والزي الخاص بالمنقذين لتمييزهم، وأدوات الإنقاذ، مع تزويد المنقذين بأجهزة اتصال لاسلكية لسرعة التحرك والإسعاف في حالة جود حالات غرق.

وقالت دائرة الحراسات والخدمات بالبلدية في بيان لها، إن المنقذين خضعوا لدورات تدريبية ملائمة وأخرى لضمان حسن التعامل مع الجمهور، كما أقامت نقطة إسعاف أولي خاصة بحالات الغرق والحوادث على الشاطئ، ونشرت ثلاث «حسكات» داخل البحر لمراقبة الشاطئ وضمان سرعة التحرك في حال وجود غرق في ساعات الذروة. ويعمل ٣٠ منقذا على شاطئ غزة، وسيزاد عددهم بالتدريج بالتعاون مع مديرية الدفاع المدني، ووكالة الغوث، كما أقامت العديد من اللافتات الإرشادية على طول الشاطئ والخاصة بعملية السباحة.

وبهذا الخصوص، أكدت البلدية أنها نظمت عملية توزيع تخصيص الأراضي الخاصة بالاستراحات والمقاهي العامة عند الشاطئ بصورة لا تحرم المصطافين من التمتع بموسم الاصطياف.

ودعت الدائرة المواطنين إلى الالتزام بتعليمات المنقذين والتعاون معهم والتقيد بأوقات السباحة المخصصة من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الثامنة مساء، لافتة إلى أنه تصعب مراقبة الشاطئ في ساعات المساء. كما طالبت الأهالي بمرافقة أطفالهم أثناء السباحة والمحافظة على نظافة الشاطئ.

وفي الإطار ذاته، هدفت الحملات التي نفذتها بلديتا جباليا وبيت لاهيا في شمال القطاع إلى إزالة التعديات على أراضي الحكومة الواقعة عند شاطئ البحر، وإخلاء الاستراحات العشوائية غير المرخصة، وإجبار أصحابها على استيفاء الشروط اللازمة، أو استبدالها باستراحات مرخصة وقانونية تتلاءم مع احتياجات المصطافين وتستوفي شروط السلامة.

وقالت جهات المتابعة والتفتيش في البلديتين، إن هذه الحملات تهدف إلى فرض النظام والقانون عند شاطئ البحر، والعمل على إنجاح موسم الاصطياف بما يتلاءم مع احتياجات المواطنين.

وأوضح مسؤولون لـ«آفاق برلمانية» أنهم سيتابعون على مدار موسم الصيف أجواء الاصطياف، وتجمع المواطنين عند الشاطئ، وتحديد مناطق السباحة والاستجمام بما يضمن ابتعاد المصطافين عن المناطق الخطرة.

من جانبها، كانت بلدية خان يونس قد أعلنت أنها انتهت من إنشاء ٢٠ برجاً للإنقاذ على طول شاطئ المدنية، بالتعاون مع جهاز الدفاع المدني، وذلك في إطار مساعيهما للحفاظ على حياة المصطافين في الموسم الحالي.

وذكر رئيس بلدية خان يونس محمد الفرَّا، في بيان صحافي، إن الطواقم الفنية المختصة المشرفة على إدارة العمل على الشاطئ تواصل عملها عبر تنفيذ بعض الإجراءات الانضباطية والتنظيمية لضمان نجاح الموسم، وإتاحة الفرصة أمام المصطافين للتنعم والترفيه بكل حرية.

وأشار الفرَّا إلى أن إنشاء أبراج الإنقاذ على طول الشاطئ يشكل حماية حقيقية لعموم المصطافين من السكان، كونه يساعد المنقذين في مراقبة الشاطئ على الوجه الأكمل، ويساهم في إرشاد المواطنين وتعريفهم بالمناطق المسموح السباحة بها حفاظاً على حياتهم، منوها إلى أن البلدية قامت بتوفير سيارة إسعاف على الشاطئ وعيادة طبية ثابتة مجهزة تقدم خدماتها للجميع على مدار الساعة، وذلك من أجل نجدة الغرقى بشكل سريع وإنقاذ حياتهم.

وناشد جميع المصطافين الالتزام بتعليمات المنقذين للحفاظ على حياتهم، وعدم النزول إلى البحر إلا بوجود المنقذين، الذين يتواجدون في خدمة المواطنين منذ ساعات الصباح الباكر حتى الثامنة مساءً، محذراً السكان كافة من مغبة السباحة في الليل؛ كونها تشكل مخاطر حقيقية على حياتهم.

كما حذّر الفرَّا من سرقة رمال الشاطئ (الزلف)، التي تسببت في وجود الحفر على مدخل الشاطئ، الأمر الذي قد يتسبب بغرق بعض الأطفال.

باستثناء مخيمات تخصصية مدعومة بسخاء

مخيمات صيفية تقشفية .. وأطفال يرفضون الالتحاق بها

شهناز حميد

لم ينصع الطفل يزن دراغمة لأوامر والدته الرامية إلى متابعة التحاقه بأحد المخيمات الصيفية التي افتتحت مؤخراً في مدينة طوباس شمال الضفة الغربية، بعد يوم واحد من التحاقه بهذا المخيم الذي لا يقدم له شيئاً، كما قال، وآثر البقاء في المنزل على الالتحاق بالمخيم الصيفي «المتقشف».

وشكل أمر غياب وجبة الطعام وزجاجتي العصير والماء، وهي الوجبة التي اعتاد يزن ابن التسع سنوات وزملاؤه تلقيها في المخيمات الصيفية السابقة، خيبة أمل دفعته إلى الانقطاع عن المخيم، الذي قال أيضاً إنه لم يقدم لهم إلا قليلاً من القرطاسية والألعاب الترفيهية.

وعلى الرغم من أن محاولات الأم التي تعمل موظفة في إحدى المؤسسات الحكومية في محافظة طوباس والأغوار الشمالية، باءت بالفشل، فإنها حاولت مرة أخرى إلحاق طفلها بمخيم صيفي آخر، غير أنه مخيم تخصصي كما قيل لها.

«حاولت إغراءه بهذا المخيم»، قالت الأم التي تسعى من وراء ذلك إلى إخراج طفلها من جو العطلة الصيفية الروتيني، إذ يقضي أطفالها نهارهم بمشاهدة التلفاز وممارسة الألعاب البيتية والإلكترونية حتى وقت متأخر من الليل، ليقضوا ساعات نهارهم الأولى نياماً، كما تقول.

وتتابع الأم قائلة: كثيراً ما أجد أبنائي نياماً عند وصولي البيت عقب انتهاء دوامي الرسمي عند الثالثة عصراً، مبينة أنها هدفت إلى إخراجهم من هذا الجو من وراء التحاقهم بالمخيمات الصيفية.

وعموماً، تختلف الأهداف المرجوة من المخيمات الصيفية بالنسبة للأطفال وذويهم، وذلك وفقاً لعرفات المصري، منسق اللجنة الفرعية للمخيمات الصيفية في محافظة طوباس والأغوار الشمالية، الذي قال إن نظرة الأطفال للمخيمات غالباً ما تتمحور حول الخدمات التي تقدم لهم خلالها، فيما يسعى الأهل إلى أهداف أكبر وأشمل تتمثل في ترفيه أطفالهم وتثقيفهم وتقوية شخصياتهم، عبر انخراطهم مع غيرهم في أنشطة مختلفة.

ويبدي المصري تبريراً قوياً لسلوك الطفل يزن، الذي قال إن من حقه أن يتلقى بعض الخدمات خلال التحاقه بالمخيم، مبيناً أن اللجنة الوطنية العليا للمخيمات الصيفية لا توفر تمويلاً للوجبات الغذائية التي عادة ما تعتمد على المجتمع المحلي والمؤسسات العاملة كل في منطقتها لتوفير هذه الوجبات.

وقال: من وجهة نظري تصرف ذلك الطفل ليس غريباً، لاسيما أنه اعتاد أن يتلقى ما كان يأمل تلقيه هذا العام خلال السنوات الماضية، موضحاً أن كلاً من المجتمع المحلي والمؤسسات الرسمية هذا العام أبديا تقصيراً من حيث الدعم للمخيمات الصيفية، وهو الأمر الذي لم نعتده من الطرفين خلال السنوات الماضية.

وأضاف: إن الوضع هذا العام سيئ للغاية من حيث التمويل اللازم لتزويد الأطفال الملتحقين بالمخيمات بالوجبات الغذائية والمياه المعدنية والعصائر، مشيراً إلى أن اللجنة الفرعية وبجهود شخصية من بعض أعضائها نجحت في تأمين وجبات ليومين فقط، إلى جانب تأمين رحلة ترفيهية ويوم فرح ومرح للأطفال في نهاية أيام المخيمات الصيفية التي تمتد لاثني عشر يوماً، وذلك من خلال تأمين تمويلها عبر بعض المؤسسات الرسمية والأهلية والخاصة.

وأوضح المصري أن ١٧٠٠ من الطلبة والطالبات الأطفال في محافظة طوباس والأغوار الشمالية انخرطوا هذا العام بتسعة عشر مخيماً صيفياً، منها أربعة مخيمات صيفية تخصصية والباقي مخيمات ترفيهية، مبيناً أنه طرأت هذا العام زيادة على عدد الطلبة المنخرطين بالمخيمات بمعدل ٤٠٠ طالب وطالبة.

ومن وجهة نظر منسق اللجنة الفرعية للمخيمات الصيفية بمحافظة طوباس والأغوار الشمالية، فإن المخيمات التخصصية التي تتنوع فعالياتها ما بين التكنولوجيا والموسيقى والزراعة و»الشرطي الصغير»، أفضل حالاً من نظيراتها الترفيهية العادية، إذ تقوم المؤسسات التي تعكف على تنظيم هذه المخيمات بتوفير المتطلبات اللازمة من زيٍّ، وقرطاسية، ووجبات، وغيره مما يفتقده المخيم الترفيهي العادي.

ويرى منسق اللجنة الفرعية للمخيمات الصيفية أنه يترتب على المجتمع المحلي واجب إنساني واجتماعي بتوفير الدعم لأنشطة كهذه، هدفها الأول والأخير خدمة الأطفال والترفيه عنهم.

ويجمع تربويون ومتطوعون في المخيمات الصيفية على أن وضع المخيمات هذا العام من حيث التمويل سيئ للغاية، حتى أن هذا الوضع انعكس على مكافأتهم المالية التي يتلقونها جراء عملهم في هذه المخيمات التي قالوا إنها «مخيمات تقشفية».

وقال أمجد خضيري، رئيس قسم الأنشطة الطلابية بمديرية التربية والتعليم بالمحافظة، «للأسف، نعم المخيمات الصيفية لهذا العام تقشفية إلى حد كبير»، مبيناً أنه «على الرغم من ذلك، فإن تقشفها لا يعطي مبرراً للطلبة أو لذويهم لانسحاب الأطفال من هذه المخيمات وعدم التحاقهم بها من الأصل».

وأضاف: الغالبية العظمى من المخيمات الصيفية تعاني هذا العام من قلة التمويل أو انعدامه لجوانب محددة كالوجبات الغذائية في المخيمات، وهي المسألة التي يلاحظها خضيري خلال قيامه بمهام عمله كمشرف على المخيمات الصيفية، إذ كان واضحاً بالنسبة له، أن الغالبية العظمى من المخيمات الصيفية المقامة بالمحافظة تعاني من شح في التمويل والدعم المقدم لها.

وتابع: هناك مخيمات تتلقى دعماً سخياً وكاملاً كتلك المدعومة من الإدارة العامة للأنشطة الطلابية بوزارة التربية والتعليم العالي، الأمر الذي يجعل منها مخيمات «رفاه» مقارنة مع تلك محدودة التمويل.

ونوه خضيري إلى أن للمخيمات الصيفية رسالة سامية كبيرة لها من النتائج والآثار الإيجابية الكثير، غير أنها بحاجة إلى استغلال صحيح لتحقق رسالتها والهدف المنشود منها.

ويرى خضيري، كتربوي وكأب أولاً، أن «المخيمات الصيفية شيء إيجابي، كما أنها تربوية ومقننة أيضاً»، مشيراً إلى أنه يتوجب على الأهالي تشجيع أطفالهم على الانخراط بالمخيمات الصيفية حتى ولو كانت تقشفية تماماً.

وقال: لقد آثرت التحاق بناتي بهذه المخيمات «التقشفية» على الرغم من أن الفرصة كانت متاحة لإشراكهن في أحد المخيمات التخصصية، وهي المخيمات الأكثر حظاً من غيرها من حيث التمويل والخدمات المقدمة للطلبة فيها.

وعموماً، تهدف المخيمات الصيفية إلى إخراج الطلبة من أجواء المدارس والتدريس إلى أجواء ترفيهية يكتسبون في سياقها، إلى جانب ذلك، مهارات حياتية عديدة.

وفيما يتعلق بعلاقة التربية والتعليم بالمخيمات الصيفية، قال خضيري: إن التربية والتعليم تعمل مع ثلاثة أنواع من المخيمات الصيفية، فمنها ما ينفذ من قبل الإدارة العامة للأنشطة الطلابية في التربية والتعليم، ومنها ما يتم نتيجة تعاون ما بين التربية والتعليم واللجنة الوطنية العليا، فيما تقوم التربية والتعليم بجعل المدارس مفتوحة أمام مؤسسات أهلية تعمل على إقامة مخيمات صيفية بالتعاون مع اللجنة الوطنية العليا للمخيمات الصيفية.

وعملت الإدارة العامة للأنشطة الطلابية بوزارة التربية والتعليم على توفير دعم سخي لبعض المخيمات، تمثلت بمخيم الموهوبين رياضياً، ومخيمين ترفيهيين آخرين، حيث أن لها من الدعم والإمكانيات الكثير.

وترجع إيمان دراغمة، أخصائية التأهيل في برنامج التأهيل المجتمعي في جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية، التي دأبت منذ سنوات طويلة على إقامة مخيمات صيفية للأطفال بغية الترفيه ودمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة مع نظرائهم الأسوياء، بذاكرتها إلى الوراء قبل ١٢ سنة عندما أقيم أول مخيم صيفي من قبل برنامج التأهيل المجتمعي بطوباس، «إذ لم يكن هناك أيٌّ من الإمكانيات التي –مع الأسف– اعتاد الأطفال عليها».

وقالت: لم تكن آنذاك قد استحدثت «موضة» الوجبة الغذائية بالمخيم الصيفي، حتى أن المتطوعين كانوا ينفذون معنا نشاطات وفعاليات المخيم بشكل طوعي ومجاني دون أن ينتظروا منا أية مكافأة مالية.

وأكدت دراغمة على أن المخيمين اللذين تعكف جمعية الإغاثة الطبية على تنفيذهما بالمدينة هذا العام غير ممولين، غير أنه تم الاعتماد على المجتمع المحلي لتأمين وسيلة نقل للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة من وإلى المخيم، مشيرة إلى أن المخيم «تقشفي»، إذ لا يتم توزيع أي شيء غذائي أو غيره على الطلبة، باستثناء القرطاسية.

«ومع ذلك، لاقينا إقبالاً كبيراً على مخيماتنا هذا العام»، قالت دراغمة، التي أوضحت أنه تم رفض العديد من طلبات الأطفال للانضمام إلى المخيمات، لاسيما مخيم الدمج، لاكتمال العدد المطلوب مسبقاً.

وترى أخصائية التأهيل أن مستوى الخدمات المقدمة في المخيمات الصيفية، أو حجم التمويل المقدم لها، ليسا مقياساً لحجم الإقبال عليها من عدمه، مؤكدة أن بعض المخيمات غير الممولة تشهد إقبالاً أكثر من نظيرتها الممولة التي تحظى بدعم سخي.

بدورها، ترى «أ. د» التي تتولى مهمة الإشراف والإدارة في أحد المخيمات الصيفية المتخصصة، أن المؤسسات الممولة، وغالباً ما تكون مؤسسات أجنبية، هي التي توجه مسار المخيم، وحتى النشاطات التي تنفذ خلاله، وذلك انطلاقاً من مقولة «من يدفع يشترط»، كما تقول، مشيرة إلى أن «المخيمات الصيفية لدى هذه المؤسسات لا تتعدى كونها وجه إنفاق لموازنة معدة مسبقاً لهذا النشاط».

وقالت: تطرح فكرة المخيم بالبداية عبر رقم يمثل مبلغاً مالياً، ويترتب علينا تحضير قائمة بأسماء الاحتياجات والنشاطات التي سننفذها خلال المخيم الصيفي. وأضافت: في الوقت التي تنفق فيه مبالغ خيالية على مثل هذا المخيم، هناك مخيمات تفتقر لأدنى الاحتياجات من القرطاسية أو بعض الألعاب الترفيهية البسيطة.

لا تزال تشكل فرصة نادرة للأطفال لتفريغ كبتهم

غزة: المخيمات الصيفية تتحول إلى ساحة صراع خفية على الطلبة

عيسى سعد الله

في الصيف، يبدو كأن قدر شريحة الأطفال أن تبقى هدفاً وملعباً مهماً للعديد من الفصائل والمنظمات والمؤسسات، التي اشتد التنافس بينها بعد الانقسام، إذ تتجسد حالة من الصراع الخفي والعلني في سياق عملية استقطاب حادة بين المؤسسات والفصائل، وبخاصة بين حركة حماس ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين «أونروا»، وتركز على المخيمات الصيفية للأطفال.

ومع دخول «أونروا» بقوة على خط تنظيم المخيمات الصيفية تحت مسمى «ألعاب الصيف» منذ خمس سنوات، اشتدت المنافسة مع الفصائل والمؤسسات العاملة في القطاع، وبخاصة حركة «حماس»، بعد أن خرجت منافستها حركة «فتح» من دائرة استقطاب الأطفال في مخيماتها الصيفية منذ الانقسام وصعوبة عمل «فتح» في القطاع. ويشهد الصيف منافسة شديدة بين حركة «حماس» و «أونروا» اللتين تشرفان على تنظيم أكثر من ٩٥٪ من المخيمات والفعاليات الصيفية للأطفال.

وتنفق وكالة الغوث عشرات ملايين الدولارات على استضافة نحو ربع مليون طفل، بينما تنفق حركة «حماس» أقل من ذلك بكثير على استضافة عشرات آلاف الأطفال أيضاً. وأياً كان الهدف، فإن المخيمات في ظل البيئة القاسية في القطاع تخلق فضاء مهماً للأطفال كي يفرغوا كبت تسعة أشهر متواصلة من الدراسة في ظل أجواء غير مريحة. والكثير من الأطفال لا يعرفون أسباب تلك المخيمات ودوافعها، لذلك يرون فيها نعيماً، فيما يرى آخرون أنها لا تناسبهم ويفضلون اللعب الحر.

أهداف علنية وأخرى خفية

وللمخيمات الصيفية أهداف عدة، فأهدافها العلنية تركز على التهيئة النفسية للطفل والتخفيف عنه ومعالجته من آثار الحصار والاحتلال، ولكن في الحقيقة الكل يسعى إلى هدف إستراتيجي من تلك المخيمات. ففي الوقت التي تؤكد فيه «الأونروا» على أن الهدف من تنظيم المخيمات هو الترفيه عن الأطفال، وتهيئتهم للعام الدراسي القادم، يرد ناشطون في الحركات الإسلامية بالتأكيد على أن الهدف واضح، وهو إشغال الأطفال بالترفيه على حساب اكتساب الثقافة الوطنية والدينية وإبعادهم عن الفصائل، وبخاصة الإسلامية.

وتشهد مخيمات «ألعاب الصيف» التابعة لوكالة الغوث، حسب المستشار الإعلامي لوكالة الغوث عدنان أبو حسنة، مشاركة ما يقارب ٢٥٠ ألف طفل من الجنسين في القطاع، موزعين على ثلاث دورات، كل منها تشمل فترتين صباحية ومسائية. وتوزعت مخيمات «ألعاب الصيف» لهذا العام على (٢٠٣) مواقع منتشرة في المحافظات كافة، من بينها (٣٠) موقعاً على شاطئ البحر، ولكل طالب الحق في الذهاب لتلك المخيمات مرة كل أسبوع.

وأوضح أبو حسنة أن الأنشطة المعمول عليها هذا العام تشمل: السباحة والجري، الحرف والمهن، المسابقات الثقافية والترفيهية، المسرح، وغير ذلك من الفعاليات الهادفة لتخفيف تبعات وآثار الحصار عن المشاركين من أهالي القطاع، مبيناً أن عدد المشرفين لهذا العام وصل إلى ثمانية آلاف مشرف، «ولذلك أهمية كبرى في توفير فرص عمل لأبناء القطاع للعمل بداخلها، من خريجين ومرشدين ورياضيين ومؤهلين وفنيين».

وقال إن المشرفين كافة يتم تأهيلهم وتدريبهم حول كيفية التعامل مع الأطفال في ظل كافة الظروف المحيطة بهم، مشدداً على أن جميع الأنشطة التي تنظم للأطفال المشاركين تسير وفق العادات والتقاليد الفلسطينية بحذافيرها.

ونوه أبو حسنة إلى أن هذا العام سيشهد تحطيم عدد من الأرقام القياسية بالنسبة لمخيمات الصيف، التي ستمكنهم من دخول موسوعة «غينيس» العالمية للسنة الثانية على التوالي.

وكان تم إدراج المشاركين في مخيمات «ألعاب الصيف» التابعة لوكالة الغوث العام الماضي في موسوعة «غينيس» للأرقام القياسية، من خلال مشاركتهم في مهرجان الطائرات الورقية و«طبطبة» في أعداد كرات السلة.

مخيمات «حماس»

أما المنشط أحمد مفيد في مخيم تابع لحركة «حماس»، فقال إن المنشطين يعملون بشكل فعال من أجل الترفيه عن الأطفال، لما يتعرضون له من ضغوط نفسية نتيجة تدني مستوياتهم المعيشية، لاسيما أنهم عايشوا فترة هي الأقسى في حياة أطفال فلسطين بسبب الحرب على قطاع غزة، والإغلاق المستمر للمعابر.

ونوه إلى أن مخيمات العام الماضي تختلف بشكل واضح عن المخيمات الحالية، «إذ كان هناك شح واضح في الأدوات والألعاب المستخدمة للترفيه عن الأطفال، إلى جانب تأخر القائمين على المخيمات في تجهيز المخيم بالشكل المطلوب، كتجهيز البرك ومظلة للأطفال، والألعاب الكبيرة، وبعض أدوات الرسم والنحت». وطالب مفيد القائمين على المخيمات بالعمل على توفير الأدوات والألعاب بشكل أكبر لتحقيق أهداف المخيم الصيفي، والنهوض بمواهب الطلبة وتنميتها، وإعطائهم فرصة أكبر للتعبير عما يجول في خواطرهم.

ويشاطره الرأي المنشط فتحي محيي الدين، الذي كان أحد المنشطين المتميزين العام الماضي، ويقول: كان القائمون على المخيمات الصيفية العام الماضي غير مؤهلين بالشكل المطلوب للتعامل مع المشاركين، وكان شغلهم الشاغل هو متى ينتهي المخيم. ويبين رئيس لجنة المخيمات المركزية لحركة «حماس» نشأت أبو عميرة، أن مخيمات «نُصرت بالشباب» حملت هذا الاسم انسجاماً مع نظرة الحكومة المقالة للعام ٢٠١١ على أنه عام الشباب.

وأوضح أبو عميرة أن المخيم ينقسم إلى مرحلتين: الأولى وتشمل المرحلتين الابتدائية والإعدادية، وتحتوى على عدد من الفقرات المتنوعة التي تهدف للترفيه عن الطلبة، والثانية تشمل المرحلتين الثانوية والجامعية، لافتاً إلى أن المخيمات انطلقت بعد وضع خطة مركزية على مستوى القطاع تشمل كافة الأنشطة في المخيمات على أسس التنمية، واستنهاض إبداعات المشاركين، كما تتوزع الأنشطة المنظمة على كافة المناحي كالأنشطة الفكرية، والثقافية، والدينية، والرياضية، ... وغيرها.

اقتصار على الجوانب الترفيهية

وأكد أن الجانب الذي سيكون طاغياً في «نُصرت بالشباب» لهذا العام هو «الجانب الترفيهي»، نظراً لما يعانيه المشاركون، كأهالي القطاع كافة، من حصار خانق وظروف معيشية صعبة.

ونوه أبو عميرة إلى أن «اللجنة المشرفة على المخيمات لم تحدد ميزانية محددة للمخيم، إلا أنها لن تبخل على أبنائها، حتى أننا فتحنا باب التسجيل بالمجان لمختلف الفئات، نظراً للظروف الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها سكان القطاع جراء استمرار الحصار»، لافتاً إلى أن حركة «حماس» وضعت على رأس خطتها مفاجآت عديدة من فقرات ورحلات وأنشطة، أعدت من أجل الترفيه عن المشاركين في المهرجان. وتابع: جاء تعدد المخيمات التي تنظمها المؤسسات في القطاع بهدف خدمة الشعب المحاصر، موضحاً أن اللجنة المركزية شكلت لجاناً عدة متمثلة في اللجنة التربوية، والإعلامية، ولجنة التقييم لاختيار أفضل مخيم ومنحه جائزة المخيم المتميز.

انتقاد «أونروا» و«حماس»

في المقابل، حملت الناشطة الاجتماعية رفقة الحملاوي، رئيس مجلس إدارة ملتقى النجد التنموي، بشدة على نظام المخيمات الصيفية التي تتبعه «الأونروا» وحركة حماس، مؤكدة فشل هاتين الجهتين في تنظيم المخيمات الصيفية. وعللت الحملاوي ذلك بأن مخيمات وكالة الغوث «تهدف إلى شيء واحد فقط وهو ترفيه عن الطلبة، فيما تغيب عنها أمور مهمة أخرى، من أبرزها التثقيف وتعزيز المعرفة العامة لدى الأطفال واستغلال المخيمات في بناء الجوانب النفسية والإبداعية لدى الطالب، وهو ما تفتقده مخيمات وكالة الغوث التي تركز على جانب واحد فقط».

وأكدت وجود تذمر واضح من قبل الأهالي حيال الوكالة، التي انتقدت قيامها بتنظيم المخيمات بنفسها وعدم التعاون مع المؤسسات الأخرى كل حسب تخصصه. وعدت قيام كل من «الأونروا» و«حماس» بتنفيذ الكم الأعظم من المخيمات بنفسهما بالخطأ الفادح الذي ترتب عليه فشل المخيمات قصيرة العمر.

وقالت الحملاوي: إن من مصلحة الطلبة قيام الكثير من المؤسسات بتنفيذ المخيمات نظراً للتنافس الشديد الذي تخلقه المؤسسات، والذي يعود بالإيجاب على الطلبة والأطفال عموماً. وقللت من قدرة القائمين على هذه المخيمات، خصوصاً المنشطين والمشرفين، على التعامل مع الأطفال، مبينة أن الكثير من الأطفال تعرضوا للإصابة بسبب تدني قدرات المنشطين.

وأكدت أن مشروع الوكالة أصبح مشروعا تشغيليا أكثر من كونه يهدف إلى الترويح عن الطلبة، كما انتقدت مخيمات «نصرت بالشباب» التي نظمتها حركة حماس، وقالت «إنها تركز في جانب واحد وهو تعبئة الطالب بفكر حركة «حماس» فقط دون توعيته بالتاريخ الفلسطيني الحقيقي».

وطالبت الحملاوي بتغيير سياسة المخيمات الصيفية بما يتلاءم مع المصلحة الوطنية العليا للطلبة والأطفال.

عزوف عن المشاركة بالمخيمات

ولوحظ هذا العام عزوف الكثير من الأطفال عن الانضمام للمخيمات الصيفية، حيث يعزو هؤلاء الأطفال ذلك إلى رغبتهم في اللعب على طريقتهم الخاصة بدلاً من تحكم أشخاص بهم. كما لوحظ انسحاب الكثير من الأطفال من مخيمات «الأونروا» بعد تسلمهم الأحذية والملابس، كما هو الحال مع الطفل محمد النجار الذي أكد أنه سجل في المخيم لهذه الغاية! وقال النجار إنه سيذهب إلى البحر ويمارس السباحة هناك بدلاً من بركة المخيم التي تعج بالأطفال، كما سيمارس الألعاب الأخرى في الشارع برفقة أصدقائه. والحال نفسه ينسحب على الطفل مالك عاشور، الذي لم يذهب إلى المخيم إلا يوم تسلمه الملابس والحذاء.

وعلقت الحملاوي على تصرف هؤلاء الأطفال بأنه «نابع من ضعف المنشطين في المخيمات لعدم قدرتهم على إقناع الطالب بأهمية المخيم أصلاً».

وفي المقابل، فإن الكثير من الأطفال يشيدون بفكرة المخيم وينوون البقاء فيه طيلة الوقت المحدد، إذ يعتبر الطفل ماجد الحلو (١٢ عاماً) أن مخيمات «الأونروا» هي فرصة ذهبية له للاستمتاع بممارسة أنواع كثيرة من اللعب.

أما المواطن حاتم الحاج، فيبرر عدم سماحه لأبنائه بالالتحاق ببعض المخيمات، وبخاصة تلك التي يشك بوجود أهداف سياسية من وراء تنظيمها، إلى رغبته بإبعاد أبنائه «عن هذا الجو المرعب». واختار الحاج تسجيل اشتراك نصف سنوي لدى أحد المنتجعات السياحية في القطاع ليتمكن أبناؤه من اللعب واللهو بحرية ومرونة أكبر بعيداً عن التدخلات والتأثيرات. ويرى الناشط الاجتماعي سالم الشيخ أن جميع المخيمات الصيفية لا بد أن تحتوي على خطط معدة بشكل فعال.

وقال الشيخ: من المفترض أن تنظم في المخيمات أنشطة متنوعة، سواء اشتملت على المعلومات الدينية أو التربوية أو الثقافة العامة وغيرها، مشيراً إلى أن فكرة تنظيم المخيمات الصيفية إيجابية لما لها من أثر على المشاركين من تنمية وتطوير إبداعاتهم، بالإضافة إلى استغلال أوقات الفراغ لديهم.

أهمية الإعداد الجيد للمخيمات

وشدد الشيخ على ضرورة الإعداد والتخطيط الجيدين للمخيمات الصيفية من خلال الأنشطة والفقرات التي يتم تقديمها للطلبة المشتركين فيها، مشيراً إلى «وجوب تنوع الأنشطة وشمولها على النواحي الدينية والرياضية والعلمية، التي تعمل على بناء أفكارهم وفق الشريعة الإسلامية والعادات والتقاليد»، حسب رأيه. ونوه الشيخ إلى «ضرورة عدم التركيز على الجوانب الترفيهية بحجج العطلة والحصار وتجربة الحرب التي عايشها الطالب»، مبيناً أن المعايير الدولية التي تضعها اللجان المشرفة على المخيمات لا تنطبق إلى حد كبير مع المخيمات في قطاع غزة، لأن معظم المخيمات تركز على الجانب الترفيهي. أما الناشط المجتمعي حسام أبو سمرة، فأكد أن «للمخيمات الصيفية تأثيراً إيجابياً على الأطفال من حيث إخراجهم من الأجواء الدراسية بعد عام دراسي دسم»، مشدداً على أن هذه الأنشطة اللامنهجية تعمل على تطوير قدرات الطلبة، وتنمي استعداداتهم للإقبال على مرحلة دراسية جديدة.

المسرح في غزة .. إبداع يقيده التمويل

محمد عدوان

أبو ياسين

الشيخ

إدريس

السكني

كلام.. إيماءات.. موسيقى.. وصوت على خشبة في أي مكان، هذا هو المسرح، حتى وإن كان مسرحاً جوّالاً، فإنه يبقى الفن الأرقى على مدار تاريخ الإنسان. يتجسد اليوم في غزة لينقل هموم المواطن وطموحاته ويرسم أحلامه .. نصوص تترجم على الأرض ذلك التجانس الغريب بين الإنسان وواقعه، وربما ترشده إلى الطريقة الأمثل للشعور بمن حوله.

قد تكون الحرب ومن بعدها الحصار آخر أشكال الحياة، إلا أنها في غزة كانت بداية لانطلاق عمل مسرحي أكثر عمقاً وتأثيراً. ففي ظل هذه الأزمة، وفي هذا الوقت تحديداً، تنشط العروض المسرحية كما لم تكن من قبل، ويجد المسرحيون وقتاً كاملاً لإنجاز أعمال طالما حلموا بها، ويساعدهم في ذلك التمويل القادم من مؤسسات مختلفة لمشاريع ثقافية يقف المسرح على رأسها، إلا أن العراقيل والصعوبات لم تتوقف، وبقي الفلسطيني القادر على الحياة في أصعب الظروف هو كلمة السر في المعادلة الفنية كاملة.

مشكلة إنتاجية بالدرجة الأولى

حركة مسرحية يشهدها القطاع في وقت تشتد فيه وطأة الأزمة على المواطنين، غير أن المسرحيين وعوا طبيعة المرحلة واستغلوها أيما استغلال، ووجدوا في واقعهم أرضية خصبة لتكثيف جهودهم والعمل على إبراز دورهم وتخطي العقبات في طريقهم.

حول هذا، يوضح المخرج والممثل علي أبو ياسين (فرقة البيادر المسرحية) أن مشكلة المسرح في غزة هي مشكلة إنتاجية بالدرجة الأولى، فالمال يقف دائماً في وجه الإبداع، مؤكداً أن هناك ممثلين ومخرجين على قدر كبير من المهنية في غزة، إلا أن طموحهم يصطدم كل مرة بصخرة التمويل الغائب الحاضر، وإن غياب إنتاج القطاع الخاص يعود إلى فكرة رأس المال الذي لا يفضل المغامرة في إنتاج عمل مسرحي. ويعلل هذا بعدم وجود نجوم شباك يمكن أن يعودوا بالفائدة مهما علا شأن العمل وأهميته، وأن الفقر والحصار يؤثران على ترتيب أولويات المواطن البسيط، ويأتي المسرح في مكان متأخر.

ويشير أبو ياسين إلى أن الحركة المسرحية المشهودة حالياً في قطاع غزة ما هي إلا بسبب ضخ الممول الأوروبي على وجه الخصوص تمويله لعدد من المشاريع الثقافية، إلا أن التركيز يبقى على أعمال الطفل والمرأة، وهذا يفسر اتساع دائرة نشاطات مسرح الطفل والمسرح الجوّال.

أبو ياسين الحاصل على جائزة أفضل ممثل في مهرجان تونس المسرحي، الذي يدرب فريقاً من ٣٣ شاباً وفتاة للمشاركة في عروض مسرحية دولية لصالح مؤسسة «عشتار» الفنية، غير قادر على إنجاز بروفات أعماله الجديدة لعدم وجود مسرح فني يستوعبه، ويعلق على ذلك بالقول: في غزة لا يوجد أي مكان مؤهل لعرض مسرحي حقيقي، وشكل تدمير قوات الاحتلال الإسرائيلي لمسرح جمعية الهلال الأحمر الذي كان يعتبر الأكثر تناسباً مع احتياجات العروض المسرحية، انتكاسة جديدة تعمق من أزمة دور العرض التي لا يتناسب أغلبها إن وجدت مع العروض المسرحية الكبيرة. ولا تعد بقية قاعات العرض مسارح، وهذا يعود بالأساس إلى إهمال واضح من قبل الحكومات الفلسطينية المتعاقبة في بناء فرقة قومية وحتى دار ثقافة تجمع هذه المواهب وتوظفها جيداً، وهذا بالتأكيد يعني غياب الثقافة المسرحية؛ سواء لدى الدولة أو لدى الجمهور.

غياب دور القطاع العام

الفنانة المسرحية سماح الشيخ (فرقة المشاهد المسرحية) تعزو تأخر الحالة المسرحية واستبدالها بحركة مسرحية مؤقتة إلى غياب النص المسرحي عموماً، وفي غزة على وجه الخصوص، وهذا أدى إلى كتابة جماعية للنصوص المسرحية تعتمد على الارتجال من قبل الفنانين أنفسهم، وذلك للبعد عن إعادة عرض مسرحيات عالمية، لأن الجمهور المحلي بحاجة إلى مشاهدة عروض تمس واقعه أكثر وتعكس خصوصية الوضع الفلسطيني، ومثل تلك الأعمال لا تجد تمويلا لأن العمل المسرحي في غزة يعتمد على تمويل أجنبي يعزف عن إنتاج أعمال سياسية بحتة أو حتى اجتماعية، إلا أن سماح لا ترى في ذلك عائقاً، حيث يمكن الالتفاف عليه وإيصال الرسائل بشكل غير مباشر.

وترى الشيخ أن غياب النقد المسرحي عامل آخر من ضمن العديد من العوامل التي لا تساعد على وجود حالة مسرحية كاملة، ويقتصر الأمر على حركة تنشط في فترات وتخفت أضواؤها في أوقات أخرى، إلا أنها لا تنكر أن الحركة المسرحية لم تشهد نشاطاً كذلك الحاصل في هذا الوقت، وبخاصة بعد الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة. الشيخ تتمنى أن يلاقي المسرح دعماً أكبر من قبل مؤسسات الدولة أولاً، لأن القطاع العام هو الأكثر قدرة على تحمل أعباء الإنتاج المسرحي الضخم، لافتة إلى أن «الحكومة المقالة التي تقودها حركة حماس لا تتدخل في العمل المسرحي، وهذا وإن كان إيجابياً من جانب الحريات الممنوحة للفنانين للتعبير عن آرائهم، فهو سلبي في جوانب أخرى تؤثر على الموارد والدعم الواجب توفره حكومياً وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال».

قيود التمويل الأجنبي

فرق مسرحية متعددة ومؤسسات ثقافية تعنى بالشأن المسرحي تتلقى دعماً مباشراً من مؤسسات دولية لإنجاز أعمال تحاكي الواقع، إلا أنها تركز اهتمامها بشكل أساسي على الأعمال الموجهة للطفل والمرأة بشكل خاص، وهنا يأتي شرط الممول الذي غالباً ما يقف في وجه الأعمال الجادة والجديدة، التي في الغالب تحتاج إلى ميزانية كبيرة. يرى يحيى إدريس، مدير المشاريع بمؤسسة بسمة للثقافة والفنون، أن هناك دوراً حقيقياً يجب أن يلعبه الفنان في مثل الظروف التي يمر بها الشعب الفلسطيني، وأن الضغط الحاصل نتيجة الحصار والحرب يجب أن يخرج إبداعاً من نوع آخر، وأن الدعم قد يتوفر لو تم إقناع الممول بأن هناك أعمالاً جادة ذات تأثير. ويضيف: طالما كان هناك كتاب جيدون وممثلون قادرون على تشخيص النص ومخرجون مبدعون، فإن الحركة الفنية المسرحية لا بد أن تتطور.

ويشير إدريس إلى أن مؤسسة بسمة للثقافة والفنون نجحت في استقطاب إنتاج خلال السنة الماضية لسبعة عروض على سبيل المثال، كان آخرها مسرحية (اللؤلؤة)، وهي مسرحية للكاتب الأميركي «جون ستاينبيك»، وقد تمت ترجمتها للغة العربية الفصحى، بخلاف ما تم إنتاجه من قبل مؤسسات وفرق فنية أخرى وصل عددها في غزة إلى أكثر من عشرة أعمال، «وإن لم يستطع هذا التجمع غير المسبوق من ترك بصمة، فما هو حاصل لا يتعدى أن يكون عبثاً»، حسب رأيه.

ويؤكد أن «رواد المسرح في غزة كانوا وبقوا من النخبة، لأن هناك حالة عزوف من قبل المواطن العادي، لجهله بدور المسرح، ولأن المسرحيين لم يحاولوا تغيير تلك الصورة النمطية عن الفن والفنانين، ولو حاولوا لنجحوا، لأننا نجد أن أي شخص يحضر عرضاً مسرحياً يعود بعد ذلك بكل حب ورغبة وإقبال».

ويوضح إدريس أن رفض الممثلين الكبار تقديم المسرح الجّوال في ظل غياب دور عرض جيدة، يعرقل أيضاً بعض الأعمال. ويتمنى أن تؤثر الزيارات التضامنية التي يقوم بها فنانون عرب إلى قطاع غزة كجزء من جهود كسر الحصار إيجابياً على تطور المسرح المحلي، ويدعوهم إلى «العمل على كسر الحصار الثقافي الذي منع الفنانين الفلسطينيين من التواصل مع العالم الخارجي طوال سنوات، وأن يساهموا في تأسيس أكاديمية أو معهد لتدريس الفن المسرحي يبني جيلاً أكثر تعلماً ودراسة حسب الأصول العالمية للمسرح».

مسرح نخبوي

وترى مصممة العروض المسرحية داليا السكني أنه على الرغم من أن الحركة المسرحية في قطاع غزة نشطة ولها تاريخ طويل، فإنها بقيت غير قادرة على الاتساق مع الواقع والتواصل الأعمق مع المجتمع، وذلك بسبب وجود عدد كبير من العراقيل والمعوقات التي يطول الحديث عنها بخلاف الجانب المادي الذي يعتبر مهماً جداً، ويأتي في ظل ظرف اقتصادي هو الأقسى على الفلسطينيين في غزة، «فغياب المال يعني عدم وجود عمل مسرحي من الأصل، والاعتماد على الممول الخارجي قد يسيء إلى نوع الثقافة المراد نشرها، فالتمويل يأتي غالباً مشروطاً باتجاه معين ولشريحة معينة».

وتقول السكني: إن ثقافة المجتمع لا تزال تنظر إلى الفن عموماً، وإلى التمثيل خصوصاً، على أنه أمر غير مهم، وإن حدث واستوعب البعض هذا، فإن دعمه حتى بالحضور يبقى ضعيفاً، وإن كانت العروض بالمجان، فالجمهور الدافع للتذكرة الذي يترك منزله لحضور عرض مسرحي راق وحقيقي غائب بشكل كبير في غزة، وهذا يفسر وصف المسرح الغزي بأنه مسرح نُخبوي وليس شعبياً.

وتضيف: إن احتكار العمل من قبل الرجال في الكتابة والإخراج، وربما التمثيل، قلص دور المرأة وحضورها ومدى تقديم شيء يلمس قضاياها. وإذا لم تكن المرأة بجانب الرجل لتناقش قضيتها وهمومها، فهل يستطيع الرجل فعل ذلك منفرداً؟!

إلا أن السكني بقيت على تفاؤلها من القدرة على خلق واقع جديد بقولها: لا بد أن نستمر على الأمل، لأن هناك عناصر جيدة في الواقع المسرحي لو توفرت لها ظروف أفضل تستطيع تقديم شيء راق ومتميز، ونحن الآن بحاجة إلى رافعة تثري الحالة الثقافية عامة، ومنها المسرح، وتشكل وعياً عاماً.

بعد ما شهدته كرة القدم الفلسطينية من تطور

هل الاحتراف الكروي ملائم للأندية الفلسطينية؟

حسام عز الدين

على الرغم من التطور الهائل الذي شهدته الكرة الفلسطينية في الآونة الأخيرة، ما دفع الاتحاد الفلسطيني إلى اعتماد مبدأ الاحتراف الكروي، بقرار سياسي، كما أوضح رئيس اللجنة الأولمبية ورئيس اتحاد الكرة اللواء جبريل الرجوب، فإن العديد من الأندية يعاني عجزاً مالياً سببه شروط الاحتراف التي عممها اتحاد الكرة على الأندية.

فقد نجح الاتحاد الفلسطيني لكرة القدم في تثبيت الملعب البيتي الفلسطيني، خلال الأعوام الثلاثة الماضية، ويسجل للاتحاد أنه للمرة الأولى في التاريخ الفلسطيني باتت المنتخبات الفلسطينية والأندية تلعب في ملعبها على الأراضي الفلسطينية بعد أن كان الملعب البيتي إما في الكويت، أو الأردن، أو قطر.

وحسب قوانين اللعبة التنافسية، سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، فإن المنتخبات تلعب التصفيات التمهيدية في إطار مباراتين، الأولى تعتبر مباراة الذهاب، بمعنى على أرض ملعب الخصم، والثانية مباراة الإياب على الملعب البيتي.

ولغاية الآن، لعبت تايلاند وأفغانستان وإيطاليا والأردن على الملعب الفلسطيني، إضافة إلى استضافة بطولة كروية دولية باسم «النكبة الفلسطينية»، من قبل الاتحاد الفلسطيني أواسط شهر أيار الماضي.

ونجح الاتحاد الفلسطيني أيضاً، في إطلاق أول دوري كروي نسوي بمشاركة ١٦ نادياً، ٦ أندية لعبت في الملاعب المفتوحة، و١٠ أندية في صالات مغلقة، بعد أن استضاف المنتخب النسوي الفلسطيني نظيره الأردني في مباراة مفتوحة بحضور جماهيري نسائي كبير.

وحظي التطور الرياضي الفلسطيني بمتابعة دولية حثيثة للتأكد من القدرة الفلسطينية على استضافة منتخبات دولية أو عربية على الأراضي الفلسطينية، حيث زار رئيس اللجنة الأولمبية الدولية جاك روغ، وكذلك رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» جوزيف بلاتر، الأراضي الفلسطينية للتأكد من القدرات الفلسطينية.

وإضافة إلى ذلك، أوفدت اللجنة الأولمبية الدولية خبراء أولمبيين عملوا على زيارة كافة المواقع الرياضية في الضفة الغربية، والبحث في مستلزمات تطوير الرياضة الفلسطينية.

كذلك، يعمل متخصص أوروبي هو «جيروم شامبين» مستشاراً للسلطة الفلسطينية في الشأن الرياضي، بهدف تطوير الوضع الرياضي الفلسطيني، حيث يبدي شامبين آمالاً كبيرة بإمكانية أن تحقق الرياضة الفلسطينية نجاحات مدوية خلال الفترة المقبلة.

وقال شامبين في مقابلة خاصة «نعم قد يتمكن الفلسطينيون من خلال لعبة كرة القدم من تحقيق ما عجزت عنه السياسة».

وواجه الاتحاد الفلسطيني إشكالية في استقبال المنتخبات العربية على الملاعب الفلسطينية، تمثلت في اعتبار بعض المنتخبات العربية اللعب في الأراضي الفلسطينية المحتلة نوعاً من التطبيع مع الاحتلال.

وفي هذا السياق، امتنع المنتخب المصري قبل الثورة المصرية، عن القدوم إلى فلسطين للعب مباراة ودية على ملعب فيصل الحسيني، وكذلك أبدت منتخبات عربية أخرى الموقف ذاته.

غير أن زيارة المنتخب البحريني إلى الأراضي الفلسطينية في الثالث والعشرين من حزيران الماضي، للعب المباراة البيتية ضمن التصفيات المؤهلة للألعاب الأولمبية في لندن، اعتبرت كسراً لهذا الموقف الذي تسلحت به العديد من المنتخبات العربية.

كما تسلح الاتحاد الفلسطيني بموقف رسمي خرج عن الاتحاد الآسيوي لكرة القدم، وكذلك الاتحاد الدولي، مفاده أن المنتخبات الفلسطينية بات لها اليوم ملعب بيتي، وأي منتخب يرفض اللعب ضمن أي مباراة تنافسية على الملعب الفلسطيني يخسر المباراة.

ولحق المنتخب الأفغاني بالمنتخب البحريني، حينما لعب على الملعب الفلسطيني في بداية تموز الماضي.

وكان لانتقال اللواء الرجوب من القطاعين السياسي والأمني ليقود القطاع الرياضي أثره البالغ في إنعاش الرياضة الفلسطينية، وبخاصة في لعبة كرة القدم، على الرغم من أن الرجل بقي على علاقة بالقطاع السياسي من خلال موقعه في عضوية اللجنة المركزية لحركة فتح.

وإضافة إلى النهضة الرياضية، وبخاصة كرة القدم، التي تجسدت من خلال اعتماد الاتحاد الدولي لكرة القدم الملعب الفلسطيني ملعباً بيتياً للكرة الفلسطينية، فقد نجح الاتحاد الفلسطيني أيضاً في تثبيت الدوري الفلسطيني بعد أن عاش الدوري فترات انقطاع مختلفة، بل إن الاتحاد عمل أيضاً على اعتماد مبدأ الاحتراف في لعبة كرة القدم، وهو الشيء الذي يعتبر جديداً بالمطلق على الأندية الفلسطينية برمتها.

وأعلن الرجوب في نيسان الماضي، نية الاتحاد تبني مبدأ الاحتراف في الدوري الفلسطيني، ونجح الاتحاد في تنفيذ هذه النية بإجراء أول دوري للمحترفين الموسم الماضي، وفاز به مركز شباب الأمعري.

وقال الرجوب حينما أعلن عن تبني الاحتراف في الأندية إن هذا المشروع ليس هيناً وهو مجازفة، ولكن إن توفرت القدرة على التخطيط سينجح هذا المشروع، وسينتج عنه لاعب منتمٍ يسجل إنجازات، ويفرز جمهوراً وإدارة لديها مقومات النجاح، لبلوغ الاحتراف ليليق بالقضية الفلسطينية، لأن العالم سيرى الشعب الفلسطيني من خلال المنظومة القيمية للاعبيه.

كما تحدث الرجوب مراراً وتكراراً عن علاقة النهوض الكروي بالقضية السياسية، مشيراً إلى أن نية الاتحاد الفلسطيني من خلال إحداث قفزات في المجال الكروي، تتمثل في دفع العالم لرؤية القضية الفلسطينية «من خلال منظومة قيمية أخلاقية متفق عليها العالم، وهي الرياضة».

ويتواجد في كل مباراة بيتية في ملعب فيصل الحسيني، الذي يعتبر من الملاعب الأكثر اعتماداً، خبراء من الاتحاد الدولي لتقييم كل صغيرة وكبيرة في إدارة أي مباراة، سواء من بيع تذاكر المباراة، إلى دخول اللاعبين والجمهور والشخصيات المهمة أو الصحافيين.

وأكد الرجوب على أن الاحتراف «هو قرار وطني وسياسي، وهو جزء من المهمة الوطنية»، وأوضح أن الاتحاد جاهز لبلورة رؤية مشتركة بين الاتحاد والأندية المحترفة، مشدداً على أن «الاتحاد سيستثمر الاحتراف كونه خياراً إستراتيجياً».

وخصصت السلطة الفلسطينية حوالي ٢٥٠ ألف دولار لكل ناد من أندية المحترفين، تصرف على مراحل شريطة أن يقدم كل ناد كشفاً بعقود مع ١٦ لاعباً على الأقل، براتب شهري لا يقل عن ١٠٠٠ دولار، إضافة إلى تعيين مديرين ماليين وفنيين برواتب شهرية في كل ناد.

وقال الرجوب إن العالم ينظر إلى الشعب الفلسطيني ورياضته في ضوء أهمية القضية الفلسطينية، منوهاً إلى أن «الخطأ محسوب والنجاح يستفز أعداء الشعب الفلسطيني».

ويسعى الاتحاد إلى توفير كل مستلزمات اللاعبين، سواء في المنتخبات أو من خلال دفع الأندية للاهتمام بلاعبيها ومستلزماتهم. أما على صعيد المستوى السياسي، فقد حرص الرجوب على تأمين حضور سياسي في أي مباراة، سواء على مستوى مجلس الوزراء أو الرئاسة، حيث يتم تنظيم لقاءات للبعثات الرياضية القادمة إلى الأراضي الفلسطينية مع الرئيس محمود عباس.

وبحسب الرجوب، فإن الاتحاد لديه برنامج تسويق اللاعبين واللاعبات، وطالب الإعلام بالاهتمام بقضية اللاعبين، وأن تكون رسالة الإعلام هادفة إلى تسويق اللاعب والجمهور، وبدأ العديد من اللاعبين الفلسطينيين يجدون لهم سوقاً في الأردن والسعودية والإمارات.

وتقوم فلسفة الرجوب لعمل القطاع الرياضي على «أن يتحول الالتحام السياسي والرياضي إلى قناعة وسلوك لدى القطاع الخاص، وبخاصة أن الرياضة هي عنصر وحدة، ويجب أن تخرج من التجاذبات السياسية والجغرافية والمعايير الشخصية»، ويشدد على «ضرورة أن يتوحد الجميع تحت العلم الفلسطيني».

وإن كان الاتحاد نجح في اجتياز أول دوري للمحترفين الموسم الماضي، فإن حالة من الجدل لا تزال قائمة حول جدوى الاحتراف، من حيث إيجابياته أو سيئاته.

فقد عمل الاتحاد، ومن خلال التنسيق مع الاتحاد الدولي، على تنظيم ورش تثقيفية للقائمين على أندية المحترفين، بهدف تمتع إدارات الأندية بمستوى احترافي مقبول، ولكي يأتي الموسم الرياضي المقبل أفضل من الموسم الذي سبقه.لكن، وعلى الرغم من التطور الهائل الذي طرأ على المستوى الكروي خلال الأعوام الثلاثة الماضية، ودخول الأندية عالم الاحتراف، فإن العديد من الأندية، إن لم يكن غالبيتها، يعاني من عجز مالي كبير، أفرز عنواناً للنقاش حول ما إذا كان القرار السياسي باعتماد مبدأ المحترفين موازياً لقدرات الأندية أم لا.

فعلى سبيل المثال، يعاني نادي جبل المكبر المقدسي، وهو النادي الذي حقق بطولة الدوري ما قبل الماضي، من هجرة غالبية لاعبيه المحترفين بسبب عدم قدرة إدارة النادي على الإيفاء بمستحقات لاعبيها، حسب ما قال رئيس النادي إسماعيل سرور.

وأوضح سرور أن النادي يعاني من عجز مالي بلغ ٩٦٠ ألف شيكل، في حين يفتقر النادي أيضاً إلى ملعب تدريبي قريب منه، إضافة إلى افتقاره مقراً ملائماً لمستوى الاحتراف المطلوب.

وأضاف: دوري المحترفين أطلقه اتحاد الكرة وأحدث بالفعل تطوراً ملحوظاً على الكرة الفلسطينية، لكن يبقى هناك عبء كبير على الأندية، إضافة إلى أن العديد من اللاعبين لا يفهمون لغاية الآن معنى أخلاق الاحتراف. وكمثال على ما قاله سرور، أقدم لاعبون على توقيع عقود لهذا الموسم مع ناديين محترفين، وهو ما يتنافى مع قواعد الاتحاد وقوانينه.

وتابع: أن يكون النادي محترفاً يعني أن تكون هناك شركة ترعاه، ودخل شهري لهذا النادي، لكن التجارب المحيطة أثبتت أن الاحتراف صعب التنفيذ حتى في الدول الغنية، كالسعودية مثلاً.

وأشار إلى أن غالبية الأندية لا تمتلك مقومات الاحتراف، وقال: جبل المكبر مثلاً أحرز بطولة الدوري العام الماضي، لكن مستواه تراجع بسبب قلة الدخل المالي، وهناك ١١ لاعباً غادروا نادي الجبل بسبب قلة الدخل المالي للنادي.

واستند الاتحاد في البداية إلى الدوري العام، ليتم فرز ١٢ نادياً لدوري المحترفين، وسط غابة من الأندية يصعب إحصاؤها وتمارس لعبة كرة القدم، ويتم توزيعها بين درجات عدة (محترفين أ، محترفين ب، ممتازة أ، ممتازة ب، أولى أ، أولى ب)، إضافة إلى أندية المناطق التي يفوق عددها المئة.

ومثل حال جبل المكبر، فقد حصلت مؤسسة شباب البيرة على قرض من أحد البنوك من أجل الإيفاء بالتزاماتها في دوري المحترفين، غير أن المؤسسة تعاني حالياً من عجز مالي بلغ حوالي ١٥٠ ألف دولار، كما يقول المدير المالي والإداري للمؤسسة علاء الصالح.

وحسب الصالح، فإن «مسألة الاحتراف ليست إيجابية ولا سلبية، بالعكس فقد أسهم تبني الاحتراف في ظهور الرياضة الفلسطينية بمظهر مشرف، ولاقت اهتماماً كبيراً على المستويين الإقليمي والدولي، لكن المشكلة تتمثل في أن الأندية لا يوجد لديها دخل لتغطية نفقاتها».

وقال: اتخاذ قرار الاحتراف كان يجب أن تسبقه خطوات تؤهل الأندية للدخول في عالم الاحتراف. وأضاف: نحن سبقنا الكثير من الدول المحيطة في اعتماد الاحتراف، وأصبح العديد من اللاعبين يتلقون رواتب خيالية بعد أن بدأت الأندية بالبحث عن لاعبين لتأمين بقائها في الدوري».

وفي هذا السياق، أشار الصالح إلى لاعب في أحد الأندية يتلقى ٢٠ ألف شيكل لقاء بقائه للعب في ناديه. ويبدي تخوفه من أن يؤدي الاحتراف إلى احتكار بعض الأندية للاعبين، وبالتالي أن تبقى متحكمة في اللاعبين الجيدين.

وكان الرجوب قال أكثر من مرة إن السلطة ستشكل «حزام أمان» للأندية، في سبيل منع هبوط أي نادٍ بسبب الضائقة المالية.

مباراة فلسطين وتايلند (أ.ف.ب)

من إصدارات مواطن لعامي ٢٠١٠-٢٠١١

واقع التمييز في سوق العمل الفلسطينية من منظور النوع الاجتماعي نحو مستقبل يضمن المساواة بين الجنسين

إعداد: صالح الكفري و خديجة حسين

هناك أسباب متعددة، منها أسباب اجتماعية أو حتى خيارات فردية، لعدم دخول سوق العمل لدى بعض الخريجات، ولكن لا يعقل أن تكون الخيارات الفردية أو بعض القيم الاجتماعية هي العوامل التي تفسر تدني هذه النسب وحدها. ذلك أن المرأة الفلسطينية سعت الى العمل خارج المنزل وخارج الحقل منذ عقود، وهذا المسعى مازال مستمراً ومتزايداً حتى اليوم نظراً للحاجات والضغوط الاقتصادية المتعاظمة.

يسلط هذا الكتاب الضوء على مكامن التمييز ضد المرأة الفلسطينية في سوق العمل لوضعها بيد المعنيين وأصحاب القرار لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات قد تعطي المرأة الفلسطينية فرصتها العادلة في سوق العمل.

نحو قانون ضمان اجتماعي لفلسطين

تأتي متابعة مؤسسة «مواطن» لموضوع الضمان الاجتماعي من منطلقين أساسيين: الأول، يتعلق بحقوق المواطنة كما هي متعارف عليها اليوم، وكما هي مضمنة في المواثيق الدولية. والثاني، أن أي نظام سياسي يسعى إلى أن يكون ديمقراطياً لن يستقر دون وجود حد أدنى من الضمانات الاجتماعية، وأن غيابها سيعزّز النزعة السلطوية في الحكم، والاعتماد على القمع المباشر أحياناً، بوجود تفاوت كبير بين الطبقات الناجم عن عدم إيفاء الحاجات الأساسية للمواطنين.

توجد أخطاء كثيرة شائعة حول الضمان الاجتماعي نشير منها إلى خطأين: الأول أن فلسطين ليست «السويد»، والضمانات الاجتماعية هي للدول الثرية، أو هكذا يقال. الخطأ الثاني أن فلسطين بلد فقير لا مقدرة مالية له على برنامج كهذا. الموضوع هنا يتعلق بأولويات موازنة الحكومة وكيفية توزيعها وما هي المبادئ والقيم المفترضة ضمناً في توزيع الموازنة. إن وجود نظام مدروس وكفء ومخطط له بشكل جيد للضمان الاجتماعي، حاجة مجتمعية ومطلب حقوقي وأخلاقي. ويحدونا الأمل أن تثمر جهود العديد من مؤسسات وأطر تمثيلية ونقابات متنوعة، إضافة إلى دعم الأحزاب السياسية والحكومة لهذا المشروع. وتنتهي بإقرار قانون جديد يجري تطبيقه على مراحل في الأمد القريب.

سلسلة التجربة الفلسطينية شفيق الحوت

محرر الكتاب: سميح شبيب

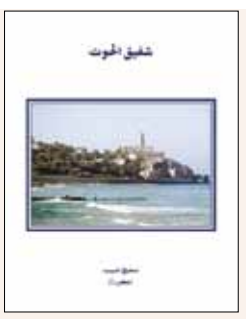

تكريماً لروح الفقيد شفيق الحوت، ولدوره السياسي والكفاحي، جاء إصدارهذا الكتاب، وبمشاركة سياسيين وكتاب وباحثين، منهم من عاصر الفقيد وكان شريكاً في بعض المحطات السياسية المشتركة، ومنهم من قرأ وبحث في كتبه السياسية وهي متنوعة وغنية.

شارك في إعداد فصول هذا الكتاب، كل من: أوس داوود يعقوب، أحمد مجدلاني، عبد الرحمن الحاج إبراهيم، عبد الرحيم ملوح، قيس عبد الكريم)أبو ليلى(، ماجد كيالي، نبيل عمرو. ما نرجوه هو أن تشكل هذه الفصول السبعة إضاءات على حياة الفقيد ودوره السياسي والكفاحي عموماً، ليس في سياق التكريم فحسب، بل إغناء للمعرفة التي راكمها الفقيد، ونذر حياته من أجلها، بدءاً من النكبة العام ١٩٤٨ وفقدان الوطن، مروراً بالمراحل السياسية كافة؛ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية العام ١٩٦٤ التي كان عضواً في لجنتها التنفيذية الأولى، أحداث أيلول في الأردن العام ١٩٧٠ ، الحرب الأهلية في لبنان، النقاط العشرة، الاجتياح الإسرائيلي للأراضي اللبنانية العام ١٩٨٢ وخروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، الانقسام الفلسطيني العام ١٩٨٣ ، الاتفاق الفلسطيني-الإسرائيلي العام ملامح رجل مؤسس قدير كان موضع إجماع الفلسطينيين على الرغم من اختلافاتهم.

سلسلة التجربة الفلسطينية المقاومة الشعبية في فلسطين تاريخ حافل بالأمل والإنجاز

صدر حديثاً

مازن قمصية

يعرض هذا الكتاب تلخيصاً وتحليلاً للمقاومة الشعبية في فلسطين عبر مئة وثلاثين عاماً. إن فشل المفاوضات السياسية في ظل عدم توازن القوى زاد من أهمية هذا الموضوع، وبات واضحاً أن الاطلاع على النجاحات والاخفاقات والفرص الضائعة والتحديات، يسمح لنا برسم تصور أفضل للمستقبل. أكثر من ثلثي الفلسطينيين في العالم لاجئون او نازحون، ولم تأت هذه النتيجة-شأنها شأن جميع حالات أخرى مماثلة في التاريخ كجنوب إفريقيا مثلا-دون مقاومة لعنف الاستعمار، هناك عدد هائل من الاصدارات التي كتبت حول الصراع الصهيوني-الفلسطيني، والتي تغطي قضايا عديدة، منها الارهاب، وحقوق الانسان، والمعتقدات الدينية، والأرض، والسلطة. لكن لا توجد إصدارات حول المقاومة الشعبية عدا عناوين محددة وغير كافية للحاجة. قمت بمراجعة أكثر من ٨٠٠ من المصادر الرئيسية، ووضعت اكثر من ٣٠٠ منها في النسخة النهائية، وتشمل المراجع والصحف والمقابلات والأخبار الصحافية والمقالات والكتب. يمكننا ان نتعلم من أية انتكاسة أو نجاح للجهود الشعبية في فلسطين في كل مراحل الصراع، مع التحليل الموثّق لها لرسم مسار أكثر استنارة لمستقبل يسوده السلام والعدالة، ففي التاريخ عبرة لمن اعتبر.

الإعلام الفلسطيني والانقسام

مرارة التجربة وإمكانيات التحسين

تحرير: خالد الحروب و جمان قنيص

إلى أي مدى يحتوي الإعلام الفلسطيني على خطابات التخوين والتفكير؟ وكيف يمكن تحرير الإعلام الفلسطيني من هذا النوع من الخطابات و تجنب ما يمكن أن ينتج عنها؟

كيف يمكن للإعلام الحزبي أن يعبر عن حزبيته وبرامجه السياسية المختلفة وينتقد "الآخر الوطني" لكن في حدود المهنية والمسؤولية والصدقيّة؟ وماذا عن الموضوعية والمهنية اللتين كانتا أولى الضحايا في خضم التطاحن السياسي في الإعلام الفلسطيني خلال مرحلة الانقسام الفلسطيني؟

يحاول الكتاب تقديم إجابات عن تلك الأسئلة بالاعتماد على قراءات تفصيلية وحالاتيّة لأداء الإعلام الفلسطيني خلال مرحلة الانقسام.

قبل وبعد عرفات التحول السياسي خلال الانتفاضة الثانية

جورج جقمان

تسعى المقالات المتضمنة في هذا الكتاب إلى رصد جوانب محددة من التحول السياسي في فلسطين خلال فترة الانتفاضة الثانية، قبل وبعد وفاة الرئيس ياسر عرفات. ويغلب عليها المنحى التحليلي إضافة إلى مسعى لاستشراف آفاق المستقبل سواء أكان الأمر يتعلق بالمآل السياسي «للقضية»، أم الفاعلين السياسيين من أحزاب وفصائل وحركات أو قوى مجتمعية فاعلة. ويحتوي القسم الأخير من الكتاب بعض المقالات التي تعالج موضوعات فكرية أوسع، ولكنها أيضاً تلقي بعض الضوء والأسئلة على حاضر ومستقبل الحركات السياسية الإسلامية في فلسطين وفي المجتمع العربي، بما في ذلك ما سمي «باليسار الإسلامي» واليسار غير الإسلامي. وهذه قضايا موضع نقاش مستمر من قبل كتّاب عرب وغير عرب اليوم.

سلسلة التجربة الفلسطينية أنيس صايغ والمؤسسة الفلسطينية السياسات، الممارسات، الإنتاج

محرر الكتاب: سميح شبيب

شكل الدكتور أنيس الصايغ حالة جميلة في الثقافة الفلسطينية. فقد أحب عمله، واستبد به حبه لمركز الأبحاث. كان يسكن في منزل متواضع لا يبعد كثيراً عن المركز. وقد اعتاد الوصول إلى مكتبه قبلنا جميعاً سيراً على الأقدام دون سيارة أو حراسة. يصل في الساعة الثامنة إلا خمس دقائق، ويغادر في الساعة الثانية وخمس دقائق، بعد أن نكون جميعاً قد غادرنا المركز، ليلتحق بزوجته السيدة هيلدا، وهي زميلتنا في العمل، سيراً على الأقدام ودون حراسة.

دراسات في الثقافة والتراث والهوية

شريف كناعنة

يَسُرُّ مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، أن تقوم بنشر مجموعة من المقالات والدراسات للأستاذ الدكتور شريف كناعنة، أستاذ علم الاجتماع وعلم الإنسان في جامعة بيرزيت، التي تعطي فكرة عن بعض أعماله ودراساته المتعلقة بفلسطين.

وهي لا تشكل جُل ما نشره الدكتور كناعنة، بالعربية اضافة الى الانجليزية ولكنها تشكل عيّنة عن توجه أبحاثه والجوانب التي سعت إلى معالجتها. وكل من يعرف إنتاج الدكتور كناعنة، يعرف أنه ريادي في هذا الحقل، وأن إنتاجه من دراسات وأبحاث ومقالات متنوعة أغنت حقل الدراسات الأنثروبولوجية، بمعناها الأعم، أي تداخلها مع علم النفس وعلم الاجتماع، والعلوم الاجتماعية عامة.

ولكون هذه الدراسات والأبحاث والمقالات نشرت في مجلات متعددة ومتنوعة ليست جميعها في متناول القارئ، فإن وجودها في كتاب واحد يسعف لأغراض عملية الإطلاع عليها والإفادة منها، للدارسين والباحثين والطلبة في الجامعات، ولغرض الجمهور العام أيضاً.

ولكن هذا العمل يشكل أيضاً شهادة عرفان وتقدير لأبرز علماء فلسطين في هذا الحقل، ويشكل عينة محدودة من جهد متواصل عبر ما يزيد على أربعة عقود من الزمن.

الدبلوماسية العامة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية

دلال باجس

لم يحظَ مصطلح الدبلوماسية العامة (Public Diplomacy) بحقه من الدراسة والتحليل الدبلوماسية العامة في الأدبيات الفلسطينية، علماً بأنه قد يعد أحد مفاتيح الحل للقضية على المديين المتوسط والبعيد. وهذه الدراسة تحاول التركيز على هذا المفهوم الحديث نسبياً، وأهميته في نقل الرواية الفلسطينية لشعوب العالم، وذلك من خلال التأطير النظري للدبلوماسية العامة الفلسطينية، وبيان مكامن الثغرات فيها، ومحاولة البحث عن حلول لتفعيلها، حتى تؤتي أكلها بالشكل المناسب.

وقد حصرت الباحثة إطار الدراسة الزمني بفترة ما بعد الانتخابات التشريعية الثانية؛ نظراً للظروف المتلاحقة والمتتابعة التي فجّرت قصة الصراع في المنطقة من جديد، وأعادت القضية إلى الواجهة في سائر دول العالم، من خلال المتابعة الإعلامية الحثيثة، ودور مؤسسات المجتمع المدني، لاسيما المنظمات الأهلية. كما أنها في هذه الدراسة تحاول تسليط الضوء على دور الإسلاميين في الدبلوماسية العامة الفلسطينية، من خلال تجربة الحركة الإسلامية الفلسطينية في الحكم، وهي فترة قصيرة جداً نسبياً، إلا أنها غنية بالأحداث الجديرة بالدراسة.

العَتَبَة في فتح الإبستيم

إسماعيل ناشف

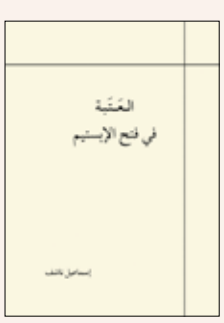

هذا الكتاب كيف يبدو العالم إذا نظرنا إليه من فلسطين؟

هذا هو السؤال الذي أطلق هذه الرحلة في البحث والاستكشاف عن أبنية إنتاج المعرفة الحداثيّة، ومن ثَمّ عن المعرفة بشكل عام. فممّا لا شكّ فيه أنّ الذات، في بحثها عن مستقرّ لها، لا تجد إلاّ رحلاتها كمرتكَز ترى منه هذا العالم، وذلك لتصوغه بمقدار، وليصوغها بمقادير أخرى؛ إذ ما فتئت الذات الفلسطينيّة تصطدم بجدار يردّها مرّة تلو الأخرى إلى سكون شبه أوّليّ، يمنع عنها رحلتها في الاستكشاف، يحيل تحقّقها إلى مستحيل أبيض، لا لون.

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن رأي مؤسسة مواطن

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
رام الله، ص.ب:١٨٤٥ تلفون: -٢٩٥١١٠٨ ٢ -(٩٧٢) فاكس:-٢٩٦٠٢٨٥ ٢ -(٩٧٢)
بريد الكتروني muwatin@muwatin.org